احكام القضاء
واحكام القدر

مرافعات

سيد ابراهيم

حسن الجداوي

أحكام القضاء
وأحكام القدر

مرافعات

سيد إبراهيم

غرض الكتاب

كنت قد اعتزمت أن أسمى هذا الكتاب : « أحكام القضاء وأحكام القدر » ، لأن هذا العنوان هو الذى اخترته لسلسلة مقالات كنت أكتبها فى « مجلتى » ولكننى ، وقد تقدم بى البحث ، الفيتنى مدفوعا الى أن أجعل من هذا الكتاب التكملة الضرورية للبحث الذى أصدرته منذ ثلاث سنين عن المرافعة وأساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم ، ووجدت الصلة بين الكتابين تزداد متانة وارتباطا فرأيت أن أضع الكتاب تحت هذين الاسمين .

وسيرى القراء انى تخيرت مجموعة من القضايا الطريفة المختلفة ودرست كيف عالجها الاتهام أو الدفاع أوكلاهما ، وحاولت ، قدر استطاعتى ، أن أحتفظ لمرافعتهما ببلاغتها الأصلية ، من غير أن يكون أسلوبها العربى ناب أو غامض ، بحيث لو أنها كانت قضايا مصرية ، معروضة على محاكم مصرية ، لاستطاعت النيابة العمومية ، واستطاع الدفاع ، أن يتحدث كما تحدث المترافعون فى هذا الكتاب

وقد يقول معترض ولم الالتجاء الى قضايا أجنبية ، حدثت حوادثها ، وتتابعت وقائعها فى بلد أجنبى ، أخلاقه غير أخلاقنا ، وعاداته غير عاداتنا ؟ ان هذا المعترض ينسى أن القلب الانسانى هو هو ، لا يتبدل بتبدل الزمان أو المكان ، وأن كل قضية من القضايا التى ذكرتها لها مثيل ، أو من الممكن أن يكون لها مثيل ، عندنا .

بقى اعتراض ، لا أنكر ماله من قيمة ، ولكننى سأبدى فيه عذرى ،

واشرح الدافع الىّ على اتباع الطريق الذى سلكته . ذلك الاعتراض هو أولا : لماذا لم اختر مرافعات مصرية لمترافعين مصريين ؟ وثانياً : لماذا اقتصرت على ترجمة مرافعات فرنسية ولم ألجأ إلى بلاد أخرى مع أنها جميعها تعج بكبار المترافعين ؟

أما أننى لم أتخير مرافعات مصرية فلم يكن ذلك عن زهد أو نقص فيها ، فان لكبار مترافعينا المصريين السابقين والذين لايزالون يشنفون أسماعنا حتى اليوم ، من المرافعات ما يمكن وضعه بغير محاباة أو تعصب فى مصاف مرافعات كبار المترافعين الغربيين . ولكننى وجدت أن فى مقدور من يحب الاطلاع على هـــذه المرافعات أن يجدها فى بطون الصحف ، فضلا عن أن غيرى قد بدأ فى جمع شتاتها وأصدر بالفعل بعضها . أما المرافعات الأجنبية فتحتاج لتذوقها إلى إتقان للغات الأجنبية ليس فى متناول الجميع ، فضلا عن أن فيها ، ولاشك ، تعابير جديدة وأساليب مبتكرة ، تغاير تعابيرنا وأساليبنا ، فالاطلاع عليها ، بغير نزاع ، مجد ومفيد .

أما إقتصارى على ترجمة مرافعات فرنسية فمرجعه إلى أننى وجدت لدى الفرنسيين بغيتى ، فهم ، ولا نزاع ، أساتذة المترافعين فى العالم ، ولهم بالشرقيين عامة صلة الاتفاق فى قوة الخيال وانتقاء التعابير ، والتلاعب بالألفاظ وبالمصريين خاصة ، ذلك الارتباط المتين الناشىء عن اقتباس قوانيننا من قوانينهم .

ولقد كان فى مقدورى أن أترجم بعض المرافعات الانجليزية . وقد وجدت فيها قطعا ممتازة حقا ، ولكننى خشيت ، والخلاف كبير

بين تكويننا القضائى وتكوينهم ، وتفكيرنا القانونى وتفكيرهم ، خشيت أن لا يستسيغ القارىء المصرى تلك المرافعات ولا يقدرها حق قدرها . ولجهلى بما عـــدا هاتين اللغتين لم أشأ أن أبحث عن مرافعات أسبانية أو ألمانية أو إيطالية مترجمة ، لعلمى بما فى الترجمة ، وقد خبرتها ، من عنت وارهاق ، وخيانة للمعنى الصحيح أحيانا ، وقديما قال الرومانيون المترجم خائن Traduttore traditore فأبيت أن أحمل وزر الخيانتين .

ولقد ذكرت فى مقدمتى لكتاب المرافعة : « ان المرافعة ملكة قابلة للنماء والتحسين ، ووسيلة ذلك الاكثار من الاستماع لكبار المترافعين ، وقراءة المرافعات التاريخية الكبرى ، وتتبع مرافعات كبار النواب والمحامين ، وترويض النفس على التشبه بهم » ، وقد دلنى إقبال القراء على ذلك الكتاب ورضاهم عنه على أن هذا النوع من التأليف مفيد وضرورى . لذلك جئت بهذه التكملة أضعها بين يدى القراء راجياً منهم أن تنال رضاهم واقبالهم ؟

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

— فهرست —

فهرست الأعلام

المرافعـــة (١)

يجدّ عضو النيابة المحقق ويكد ، ويبحث فى خفايا الأوراق ويفتش ما تحويه الصدور وما يخفيه الغرض فى قلوب الشهود أو المتهمين ، و يستنطق الجماد ويستشف الآثار والقرائن ، ويعد القضية التى بين يديه بكل ما وهبه الله من حنكة ودراية وصبر ، ويبقى عمله مع ذلك خافيا ، ضعيف الأثر ، قليل الانتاج ، مالم يمنحه الله قدرة على التعبير يستطيع بها أن ينشر على قضاته ماضمه ملف القضية ، وان يبرز مافيها من حجج ، ويجلى مابها من مكامن الضعف أو مواطن القوة .

ويسهر المحامى الليالى الطوال ، يسأل أوراق التحقيق اسرارها ، ويستلهمها خفاياها ، ويستنبط الحجج التى أعدها لصالح موكله ، ويعد لليوم الموعود ما استطاع من عدة وبيان ، مابين شهود ينفى بهم الاتهام ، واسئلة محرجة يقضى بها على شهود الاثبات ، ومستندات قاطعة فى الدعوى ، قاصمة لأدلة الاتهام ، فاذا ما جاء يوم الفصل ، بحث عن لسانه فوجده يتعثر فى جوانب فيه ، لا يدرى ما يقول ، وبحث عن الحجج التى أعدها فاذا بها قد تبخرت وخلا منها بيانه ، ونظر إلى المستندات التى ظنها دامغة ، فاذا بها قد تحولت قصاصات لا قيمة لها فى الدعوى ، ان لم تتحول الى مستندات عليه لا له .

ذلك لأن المرافعة فى ساحة القضاء معركة ، أو إن شئت الدقة فقل هى مباراة ، تشرف عليها روح رياضية عالية ، يشترط فيها الصدق ، وعدم أخذ الخصم غيلة أو ختلا ، والالتجاء إلى سلاح شريف ، لا زائف ولا مسموم

---

(١) تفضل بطلب هذه القطعة منى حضرة صاحب السعادة مصطفى بك حفنى وكيل وزارة الحقانية لتكون مقدمة لبعض المرافعات فى الكتاب الحسينى للقضاء الاهلى ، وقد اطلع عليها حضرة صاحب المعالى عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرام وأصلح بعض عباراتها ووافق على نشرها ، فلحضرتيهما شكرى الخالص على حسن تقديرهما وعطفهما .

مباراة اسلحتها الوحيدة المعتمدة قوة البيان ، وثبات الجنان ، وقرع الحـ
بالحجة ، والتدليل المنطقي والاستعانة ، ولكن بقدر ، بتأثير العاطفة واستدر
رحمة الحكم ـ الذى هو القاضى ـ أو استثـــارة غضبه واستنهاضه لتحقـ
واجبه كحام للهيئة الاجتماعية ، يدفع عنها عدوان المعتدين ، وكملجأ للمظلو
وسند للمهضوم .

وهذه المباراة التى يتولى إدارتها دائماقاض واحد ، أوقضاة ثلاثة واحيـ
خمسة ، تجرى دائما فى قاعات متشابهة الوضع وبتنسيق يكاد يكون واحداً
فالحكم يجلس فى رأس القاعة ، تحت صورة المليك الذى يصدر العدل باسـ
وتشرف عليه تلك الحكمة الخالدة ، التى تبلى الدهور وهى لا تبلى ، وتتغيـ
المبادىء والانظمة وهى ثابتة راسخة : « العدل أساس الملك » ، ويجلس إلـ
يمينه ممثل الاتهام ، والى يساره كاتب الجلسة المكلف باثبات مايجرى أمامه و
يدلى به المتبارون من دفوع وحجج ، ويسجل لهم ما يربحون ومايخسرون
وأمام القاضى يجلس المحامى ، إلى ناحية قفص الاتهام بجوار المتهم الذى جا
ليدافع عنه ، أو الى ناحية النائب الذى جاء يشد ازره فى طلب الاقتصاص
من المتهم لانه يمثل الزوجة التى اثكلها المتهم زوجها ، أو الابن الذى حرمـ
أباه ، ومن خلف هؤلاء جميعاً الجمهور ـ أو قل المتفرجون ـ أتوا لأنهـ
يتصلون إلى أحد الخصوم بسبب أو جاء بهم ميلهم لمشاهدة مظاهر العدل
كيف تأخذ مجراها ، وسفينة الحق كيف تصل إلى مرساها .

فاذا بدأت المباراة ، وجب على كل من المتبارين أن يبذل قصارى جهد
ليقتنع الحكم بحقه ، وليعقد له لواء النصر . ولكن المباراة فى سبيل العدل
لايستعمل فيها إلا سلاح الحق والصدق ، تسمو فيها الروح الرياضية الحقة
فلا مداراة ولا مواربة ، ولكن كلمة الحق تقال وان أضرت بقائلها ، وحجة
الخصم يسلم له بها ، وان خسرت المعركة بسببها ، فالنائب ، وان جاء ليمثل
الهيأة الاجتماعية ، لم يجىء ليقتص لها من المتهم وان ثبتت له براءته ، أو

لينتقم منه بالعقوبه القاسية ، وان بدا له معذورا أو مدفوعا الى جرمه بعوامل لاقبل له على مقاومتها . والمحامى ، وواجبه الدفاع عن المتهم ، لا يفرض عليه أن يسعى لتبرأته وان كان مجرماً ، أو أن يجادل فى إدانته وقد ثبتت لا تقبل جدلا ، بل كل منهما مطالب بان يقر بالحق متى وضح له ، وان يسلم لخصمه قانعاً راضياً ، فالخاسر فى هذه المباراة والكاسب سواء ، كل منهما سعى لنصرة الحق وبها فاز . . .

وإذا كانت طبيعة وضع القضايا من شأنها أن تجعل كفة النيابة العمومية هى الراجحة ، لأنها لا تتقدم عادة الى القضاء إلا إذا استنفذت حقها فى حفظ القضايا التى لم يوصل فيها التحقيق الى إدانة واضحة ، فأن هذا يدعو ممثل الاتهام الى أن يلتزم فى مرافعته الايجاز والقصد فى التعبير ، ولكن ذلك ليس عليه حتما ، فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاغة التعبير ، وقوة فى الأدلاء بالحجة ، فمن مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تفوق ظاهر للاتهام على الدفاع ، حين يقضى بالعقوبة ، حتى يطمئن الناس إلى أن أحكام القضاء صادفت الحق والعدل ، اذ ليس أشق على سمعة العدالة من أن يقف ممثل الاتهام ، متلعثما فى اتهامه ، متعثرا فى أقواله ، بينما القضية غنية بالأدلة والبراهين ، فى حين يقف الدفاع مهاجماً حتى يخيل للسامعين أن القضية لا تستند الى أساس ، ولا ترتكز على حجج وبراهين ، وأن يأتى بعد ذلك الحكم بالادانة لثبوت الجريمة على المتهم ، بادلة لم يعرف ممثل الاتهام كيف يبديها ، وحجج لم يوفق الى ابرازها .

ووضع القضايا هذا يتطلب أيضاً أن يترك للدفاع كامل حريته ، فالمحامى يقف غالباً ليدفع عن متهم أحاطته النيابة والبوليس بسياج متين من الأدلة والبراهين ، وأحاطه الرأى العام وصحفه وجرائده بحكم قاس سبق به حكم القضاء ، وليس للمتهم الاعزل إلا ذلك الرجل الذى وقف علمه وفضله ولسانه على الدفاع عنه ، فان نحن ضيقنا عليه الخناق ، وحاسبناه على كل لفظ

يفلت منه أو تعبير يسبق به لسانه ، لما مكناه من اداء واجبه . فحرية الدفاع ملك للمحامين ، أعطيت لهم للمصلحة العامة ، لمصلحة المواطنين جميعاً وليس لأحد ، أيا كان ، أن يعتدى عليها (شيه دى استانج) .

ولقد وقف محام فرنسى مشهور يترافع فى قضية ، فنسب الى النائب المترافع أنه قد لجأ فى مرافعته إلى استغلال الشهوات الضارة وان هذا ليس بالأمر الحسن ، فعد قوله هذا مخالفة تأديبية ، وحوكم من أجلها وكان دفاعه عن نفسه أن قال : « أما شخص النائب المترافع فمنفصل عن مرافعته كل الانفصال ، فشخصه محل اجلالى واحترامى ولا أبيح لنفسى أن أهاجمه ولكنى اهاجم مرافعته ، فهى ملكى ، ومن حقى أن أمزقها إربا ، وان أطأها بقدمى » . وقد أدانته محكمة الاستئناف بباريس وقالت « إن من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس من حقه أن يهاجم » فردت عليها محكمة النقض بأنه « لادفاع بغير هجوم » .

اننا اذا ألزمنا المحامى أن يقيس ألفاظه ومعانيه ، وأن يخشى ما قد يعطى لها من تفسير لم يقصد ، وأن يرهب ماقد تؤدى اليه من معان لم تخطر له ببال ، نكون قد قضينا على كل مرافعة ارتجالية ، وأطفأنا جذوة البلاغة القضائية ، لأنه لا مرافعة بغير ارتجال .

وانه ليسرنى أن أقرر أن العمل القضائى قد دل على أن حرية الدفاع فى المحاكم المصرية مكفولة الى أقصى حدودها ، وأن المحامى المصرى يجد فى سعة صدر قضاته ، وفى زمالة ممثلى الاتهام ، وفى قوة عقيدته ، ما يجعله مطمئناً ، واثقا من أن أحداً لا يفكر فى أن يتسقط أخطاءه ، أو يحاسبه على ألفاظه ؛ وإذا كان قد حدث ، فى تاريخنا القضائى بعض مشادات لا يخلو من مثلها تاريخ قضائى فى أى بلد من البلدان ، فهى - لقلتها - كقطعة الحجر تلقى فى الماء الهادىء الصافى ، تحدث على وجهه بعض التموجات ، برهة وجيزة ، ثم لا يلبث الماء أن يسترد سابق هدوئه وصفائه .

حرية الدفاع

ترافع فيفيانى ، الذى أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء فرنسا ، فى احدى قضايا الجنح أمام محكمة آلبى ، فوصف الدعوى المرفوعة على موكله ، وكانت دعوى اهانة عمدة بسبب تأدية وظيفته ، بأنها « دعوى غريبة ، غير عادلة ، واستبدادية » فرفع وكيل النيابة الذى كان حاضرا الدعوى عليه باعتباره قد أهان المحكمة ، ولكن المحكمة برأته من تهمة الاهانة واعتبرته مسئولا تأديبياً وأوقفته لذلك شهراً .

استأنف فيفيانى الحكم وتولى الدفاع عنه أمام الاستئناف الاستاذ كارتييه ـ نقيب المحامين اذ ذاك ، (جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٩٤) قال :

لهذه القضية عندى أهميتان ، هى مهمة لأنها تتعلق بمصلحة فيفيانى ، وهى أكثر أهمية لأنها تتعلق بحرية الدفاع ، وهى تذكرنى بقضية قديمة ، لأنها تتفق فى جميع نواحيها مع قضية اميل أوليفييه وتعود بذاكرتى إلى أيام شبابى ، وبدء اشتغالى بالمحاماة . لقد كنت من شهود تلك الجلسة .

كان ذلك فى منتصف أيام الامبراطورية الثانية ، وكانت القضية قد جمعت جمهوراً عظيما ، جاء به إلى قاعة الجلسة سببان ، كفاية المحامى الممتازة وانتشار صيته ، ومركز المتهم الخاص ، فقد كان المتهم هو الفيلسوف الكبير فاشيرو ، وكانت التهمة الكتاب الذى وضعه عن الديمقراطية .

وكان أميل أوليفييه بالرغم من صغر سنه قد اكتسب شهرة وصيتاً ، وكان محط أنظار شهود الجلسة جميعا ، اصغى الى مرافعة الاتهام ، وكانت برغم اعتدال شكلها ، قاسية شديدة الوقع ، ثم وقف وهو لا يزال تحت وقع عبارات الاتهام وقال : « لقد استعان حضرة الافوكاتو العمومى فى مرافعته بالشهوات المهيجة والاهواء الضارة وهذا عمل سيء آسف له » لم يكد يقول ذلك حتى قاطعه رئيس الجلسة وقال له : «إن هذا الكلام لا يليق

و يجب أن تسحبه » . ولكن اميل أوليفييه لم ير من واجبه ان يسحب ذلك الكلام . فخلت المحكمة للمداولة ثم عادت وقضت بايقاف المحامى ثلاثة أشهر . . . ليس فى مقدورى أن أصف لكم كيف أستقبل ذلك الحكم (ومن حق أن أقول لكم ذلك الآن بعد أن أصبحت تلك الوقائع من نصيب التاريخ) فقد كان أغلبنا من المحامين الشبان ، ووجدنا جميعا ان بالحكم قسوة ليس فى الأمر ما يبررها .

وعند ما قرأت محضر جلسة ١٧ مارس الماضى أمام محكمة آ لبى سألت نفسى : أيراد بنا العودة إلى أيام الامبراطورية الثانية ؟ هل لا يزال يطالب المحامى ـ فى أيام الجمهورية ـ بأن يزن ألفاظه ويهتم لا بمدلولها الظاهر فحسب بل بالمعنى الخفى الذى يمكن أن يكتشف فى الصيغ التى قد يستعملها ؟ لذلك تستطيع المحكمة أن تدرك سبب تأثرى واهتمامى ، ولماذا أقف هنا الآن ، ولماذا اعتبرت من واجبى أن أقف بجوار فيفيانى ، أطالب باسمه باحترام مبدأ حرية الدفاع ، ذلك المبدأ العظيم ، الذى أساءت اليه محكمة آ لبى بحكمها أيما اساءة .

ومابى حاجة لتبيان الوقائع ، فقد سمعتم تلخيصاً وافياً واضحاً من حضرة الرئيس ، تلخيصاً لم يترك واقعة إلا بينها ، ولا تفصيلا الا وأحاط به . وأكتفى بأن أتناول الوقائع بالترتيب الذى حدثت به ، فهى تبعث فى نفسى ملاحظتين أما الملاحظة الأولى فانه ـ بعكس ماحدث فى قضية اميل أوليفييه ـ لم يعترض رئيس الجلسة ، ولم يقاطع فيفيانى .

لم ذلك ؟ رئيس الجلسة هو المشرف على نظامها ، المنوط به ادارتها والمحافظة على كرامة القضاء ، وهو مع ذلك لم يبد اعتراضا . لماذا ؟ لأن الرئيس يصغى الينا عادة بروح العطف الأبوى ، فهو يقدر صعوبة الكلام العلنى ، ويعرف ما يجر اليه الارتجال أحيانا من فلتات اللسان

الرئيس لم يقل أى شىء إذاً . وكل ما أتخيله هو أنه رفع رأسه وقطب حاجبيه حين سمع تلك النعوت الثلاث التى تعرفونها ، والتى لا تحوى فى

الواقع أى خروج عن التعابير المقبولة فى محيطنا القضائى ، ولكن المهم هو أن رئيس الجلسة لم يعترض .

لا أريد أن أستخلص من موقف الرئيس انه قد أمن على ما قيل ، ولكنى ألاحظ أنه لم يعترض ، ومعنى ذلك أنه قد سمع من قبيل ذلك الكثير وهو يعرف - كما تعرفون - أن اشارة غير محسوسة ، أو نظرة واحدة تكفى لايقاف المحامى ، إذا اعتقدت المحكمة أنه ينزلق فى منحنى وعر .

ولكن وكيل النيابة هو الذى وقف وأعلن أنه شعر بانه أهين . ومن المسلم به أن وكيل النيابة كان فى حالة هياج غير متعمد (لعل سببه أنه توقع حصول اعتراض من غيره ، لم يحصل) فقد اندفع بعيداً فى التعبير عما أراد أن يقوله وانى أتلو عليكم من محضر الجلسة ، كما ذكرته إحدى الصحف .

« وكيل النيابة . . . هل أنا أهنت أو لم أهن ؟ هذا ما لاريب فيه . ان شرف القاضى ونزاهته قد عرض بهما ، خصوصا فى القول بأن الدعوى استبدادية . ان النيابة العمومية قد أهينت ، إهانة صارخة (أصوات) ومَن وصف الفعل فقد وصف الفاعل . »

وألاحظ أن مخبر الجريدة التى أنقل عنها - والذى أترك له مسئولية مافيها - قد أثبت أن أصواتا حدثت عند كلام وكيل النيابة . ولا شك عندى أن وكيل النيابة قد غالى كثيراً ، عند ما وصف أقوال فيفيانى بأنها إهانة صارخة . . . وليت المسألة وقفت عند حد التغالى فى التعبير ! !

ولكن حالة وكيل النيابة النفسية لقيت صداها فى حكم المحكمة . . . فقد طلب وكيل النيابة عقوبتين : عقوبة جنائية ، إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته ، وعقوبة تأديبية . وقد استبعدت المحكمة أولى التهمتين . لماذا ؟ لأنه كان ظاهرا لكل ذى عينين ، ان فيفيانى لم يقصد إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته .

استُبعدت العقوبة الجنائية إذا ، ولم تبق إلا العقوبة التأديبية ، وهى التى نطلب منكم رفعها عنا .

لست أدرى إن كنت واهما ، ولكن يخيل لى أن من الصعب التوفيق بين قرارى المحكمة . لماذا عوقب فيفيانى ؟ لقد ذكرنا حضرة الرئيس فى ملخصه بواجبات المحامى وبالاحترام الواجب للقضاء . . . . وقد حكم على فيفيانى لأنه لم يحترم النيابة العمومية .

ولكن المحكمة تقول فى حكمها عن التهمة الأولى بأن فيفيانى لم يهن النيابة العمومية ، فكيف تدينه فى التهمة الثانية وتقول له : « إنك لم تهن النيابة العمومية إهانة تكفى لتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ عقوبات ولكنك أهنتها لدرجة تسمح بايقافك شهراً » ؟

ولاشك أن المحكمة تحس كما أحس أنا بالحالة النفسية التى وجدت محكمة آلبى نفسها أمامها . لقد وجد القضاة أنفسهم بمحضر من زميل ، يبادلونه ويبادلهم المحبة والاحترام ، تربطهم به علاقات يومية . هذا الزميل يقول إنه أهين ، ويطلب منهم أن ينصفوه . وعندى أن القضاة قد خضعوا فى هذه الحالة إلى تأثير مشروع . لقد مالوا لجانب الزميل الذى يمضون حياتهم معه ، ويعترفون له بالعلم والفضل .

لا أرى — بغير هذا — سبيلا للتوفيق بين هذين الرأيين المتناقضين ، الصادرين فى يوم واحد ، وفى موضوع واحد .

والواقع أن الموضوع المعروض عليكم دقيق جداً . إنكم مطالبون بالتوفيق بين مبدأين كل منهما مقدس وجدير بالاحترام ، وأعنى بهما : احترام القضاء ، وحرية الدفاع . أمن الجائز الحد من تلك الحرية ؟ أمن الممكن وضع حد ، إذا تجاوزه الدفاع خرج عن الاستقلال ليصبح اهانة ؟ لقد حاولوا وضع ذلك الحد فى ظروف مشهورة من بينها قضية أميل أو ليفبيه التى ذكرتها للمحكمة منذ لحظة . . لقد وجدت الحل فى مرافعة النائب العام شيه دى استانج ، الذى وضع لحرية الدفاع حدودا فهو يقول : « إن حرية الدفاع ملك للمحامين ، يستعملونها للمصلحة العامة ، لمصلحة الجمهور وليس لأحد أن يعتدى عليها » .

هذه هى أقوال النائب العام ، ومن الصعب أن يعطى للدفاع مدى أوسع من ذلك ، ويظهر لى أن واجب المحكمة وواجبى قد أصبحا ، بعد ذلك ، من أبسط الأمور .

كل مابقى علينا أن نتبينه هو ، هل أراد فيفيانى فى هذه القضية أن يهين شخص وكيل النيابة العمومية أو اقتصر على مهاجمة المبادىء التى قام وكيل النيابة العمومية يدافع عنها ؟

وهنا اسمحوا لى أن أعود لأقارن قضيتنا بقضية أميل أوليفييه : مادامت حالتنا تكاد تكون صورة طبق الأصل من تلك ، كأنها مرآة لها .

لقد كان الاعتراض الذى وجه إلى أميل أوليفييه أنه هاجم النيابة العمومية ، فذكر أنها لجأت إلى العواطف المهيجة وأضاف بأن ذلك عمل سىء . فهو قد لام النيابة العمومية فى شخص ممثلها بالجلسة ، الأفوكاتو الامبراطورى ، فارتكب إذاً خطأً تأديبياً .

وكان رد أميل أوليفييه على ذلك أنه قال : « إننى أفرق بين الأفوكاتو الامبراطورى وبين مرافعته . أما شخصه فموضوع احترامى ، وأما مرافعته فمن حقى أن أهاجمها » ، وكنص ألفاظه «المرافعة ملكى ، من حقى أن أمزقها واطأها بقدمى » .

هذه هى النظرية الصحيحة ياحضرات القضاة ، ولقد أقرتها إلى حد ما محكمة النقض فى حكمها . فقد كانت محكمة الاستئناف قد قالت : « من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس له أن يهاجم ، » فقالت محكمة النقض : « لا يمكن أن يوجد دفاع بغير هجوم » . . . كما لو جاز فى مبارزة ، بالسلاح الأبيض ، أن يستعمل أحد المتبارزين السيف ، ويستعمل الآخر يديه بغير سلاح .

هذه هى إذا حدود الدفاع :

شخص القاضى يجب أن لا يمس .

فالأمر بالنسبة لكم إذا يتلخص فيما يأتى : هل أهان فيفيانى شخص

وكيل النيابة ؟ أم اكتفى بمهاجمة آرائه وحججه والنظرية التى كان يتولى الدفاع عنها ؟

لقد سمعتم فيفيانى ، وسمعتم احتجاجه بأن شخص وكيل النيابة كان دائما موضع احترامه . وقد أعاد هذا القول اليوم أيضا . ولقد كان هذا قوله دائما ، فاذا رجعتم إلى جريدة المحاكم ، وجدتموها قد ذكرت على لسان فيفيانى أنه قال : «ليس فى فكرى ، ولا فى نيتى ، ولا فى قصدى أن أهين حضرة وكيل النيابة » . . . .

فهو إذا ـ ودائما ـ قد ترك شخص ممثل النيابة جانبا . لذلك أرانى أسائل نفسى كيف أمكن ـ وهذا موقفه الذى لم يحد عنه أبدا ـ أن يصدر ضده حكما ؟ ولكننى أجد التعليل من أقوال حضرة وكيل النيابة نفسه : « من نعت الفعل فقد نعت الفاعل » ... وتجدون صدى تلك النظرية فى الحكم .

فهل هذا حق ؟ هل هذه النظرية صحيحة ؟ انى أعتقد أن التسليم بها مستحيل . أى كلام هذا ؟ أاذا وصفنا الفعل نكون قد وصفنا الفاعل ؟ ولكننا نرى عكس ذلك فى كل ساعة . ولنضرب مثلا أحكام محكمة النقض التى كلما نقضت حكما قالت بأن المحكمة التى أصدرته قد خالفت القانون . فهل القضاة الذين تنقض أحكامهم يصيبهم أى رشاش من ذلك ؟ لا . لماذا ؟ لأن الكل يسلم بحسن نيتهم . لقد أخطأوا .. هذا كل ما هو منسوب اليهم . إذا كان ذلك فلماذا تريدون أن يكون فى وصف الدعوى بأنها استبدادية اهانة مقصودة ؟ لو أن فيفيانى قال : لقد اشترك وكيل النيابة فى دعوى خالفت ذمته أو شرفه ، لفهمت أن يستاء وكيل النيابة ، ولكن فيفيانى لم يقل من ذلك شيئاً ولا أراده .

والآن قد وصلت إلى صميم الدعوى ، ووجب علىّ أن أدرس معكم النعوت الثلاث التى استعملها فيفيانى . أنه وصف الدعوى بأنها غريبة ، غير عادلة ، استبدادية .

أما النعتان الأولان فلا يكادان يحتملان مناقشة . حتى لقد بلغنى أن حضرة وكيل النيابة بمحكمة آلى نفسه ، لم يقم لهما وزنا ، ولم يتمسك بهما .

بقيت كلمة استبدادية . هل اللفظ ، أعنى الوصف ، هو الذى يكوّن المخالفة التأديبية ؟ طبعاً لا . لو كان قد أفسح فى الوقت لفيفيانى ، كما قال لكم لشرح فكرته ، ولقال للمحكمة إنه قصد بذلك الوصف أن التهمة تخالف القانون . فقد كان رأيه أن المادة ٢٢٢ المراد تطبيقها على موكله المسيو مارتى لا تصلح ، ولا يجوز أن تحمى العمدة المجنى عليه ، لأنه تخطى سلطته الادارية .

هذا هو تفسير كلمة «استبدادية» . لقد أراد أن يقول إن الدعوى غير قانونية ، وغير مشروعة ، وانها تستند على تفسير خاطىء للقانون . ولا أظن أن أحدا يستطيع أن ينتقد مثل هذا التعبير .

وأنتم تعرفون ذلك أكثر مما أعرف ، لأنكم ، فى كل يوم تطبقون هذه النظريات القائلة بأن الجريمة تتكون من عنصرين : فعل مادى ، وقصد جنائى .

والأستاذ فيفيانى يكرر القول بأنه لم يقصد مطلقاً إهانة وكيل النيابة . . وأظن أن صدور مثل هذا القول منه ، وهو محام لدى محكمة استئناف باريس ، وعضو بمجلس النواب عن مقاطعة السين ، يعتبر اعتذاراً كافياً يجب أن يقنع به حضرة وكيل النيابة ، فهو لم يقصد أن يهينه ، ولم يرد أن يوجه له أى سب ، هو لم يقل إنه تصرف فى هذه الدعوى ضد ضميره ، ولا قال إنه قاض متساهل أو مدفوع بعواطفه .

ما الذى يبغيه حضرة وكيل النيابة فوق ذلك وما هو المعنى الخفى الذى يريد أن يستخلصه من كلمة «استبدادية» ؟ فانكم لتعرفون أن هذا الوصف مستعمل فى الحديث العادى بالمعنى الذى قصده الأستاذ فيفيانى . خذوا الجرائد مثلا . ها هى جريدة الماتان ، انى أقرأ فيها هذه الجملة « قبض استبدادى » ، عنوانا لمقال خاص بضبط البوليس لاحدى الآنسات لأنه حسبها من بنات

الرصيف ، رفعت دعوى وحكم لها بتعويض ثلاثة آلاف فرنك . هل قصدت الجريدة بهذا الوصف أن تتهم حكمدار البوليس بأنه قد أخل بواجبه ؟ !

لا شيء من ذلك ! ومع ذلك فالنعت موجود ، ولا فرق بينه وبين قول فيفياني إن الدعوى استبدادية ، أى مخالفة للقانون ، أى غير مشروعة .

لا أريد أن أطيل فى هذا الشرح ، وأستطيع أن أستشهد لكم بأمثلة عديدة تدل على جرأة فى التعبير لم تر المحاكم مع ذلك أنها تستحق أى عقوبة ، وأستطيع أن أذكر لكم - على الأخص - ما قاله بريبه فى قضية الثلاث عشر :

« ان التهمة التى توجهونها لنا ، ان هى إلا ذر رماد فى الأعين . . إنها غير جدية . . انكم غير حسنى النية ، وأستميحكم عذرا ، ولكنى لا أجد فيها ما يدل على حسن النية

« ان القوانين لم تعد تطبق بل أصبحت تفسر ، وتفسر دائماً بالمعنى الذى لاتدل عليه ، ولا اراده المشرع لها . . انهم يعذبون القوانين ليجعلوها صالحة لتعذيب الناس »

لم يقل فيفيانى من ذلك شيئاً . ومع ذلك فلم يرتفع صوت بالاعتراض على المحامى العظيم . ولماذا ؟ لأن القضية كانت قضية سياسية ، ولأن العواطف كانت هائجة ، ولأنهم كانوا يدركون أن ألفاظ المحامى مع مافى ظاهرها من حدة وشدة ، تخفى فى باطنها احتراما للقضاء لا يغيره مغير . .

لم يصل فيفيانى الى هذا الحد فى التعبير . لقد حارب التهمة بسلاح شريف وقال لكم رأيه بوضوح ، ولا أظن أحداً يشك فى صدقه وصراحته .

هل أحدثكم عن الظروف المشددة التى ذكرت فى التلخيص الذى سمعتموه ؟

لقد قيل بأن فيفيانى غير معذور ؛ لأنه لم يقل ما قال ، تحت دفعة

المناقشة وحدتها ، فقد ترافع فى الأول ، وكانت الألفاظ التى حوكم من أجلها أول ما نطق به .

ليس هناك أسهل من الرد على ذلك !! فما دام فيفيانى لم يكن مدفوعا بحدة المناقشة ، ولم يكن محتداً ، فلا يعقل أن يكون قد قصد بأقواله إهانة . لقد قصد أن يلخص قضيته فى مجموعها ، أراد أن يصف قضيته وأن يضع عليها طابعها وعنوانها ، وليس من المعقول أن يكون قد فكر فى أن يبدأ مرافعته باهانة يوجهها إلى أحد قضاته .

لقد قال لكم حضرة الرئيس فى بداية هذه الجلسة ، بتلك المقدرة الفائقة التى عودنا أن نسمعها منه ، إنه يعرف أن الارتجال كثيراً مايدفع الى صدور كلمة خاطئة يجب أن تقابل بالتسامح والتساهل . فاسمحوا لى أن أضيف الى ذلك أنه لو سرت طريقة محكمة « آلى » لصارت المرافعة مستحيلة . فانكم إذا أجبرتم المحامى على أن يقيس كلماته كما يقيس السائر خطواته ، وأن يزن ألفاظه ، وأن يخشى التفسيرات التى قد تنسب لعباراته ، فانكم تكبتون الارتجال وتقضون على كل بلاغة .

ويقينى الثابت أن المحكمة لن تتردد لحظة فى القضاء ببراءة الأستاذ فيفيانى .

فى سبيل العقيدة

حرية الرأى

مرافعة الأستاذ جاك بونزون Jacques Bonzon عن أشخاص اتهموا باهانة الجيش فى منشور ألصقوه على الحوائط (٢٤ يونيو سنة ١٩٠٧)

حضرات المستشارين

حضرات المحلفين

لنا الآن يومان ونحن نترافع عن رجال كل جريمتهم أنهم نظروا إلى الجيش، النظرة التى نظرها من قبلهم، وكتبها، وخطب بها الوزراء الذين يطلبون محاكمتهم اليـوم ، ولقد بين لكم زملائى المترافعون ـ كل منهم فى دوره ـ أنكم لا تستطيعون أن تدينوا منشوراً يضم المقالات والخطب التى كتبها ، وبشر بها كليمنصو وبريان . أما أنا ، فقدوقع فى نصيبى ان ادافع عن متهمة تربطها بهذه القضية وُثقى وشيجة ، وان لم تعلن كمتهمة ، ولم تقف ظاهرة فى قفص الاتهام . . . . انى حاضر عن حرية الرأى . فأيا كانت الفكرة الاجتماعية التى عبر عنها ذلك المنشور فهى رأى له حريته . وهى ، بهذا الاعتبار ، فوق متناول كل هجوم ، ولا يجوز لأحد ، أيا كان ، أن يحكم عليها أو يدينها.

وما دمنا ـ بناء على طلب العدالة وتحت ضغطها ـ مادمنا مطالبين بأن نترافع وأن ندافع عن حرية الرأى ، فسأحاول ذلك مرة أخرى ، ولا أحسبنى بحاجة إلى مجهود كبير ، لأصل ما بين نفوسكم ونفسى .

ولـكن ! ما هو السبيل للدفاع عن حرية الرأى دون الوقوع فى التكرار الممل المضعف لكل دفاع ؟ من أين لى ان أجيئكم بحجج جديدة ، لم يسبق لآذانكم أن سمعتها ، ولا عينكم أن قرأتها بدل المرة مرات ؟ .. انكم . ولا شك

تتوقعون أن تسمعوا منى استشهادا بتولستوى المحتوم فى هذا المقام ، وباناتول فرانس الذى لا سبيل إلى تجنبه .

ولكننى آليت أن لا أصدع آذانكم بشىء من ذلك ، أتيتكم خلو اليدين ، لم آت معى بكتب ، ولا بمنشورات ، ولا بمطولات . . إن مرجعى الوحيد هو دليل باريس ، دليل شوارع باريس ، دليل أعدَّ للأغراب والسواح ، سأستعين به فى هذه السياحة التى سوف نقدم عليها سويا نحو الحرية. لنصعد سويا فوق هذا المرتفع الذى نحن فيه ، ولنطل من فوقه على باريس .

سوف نشرف إذ ذاك على شعب كامل من التماثيل ، شعب يحدثنا عن مجد الأموات ، أموات الأمس الذين يسيطرون ويوجهون أحياء اليوم . إنهم أمواتنا العظام ، الذين نصبنا تماثيلهم لنعرضها على أبنائنا فى المدارس ، ولنقول لهم : « هؤلاء أبطالنا ، تألموا ، واستشهدوا من أجلنا ، من أجل الانسانية ، ومن أجل الوطن . » إنهم الآن يجنون ثمار ماغرسوا ، وكلما نصب لأحدهم تمثال ، فى ميدان من الميادين ، انتقل بريان فى جمعه وحفله ، يزيح الستار عنه ويملأ شدقيه بخطاب رنان ، أو وقف كليمنصو يحييه بخطبة تفيض حماسة ، وتضم فلسفة ، وتقطر روعة . . . وأى درس لاتجود به هذه التماثيل ، على كل من يريد أن يعرف كيف تألمت الفكرة ، وكيف قاومت ، وكيف صابرت ، وكيف انتصرت ؟

ان من بين كل مائة تمثال نصبت فى فرنسا ، يوجد عشرون تمثالا لأولئك الذين تعذبوا من أجل حرية الرأى ، واستشهدوا فى سبيلها ، فأمامكم من بين رجال السياسة كوندورسيه الذى أراد الثورة العقلية ، وكاميل ديمولان الذى أرادها روحية ، ودانتون الذى أرادها كاملة سمحة ، لا تضن بالدماء ولكنها تترفع عن الاغتيال ، والذى حاول أن يقف فى وجه التيار ولكن محاولته جاءت متأخرة ، فلم تقو على وقف التيار ، ولكنها كسبت له تقدير التاريخ واحتفظت له باعجابنا . . . ولقد ماتوا ، ثلاثتهم ، بسلاح

الجلاد . أعدم المفكر ، وأعدم الكاتب ، وأعدم الخطيب ، أعدموا جميعا من أجل الوطن ، من أجل فرنسا ! ! لأن نظرتهم اليها كانت تختلف عن نظرة حكام العهد الذى عاشوا فيه .

وهناك تماثيل لرجال يستأهلون كل أعجابنا ، وان لم يكونوا من أبناء وطننا ، فهناك دانت — طريد فلورنسا — الذى وصف فى أشعاره الخالدة ، آلام المضطهدين المشردين !! وهناك من رجالنا اتيين مارسيل الذى قتل لأنه أراد أن يعارض الملكية بالكومون ، وجان دارك ، جان الفتاة التى لا يمكن ذكرها من غير أن يطغى شعورنا علينا . لم تنسها باريس ، وخصصت أربعة تماثيل ، للفتاة التى أحرقتها الكنيسة ، لأنها نجت فرنسا .

وارتقى العقل ، وأصبح ما كان مجرد اندفاع عند دانتون وعند جان دارك ، أصبح فكرة خالصة ، خالدة عند معتنقيها ، وعند الكتاب على الأخص .

جوسوا بأنظاركم خلال المدينة من فوق هذا الجبل الذى تنصب نفسها فوقه كنيسة مستهترة . انظروا إلى تماثيل كولينى ، واتيين دوليه ، ولابار فهى أمثلة ثلاثة لاستقلال العقيدة : لا بار صاحب الشيعة الثورية ، ودوليه صاحب الشيعة الفلسفية ، وكولينى رجل الشيعة الهجنوتية . وان طلبتم شهداء الرأى من غير تقيد بفكرة دينية ، لوجدتم الأموات ، فى كل ركن من أركان المدينة ، تنفض الغبار عنها ، وترفع رءوسها ! !

فهناك روسو صاحب العقد الاجتماعى ، حلم الأخوة . وهناك بومارشيه مؤلف زواج فيجارو ، حلم المساواة . وهناك ديديرو واضع دائرة المعارف ، حلم الحرية .

انظروا اليهم جميعا ، واذكروا لأبنائنا فى المـــدارس ما أصاب هؤلاء جميعا . . . . لقد اضطهدوا أحياءا ، وصبت عليهم اللعنات ، وافترى عليهم المفترون ، وأحرقت كتاباتهم ، بل وأحرقت أجسادهم أيضاً .

وكان الأبناء العقلاء المؤدبون يكرهون روسو ، ودوليه ، وكولينى ،

ويزدرونهم كما يطلب اليكم اليوم أن تكرهوا الفكرة التى لم ترق للعدالة فى أشخاص متواضعين ، ولكنهم أصحاب فكرة على كل حال .

ولقد كانت العدالة دائما حربا على الحرية !!

فالقضاء هو الذى حاكم أولئك الرجال وأدانهم . وما يومنا الحالى إلا تلميذ الأمس : عنه يأخذ ، وبه يقتدى . والقرن الذى نعيش فيه لم يتمتع بحرية سياسية أو حرية اجتماعية أو حرية فلسفية أوسع من القرون التى سبقته .

فلقد شهدنا بيرانجيه يدخل سجن باريس بسبب أغانيه ، ورأينا ناى Ney يعدم برصاص الفرنسيين ، رأيناه يُغتال اغتيالا قضائيا على حد تعبير أحد نقبائنا العظام ، ورأينا بودلير يُحاكم ويُدان من أجل كتاب من الشعر الصافى « زهور الشر » التى لم ترق للرجال الفضلاء ، لأنها أزاحت الستار عن رذائلهم الخبيثة .

ولا تنسوا الساسة الذين حوكموا والذين أدينوا لأن منطقهم الاجتماعى لم يتفق مع منطق خصومهم ، فقد نفى لويس بلان ، ولدرورولان ، وفيكتور هيجو وذاق غامبتا السجن ثلاثة أشهر لانذاره الشهير الى ماكماهون « اخضع أو استقل » .

ولقد رأينا القضاء يشترك دائماً فى ذلك الكفاح ضد الفكرة . فضد دوليه ولابار وروسو وبومارشيه وديديرو نجد أحكام البرلمان . فالقضاء دائما أبدا يقضى اليوم بالعقوبة ، على الرجل الذى سيمجده الغد . . . .

لقد كان المستشارون فى البرلمان يرتدون لباسا أحمر ، ولذلك اللون دلالته ، فهو يشير إلى الدماء التى طالما سفكوها على جوانب المشانق ، والى النيران التى طالما أشعلوها فى المحارق .

ولقد ظلت النفوس كما هى وبقيت الملابس لم تتبدل . فالأفوكاتو العمومى ، الذى طلب فى عام ١٥٤٤ اعدام دوليه الملحد ، وأنت ياحضرة

الأفوكاتو العمومى الذى تطلب الآن الحكم على ليلونج لأنه ازدرى الجيش ، انكما صنوان وترجمان لأصل واحد .

لقد اضطررناكم اضطرارا ، بفضل ما أُدخل على القوانين من تعديل إلى التخفيف من حدة أحكامكم ، وإلى اصدار قرارات ليست أكثر تساهلا ، ولكنها أقل سفكا للدماء . ذلك هو كل الفرق

وإذا كانت تماثيل أمواتنا لم تكف لأقناعكم بأنه لافائدة ترجى من إدانة الفكرة لأنها سرعان ماتعود فترفع الرأس ، فعودوا بنا إلى هذه القاعة نسأل أحجارها ، فكلها ذكريات تتحدث .

فالقرن التاسع عشر كان مسرحا لجهود جبارة يائسة بذلها القضاء لتعطيل سير الفكرة . فقد اضطهدت النهضة بيرانجيه ولويس كوربيه ، وهاجمت ملكية يوليو لا مينيه الذى يسميه جيزو . . المجرم العقلى . وطعنت الامبراطورية فاشيرو ، وحاربت الجمهورية الثالثة زولا .

واسمحوا لى هنا أن أقف لحظة ، وان أفكر طويلا ؛ فان ذكريات شبابى تعاودنى وتطغى على ، ولا بدّ لى أن أصارحكم بها .

لقد كنا فى المساء ، وكانت هذه القاعة تعج بشاغليها ، وكان يجلس على هذا المقعد عشرة من الضباط ، يظنون أنفسهم فى هجوم ضد العدو ، ويلوّحون بقبضة أيديهم الينا تهديدا . وكان ديروليد وأنصاره ، وكانت باريس كلها تتقد حماسا وتشتعل غيرة ووطنية ، وكان الجمهور خارج القاعة يقوّى بصراخه صراخهم ، ويزيد بهياجه هياجهم . وحوصرت المحكمة بعشرة آلاف جندى خوفا من ذلك الهياج الكامل . وكان الكل يصرخ ، ويطالب فى نداء واحد « ليقتل زولا . ليمت زولا » . وكنا أربعة لانزيد نحيط به ونسنده بقلوبنا ، وندفع عنه بألسنتنا . لقد أصبحنا بعد ذلك أربعمائة ثم أربعة آلاف ثم أربعين ألفا ثم لا أدرى كم . . . . ولكننا لم نكن وقتذاك الا أربعة . وكان الوطن ، وكان الجيش هو الذى يصيح : فليقتل الخائن . فليقتل زولا !!

وبينما كان لابورى . لابورى العظيم الجبار ، يدفع عن الرجل

المكروه ، كان كليمنصو ، كليمنصو الذى نحاكم اليوم بأمر منه ، لا يكاد يدرى كيف يتهته بكلماته الأولى عن حب الوطن وعن احترام الجيش . .

انى لا أستطيع ، حتى هنا ، أن أقول كل مايفيض به صدرى ، فان لسانى لا ينطلق . . لقد قالت محكمة النقض عن إدانة زولا إنها كانت جريمة قضائية . فهل لا يكفى ذلك لانارة الطريق أمامكم ؟ أليس الشك محتوما ؟ انى أتألم حقا لحضرة الأفوكاتو العمومى . ان ثقته بما يقول لا حد لها · إنه يحسب نفسه معصوما ، ولا يفطن الى أن مايحسبه حقيقة اليوم سوف تثبت له الأيام القريبة الآتية ، أن عكسه هو الصحيح .

لقد عثرت لكم ياحضرات المحلفين على أحكام ثلاثة تدل على احترامكم لحرية الرأى . فقد طلب منكم فى سنة ١٨٩٥ ، فى قضية الثلاثين فوضويا ، أن تحكموا على أشخاص لم يقنعوا بانتقاد أحد الأنظمة ، بل وجهوا معاولهم للنظام كله ، وتولى الدفاع عن هؤلاء الفوضويين رجال لا يشاركونهم الرأى ، ولكنهم يحترمون حقهم فى حرية العقيدة وحرية التفكير . هؤلاء الفوضويون قد برأوا ! !

وفى سنة ١٨٩٩ حاكمتم مؤلف كتاب « الجيش ضد الأمة ! » اوريان جوييه ، وبرأتموه . وقبل ذلك فى عام ١٨٩٠ برأتم رواية الصف ضابط مع ما احتوته من ازدراء فظيع للجيش ورجاله . برأتموه بعد سماع دفاع محاميين هما أبعد الناس عن كراهة الجيش وأعنى بهما الاستاذ تزيناس الذى دافع فيما بعد عن شرف الجيش فى شخص استرهازى [1] ، وميليران الذى يُدخل الآن الطمأنينة على قلوب أصحاب رءوس الأموال ، بما يبشر به من اشتراكية خاصة .

حضرات المحلفين :

عودوا إلى أرائكم هذه ، لا يأسا من الثقافة العامة ، بل حبا فى فرنسا . ان الذين ولدوا مع الجمهورية وشبوا معها يطلبون منكم أن تجعلوا الجمهورية

---

(١) الخائن الحقيقى فى قضية دريفوس

رحبة ، واسعة الصدر ، أخوية . انى أعرف أن لكل منا نظرته إلى الجمهورية . فهناك الجمهورية التى وجهت مرافعة حضرة الافوكاتو العمومى وصبغتها بصبغتها . تلك جمهورية فاترة ، لاأحبها ! ! اننا نطلب بلادنا على أن يستطيع كل فرد فيها أن يقول ما يريد ، وأن يناقش كما يحب . لقد ازدرينا الكنيسة وحقّرنا رجالها ، ولم يعد لقسيس قيمة . وفى وسعنا أن ننتقد القضاء ونهاجمه ، فليكن من حقنا أن نقول للجيش ، إنه حارسنا وليس سيدنا ، وإنه أنشىء ليدافع عنا ، لا لاضطهادنا ، وإن وجوده نفسه قابل للنقد . فقد عرف الماضى جماعات كبرى عاشت بغير جيش ، إلا الجيوش المأجورة ، والحاضر يعرف جمهوريات عديدة أقربها الينا سويسرا ، لا جيش دائم لها .

لتخلق فرنسا سمحة بفعل الفكرة ، متآخية بفضل التساهل المشترك .

حضرات المحلفين :

دعوا الوطن الصحيح يتذوق لذة حكم تصدرونه بالبراءة .

حرية الصحافة . مالها وما عليها .

نشرت إحدى الصحف الفرنسية ، أيام أن كان كازمير بيرييه رئيسا لجمهورية فرنسا ، المقال الآتى بعنوان : « فليسقط كازمير » ، وبتوقيع « جيروريشارد » :

« يحق لكازمير بريه أن يكره شعب فرنسا ، فان الشعب الفرنسى يرد له كرهه أضعافا مضاعفة . ولا شك أن هذا التبادل من شأنه أن يملأه سروراً ، فهو ، لا مشاحة ، قد ورث عن جده المرابى الكبير ، حب الفوائد الربوية الباهظة .

« ولقد بلغ من شدة إحساسه ببغض الشعب له ، أنه لايجرؤ على الظهور بينه إلا محاطا بحراس أشداء ، وبين سياج محكم من السيوف أو الحراب ، يحيط به ما لا يحصى من الجواسيس ، وهو بالرغم من ذلك ، يمر بسرعة البرق الخاطف ، يحيي غلمان الشوارع الذين يأنفون أن يردوا تحيته ، ويبسم للوجوه العابسة والجباه المقطبة .

« انه يريد أن ينتقم من الشعب لأنه يجهل أو يتجاهل ، ان سخط الشعب مصدره عجز الحكام ، وأن الشعب يزدرى العاجزين .

« إن الفرنسيين يقابلون موكبه اليوم بالصمت البليغ ، ولكنهم سوف يهتفون غدا — كلما رأوه — « ليسقط كازمير » أى لتحيا الجمهورية » .

قُدم كاتب المقال للمحاكمة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية ، وتولى المتهم — قبل أن تترافع النيابة — شرح وجهة نظره فى التهمة الموجهة اليه فقال :

« أريد أن أبين الغرض من هذه الدعوى المرفوعة ضدى . لقد خطب وزير الزراعة فقال : إن الجرائد الاشتراكية تتطاول على رئيس الجمهورية ، وتنتقد كل عمل من من أعماله ، وكل لفظ ينطق به ، ولا

بد من وضع حد لهذا الاسراف ، فرئيس الجمهورية ، هو فرنسا ، بل هو الجمهورية ذاتها » .

وللمرة الأولى أنجز الوزير ما وعد ، فلم تكد تمضى ثلاثة أيام حتى انعقد مجلس الوزراء وقرر إحالتى على المحاكمة .

وإنى وبالرغم مما قاله الوزير ، وبالرغم من رفع الدعوى علىّ ، لاأزال أصرّ على أن مقالى لا يُعرّض بفرنسا ولا بالجمهورية . لقد هاجمت شخصا يشغل وظيفة ممتازة ، ولكنها وظيفة انتخابية ، اختيارية ، وهو من أجل ذلك معرض لمناقشة أعماله ، ولانتقاد الصحف له ، وخاضع لرقابة الرأى العام .

لذلك أعتقد أن غضب وزير الزراعة ، وإن صادف هوى من يملك توزيع الوزارات على الطامعين فيها ، قد أخطأ فى تحديد الواقعة وانتقل بنا إلى عهد اندثر ، وأحسبه — لفرط إعجابه بكازمير بريبه — يخلط بينه وبين لويس الرابع عشر ، وكأنى به قد نسى إننا نعيش فى عهد سلطة الأمة والانتخاب والتمثيل الشعبى ، لا فى نظام الاقطاعيات والحق الالهى .

لقد كان لويس الرابع عشر يقول : « الدولة أنا » ، وكان هذا القول على مافيه من فظاعة تمجها نفوسنا اليوم يمثل حقيقة واقعية ، لأنه — فيما اعتقد وبقدر ما أذكر — لم يكن قد نُقش بعد ، على واجهات مشيداتنا ألفاظ الحرية والمساواة والأخوة ، ولم يكن وقتذاك انتخاب للنواب ولا لرئيس الجمهورية . ولم تكن عندنا صحف ، ولم يكن لنا رأى عام . كان الملك هو كل شىء ، الجميع له خاضعون ، يتصرف فيما شاء كيفما شاء لا يُسأل عما يفعل ، وكان مجرد التعريض بشخص الملك يعتبر اعتداء على فرنسا كلها لأنه كان يمثلها ، لا بارادة الشعب ولكن بالارادة الالهية .

ولكن حوادث جمة قد تعاقبت منذ ذلك الزمن ، ويُخيل الى أن وزراء اليوم قد نسوها . لقد ثرنا ثورتنا الكبرى . ففيم كانت إذاً ثورتنا ؟ لماذا

ثرنا ، ولماذا ضحينا ؟ ، وما فائدة شجاعة الشارع وعاصفة الآراء التى قلبت جو تاريخنا ؟ أوقد كان ذلك كله ليحل مسيوكازميربربيه محل الملك الشمس كما كانوا يقولون إذ ذاك ، وليحل وزراء هذا الزمن محل وزراء ذلك العهد ؟

إننا لانظن ذلك ولا نحسبنا خاطئين . إننا نعتقد أن العمل الأساسى الذى سعت له ، وحققته الثورة الفرنسية ، هو إعادة سلطان الأمة لها ، ومن المغالطة والازدراء بالتاريخ أن يقال اليوم — بعد الثورة الكبرى — إن إنساناً واحداً يمثل فرنسا كلها .

إن فرنسا هى نحن ، نحن مصدر السلطات ، وإلى رقابتنا يخضع كل شخص نوليه عملا من الأعمال .

وإلا فكيف سقط جريفى أحد زملاء كازميربربيه ؟ ألم يكن سقوطه ، وكلكم تذكرون ذلك ، وليد حملة صحافية ؟

هذا هو المبدأ الجمهورى الصحيح ! هذا هو مااعتقدته ، وهو ماكان يعتقده كازميربربيه نفسه ، حين تحدث غداة انتخابه إلى وفد الصحافيين وقال لهم ، « إننى ملك لكم ، انتقدوا شخصى وانتقدوا أعمالى ، ماشاء لكم الانتقاد . »

لقد صدّقت بكل بساطة أقوال الرئيس ، ولذلك تجدوننى ماثلا أمامكم اليوم .

إننى أطالب باحترام أثمن حق من حقوق الشعب ، وأعنى به حرية الانتقاد . أطلب ذلك لى ، ولكم ، ولأفراد الشعب جميعا ، لأن الديمقراطية الحقة لاتقر لرجل أياكان أن يطمع فى أن يكون فوق انتقاد أى مواطن ، مهما صغر . »

ولما أتم المسيو جيرو ريشارد أقواله ، ترافع الافوكاتو العمومى فقال:

يقولون لكم إنها قضية سياسية ، وأنا أيضاً أقول لكم ذلك ، ولكن ، لا بالمعنى المبتذل لكلمة السياسة ، وأعنى به تطاحن الأحزاب فى جهادها

للوصول الى الحكم والجرى وراء السلطة ، بل بمعناها السامى النبيل ، أى مجابهة الفوضى بالنظام ، وإصلاح الاباحية بالحرية الصحيحة . السياسة التى تحترم الدستور والقوانين وتقر لهذا الحرم المقدس بقدسيته وجلاله .

سأتلو عليكم المقال موضوع الاتهام ، وستكفينى تلاوته لتلمسوا بأيديكم ، وتسمعوا بآذانكم ، مافيه من عيب وإهانة . (وتلا المقال)

أأنا فى حاجة بعد ذلك إلى أن أدلكم على التعبير المهين أين هو ؟ أو اللفظ الجارح أين موقعه ؟ ألا يكون ذلك منى عبثاً لاطائل تحته ؟ لقد قرأت لكم المقال كله لأنه كله إهانة : هو مهين فى ألفاظه ، مهين فى مراميه مهين فى الروح التى أملته . ولا أظن ذلك يحتمل المناقشة أو الجدل .

أيُطلب منى بعد ذلك أن أرد على شتائم الصحفى ، وأن أعارض ذمه بمدح من ناحيتى وتقدير ؟ لا . ليس هـذا من شأن النيابة العمومية التى يقتصر واجبها على مطالبة الناس باحترام القوانين . إن رئيس الجمهورية فى غنى عمن يرد عنه الاهانة . ومهما تكن عواطفى الشخصية نحو رئيس الجمهورية فمن واجبى أن أسمو به عن كل مدح ، كما أحب أن أجعله فى مأمن من كل قدح .

إن الاهانة جلية واضحة . وكل ما أنتم مطالبون به هو أن تقولوا إن كان المتهم مسئولا ، يستحق العقاب ، أو غير مسئول ، فيبرأ .

وقبل أن أعرض عليكم الحجج التى لا تدع سبيلا للتردد ، أريد أن استبعد حجة سفسطائية كاذبة ، طالما لجأ اليها الدفاع كلما حُوكم صحافىّ . وهى إننا نسعى للحد من حرية الصحافة .

حرية الصحافة ؟ ! أو ليس الدليل على تقديرنا لها ، ودفاعنا عنها ، وحبنا لخيرها إننا نريد أن نفرق بينها وبين الاهانة والقذف ؟

كيف يجوز أن يقال ، فى قضية كهذه ، إن حرية الصحافة فى خطر ؟ أنحن نطلب منكم أن تدينوا مقالا يحوى نقداً مستقلا أو مناقشة جديرة

بالاحترام ؟ أنحن نأبى على الصحافى المستقل الرأى أن يظلم من يشاء متى شاء ؟ لا وكل ما لا نسلم له به هو أننا - باسم القانون وتحت لوائه - نأبى عليه أن يهين من يضطهدهم ، أو يسب من ينتقدهم

أذلك مايسمونه استعباداً للصحافة ؟

اسمعوا ما يقوله أحد أنصار حرية الصحافة من أعضاء اللجنة التى سنت قانونها : « إننا لا نستطيع أن نقر رأيا يدعو ، لا إلى عدم اخضاع الصحافة للقانون العام فقط ، بل يريد أن يمنحها ضمانات أخرى يأبى عقلى أن يسلم بها . أو بلغ الأمر بنا الى حد أننا لانستطيع أن نفهم للحرية معنى ، أو نتذوق لها طعما ، إلا اذا ضمنا الاعفاء من كل مسئولية ؟ انالأخلاق والتشريع يجب أن ينصا على أن لاحرية بغيرمسئولية ، بل المسئولية هى التى تجعل للحرية طعما . فالاعفاء من المسئولية لايمكن أن يرضاه إنسان ، ولا أظن ان فينا من يستطيع أن يقول إن فى جعل الصحافى مسئولا عما يكتب مايعيقه عن أداء رسالته . »

وقال الآخر :

« ليس هناك ما يتعارض مع حرية المناقشة أكثر من اطلاق السب والاهانة .

وأحسبنى ، اذ أقول ذلك ، اذكر حقائق لاتحتمل الجدل . واستشهد بزملائى الذين خاضوا معى الحياة العامة ، واسألهم إن كانوا يعتقدون أن الصحافة ، من وقت أن حلت الاهانة والسباب فيها محل المناقشة الهادئة والحجج الدامغة ، قد كسبت تعمقا أو ازدادت قوة أو خصبا ؟ »

إننا لم ندع المتهم الى ساحتكم لنناقشه فىحريةالصحفى ، بل فى مسئوليته . ولكنهم لا يسلمون بالمسئولية أيضا ، والصحفيون ، كما تعلمون ، فى ذلك متضامنون . فهم يقولون إنهلاضرر فى تخطى الصحفى حدود النقد المرسومة ، لأن الرأى العام كفيل برده الى صوابه ، فعلاجه من دائه . وهم يقولون

إن الفرق بين النقد المباح وتجاوزه مبهم ، غير واضح ، لايدرك بسهولة ، فلا تجازفوا ، عند الشك ، وتقضوا على الرسالة العظيمة التى تتولاها الصحافة فى كل بلاد حرة ، بسهرها ورقابتها على متولى السلطة العامة .

وأنا أسلم بانه لا يمكن تصور شعب حر ، متصرف فى شئونه ، من غير أن تكون صحافته حرة قوية . ولكن ما اشده خطر ، على الحرية ذاتها إذا نحن تركنا تلك القوة الممتازة ، بغير حدود ، وبغير مسئولية . ان الصحيفة التى تحمل المناقشة والانتقاد والسباب والقذف والافتراء الى الاكواخ ، تستطيع القضاء على سمعة الناس ومصالحهم ، إذا نحن تركناها بين أيدى السبابين المفترين .

ولا تنسوا أن الرأى العام ميال بطبعه الى المعارضة ، فهو يعجب بالشدة ويشجعها ، وأطهر الناس سمعة ، وأحسنهم ذكرا ، لايستطيع أن يقى نفسه وأن يتخلص من كل أثر من آثار القذف ، فلا بد أن تعلق به بقية ، وعندئذ لا يسع المواطنون الاشراف ، الذين يأبون الانهزام فى تلك المعركة غير المتعادلة ، لا يسعهم إلا أن يهجروا ميدان الحياة العامة الذى لايحصدون فيه إلا القذف والتشهير ، ويتركوا ذلك الميدان فسيحا لأولئك الذين ليس لهم شرف يخشون خدشه ، أو مال يخافون ضياعه .

إننا بازاء خطر يتزايد فى كل يوم عن الذى قبله ويكاد يقضى على الجمهورية وقد آن أن يهدأ القضاء من مخاوف العقلاء . لا تقتلوا المسئولية ، ولا تغمدوا سلاحها ، فأنه على مافيه من رقة وضعف ، هو الملاذ الأخير . نحن لانطلب الحد من حرية الصحافة ، ولا كانت هذه وجهتنا ، ولكننا نرمى الى حماية حرية الناس أجمعين ، ضد اضطهاد نفر من حملة الأقلام .

نحن نطلب منكم أن تعاقبوا لاهانة وقعت على رئيس الجمهورية .

لقد تغاضيتم أحيانا عن إهانات وجهت لرجال سياسيين ، خاضوا المعارك الحامية ، ولم تحفلوا باهانات وجهت للقضاء ، ولكنكم ، فى جميع

أحكامكم السابقة لم تترددوا لحظة واحدة فى الضرب على كل إهانة أصابت الجيش ، لأن الجيش هو حارس الوطن وحاميه . ألستم تشعرون معى أننا أمام حالة مماثلة ؟ فمن هو رئيس الجمهورية ؛ إن الدستور يعتبره فى الداخل ممثل الحكومة ، وهو فى الخارج رمز فرنسا ورمز الوطن . فالحط من قدره ، والغض من قيمته ، وإهانته إهانة تلحق الجمهورية والوطن . ذلك ما فهمه البرلمان حين مناقشة تلك المادة فوضعها تحت عنوان : « الجنح المضرة بالمصلحة العامة »

وتولى الدفاع عن المتهم ، باذن خاص من رئيس المحكمة الزعيم الاشتراكى الشهير جان جوريس ، وهو الذى قتل فى يوم إعلان الحرب العالمية الكبرى ، وكاد موته يحدث فى فرنسا ثورة ، لولا أن تيار الوطنية كان من القوة بحيث قضى على جميع خلافات الاحزاب . قال :

... إذا كان جيرو ريشارد قد عهد الى ، لغياب ميليران ، بأن اتحدث اليكم باسمه ، فانه انما حملنى ذلك الشرف ، لاننى رفيق صباه وشريكه فى حملاته الموفقة منذ عهد طويل ، ولأننى أستطيع ان أدرك مرمى كلماته ، واكسوها ثوبها الصحيح ، ولكى تحتفظ هذه القضية السياسية من جميع وجوهها ، بطابعها السياسى التام ، حتى فى شخصية المترافع أمامكم ، كما احتفظت به فى شخصية موجه الاتهام الحقيق [١] ، وان كان لم يتنازل ويشرفنا بحضوره فى هذه القاعة .

وإذا كنت قد قبلت حمل هذه الامانة بعد تردد قصير ، فانما قبلتها ، لأطالب أمامكم بكامل نصيبي وبمسئوليتى الأدبية التامة عن هذه المجادلات العنيفة ، الضرورية ، التى يُراد التحقير من شأنها ، وتصغير قيمتها ، وتشويه جمالها .

ليس يُطلب منا حل مشاكل قانونية عويصة ، أو تفسير مواد من

(١) يعنى رئيس الجمهورية

القانون غامضة ، فلا أنا ارتدى ثوب المحامى ولا أنتم (موجها حديثه للمحلفين) ترتدون ثياب القضاة . ولكننا ـ أنتم وأنا ـ مواطنون أحرار ، جئنا نبحث سويا فى روح قانون الجمهورية ، وفى معناه . لا لنجرى وراء الألفاظ الجافة الجامدة ، التى يريد حضرة الافوكاتو العمومى أن يوقظها من رقدتها ، ليستخرج منها عبودية يسلطها علينا ، وذ لا يريد من روح القانون ، التى اسمها الحرية ، أن تمتثل له وتخضع .

خبرونى ! أين وجد حضرة الأفوكاتو العمومى الاهانة أو العيب أو السب فيما قاله جيرو ريشارد ؟ اسمحوا لى أن أستلفت نظركم الى الموقف الشاذ ، الذى تقفه النيابة منا ، فى هذه القضية بالذات . هى تريد أن تحصر التهمة فى المقال باكمله ، وهى تتهمنا بأننا وجهنا لرئيس الجمهورية ألفاظ سباب وإهانة ، ولكنها تأبى — أو تعجز — عن أن تدلكم على تلك الألفاظ التى كونت الاهانة ، أو النعوت التى اعتبرتها سبا . ولقد جئت الى هذه القاعة وأنا أتوقع أن يستكمل حضرة الافوكاتو العمومى ، فى مرافعته ، النقص الذى شملته صحيفة الدعوى ، ولكن المرافعة لم تستكمل النقص ، بل كان كل ماقاله إنه رأى جريمة فى المقال ، بل وجريمة فى عنوان المقال أيضاً .

وليس يكفى الافوكاتو العمومى أنه لم يحدد ألفاظ الاهانة ، بل إنه ليود ، لو استطاع ، أن يقنعكم بادانة الروح التى أملت المقال ، أو كأنى به يود لو استطاع ، أن يحول دون شرحنا للأسباب التى دعت لكتابة هذا المقال ، ولكنه يطمع فى غير مطمع ، فستسمعون منى ، وسيسمع معكم شرحا مستفيضاً لكل ما أغفلته النيابة العمومية ، وسأثبت لكم أن المقال خلو من كل إهانة ، فى ألفاظه ، وفى معانيه ، وفى الروح التى سيطرت على كتابته .

لقد قالت لكم النيابة إن العنوان « ليسقط كازمير » يحوى إهانة . ولم ذلك ؟ أتراها قد عدت عدم الكلفة ، البادية فى ذكر اسم الرئيس الصغير

مجرداً عن لقبـه ، إهانة ؟ إن كان ذلك ، فلتتوجه بلومها إذاً إلى الصحف الشبيهة بالرسمية ، إلى الجرائد الصديقة ، فهى التى أرادت أن تعلل صمت الشعب وسكوته عنـد مرور الرئيس ، وعدم هتافه له ، ففتح الله عليهـا بذلك التفسـير العقيم ، وهو ان اسم الرئيس طويل ، وعسـير على الشعب نطقه والهتاف به .

أم يكون ذلك لأننا كتبنا كلمة « ليسـقط » أمام الاسم ، كاملا أو منقوصاً ؟ قد أجارى النيابة فى تفسيرها ، لو أننا كنا أمام صائح وقف فى الشارع ، أثناء مرور الرئيس ، فهتف بذلك الهتاف ، ليجمع الناس حوله ، وليحدث تجمهراً عدائياً أو يدعو لمظاهرة صاخبة ؟ أفهم جدلا أن يكون فى ذلك الفعل ماقد يدعو للمحاكمة . ولـكن ، إذا أخذنا القول بالمعنى العام الذى يفهم منه ، أو بالمعنى الخاص الذى حدده له كاتبه حين ختم مقاله بقوله «ليسقط كازمير أى لتحيي الجمهورية » أدركنا أن المقال ، والعنوان ، لا يرميان إلا إلى غرض واحد ، هو ان الديمقراطيين الحقيقيين ، والجمهوريين الحقيقيين ، يطلبون سقوط الرئيس بريبه ، ويسعون لذلك سعيهم ، ويتمنونه ، ويعدون له العدة ، ذلك حقهم ، ولا أحسب أحداً يريد أن ينازعهم ذلك الحق ! !

هل الاهانة فى أن المقال قد تعرض لفقدان الرئيس محبـة الشعب ، وعدم تمتعه بثقته ؟

دعونى أولا أضع حداً لفكرة خاطئة خطرة ، أرادوا نسـبتها الينا ، وهى إننا لا نعبأ بحماية رئيس الجمهورية من كل اعتداء على حياته ، وإننا لذلك نسخر من الاحتياطات التى تتخذ لذلك . إننا نعارض فى ذلك بكل مافينا من قوة وكل ما فى نفوسنا من حياة . ليس أحد أشد منا استنكاراً وخشية من هذه الاعتداءات المنـكرة الأثيمة . نخشاها ونخشى مغبتها . إنها اعتداءات مجرمة لأنه ليس لانسـان أن ينصب من نفسه قاضياً يحكم على أعمال الآخرين ، وإذا كنا نحن نأبى على الهيأة الاجتماعية بأجمعها أن تحكم

على إنسان بالقتل ، فكيف نرضى لفرد متهور ، أن ينعزل ، وسط تعصبه وآلامه وكبريائه ، ويعتدى بغير ضمان إلا ضمان الضمير . إنها إعتداءات مجرمة ، والرجل الذى يجوز جدلا أن يضع نفسه فى موضع القاضى والجلاد ، هو ذاك الذى تبرأ من كل خطأ ، الذى لم يضعف يوماً أمام الاغراء ، ولم تعرف الكبرياء سبيلا إلى قلبه ، ولم تتسلط الخطيئة عليه فى يوم من الأيام . وهذا الرجل ، إذا وجد وأنى يوجد ؟ .. فهو لا يقتل . . . ولكنه يعفو .

وهذه الاعتداءات ليست مجرمة فحسب ، ولكنها سخيفة وحمقاء . فليس فى الوجود إنسان ، مهما علا مقامه ومهما بدا قويا ، يستطيع أن يُسير الحوادث . ان التاريخ هو الذى يسير الناس ويقودهم ، وليس الناس هم الذين يكتبون التاريخ . إنه وليد عوامل اجتماعية معينة ، لا قبل لأحد بردها . فاذا اختفى ذلك الرجل من الوجود ، فان تلك العوامل ، مادامت باقية ، لا تعدم وسيلة للظهور على يد رجل آخر ، ورجال آخرين ، إلى أن تجىء الساعة التى يحين فيها حينها ، لا بفعل الاعتداءات السخيفة ، بل بتأثير الثورة الجارفة نفسها . لذلك نحن ندعو دائما إلى محاربة الأنظمة ، لا الرجال ، إنما الرجال أسلحة بريئة وضعيفة بين يدى النظام نفسه . لذلك نحن نوجه جهودنا لهدم الأنظمة الفاسدة ، فهى التى تفسد الناس . هذه هى السياسة التى ندعو اليها ، سياسة إذا كانت لا ترحم النظام القائم ، فانها ترثى لرجاله ، ولكبار رجاله على الأخص ، فانهم يحملون من عبء النظام أثقله .

اتخذوا إذاً ما أردتم من الاحتياطات ، حافظوا على حياة الرئيس ما استطعتم ، فليس لنا على ذلك أدنى اعتراض . إنما الذى قاله جيرو ريشارد ، وقاله بحق ، فهو إنه مهما كانت الاخطار التى يتعرض لها رئيس الجمهورية ، ومهما يمكن أن يخشى حدوثه من الجمهور ، فهناك فترة اتصال لابد أن تجىء

بين الشعب ورئيسه . لابد أن تأتى ساعة تزول فيها تلك الاحتياطات ، وتنعدم فى أثنائها الفوارق ، ويكتسح هتاف الشعب ومظاهر فرحه الموانع والحواجز . فالذى قلناه ، ولا زلنا نقوله ، هو ان تلك الساعة لم تجىء للرئيس بريبه ولن تجىء أبدا ، وان سخرية القدر تأبى إلا أن يكتب عليه أن يقضى السنوات السبع التى سيقضيها رئيسا للجمهورية ، بين صفين دائمين من الحراس والجنود .

هذا هو كل ماقلناه ، قلناه فى حدود حقنا ، ولست أدرى أين فى ذلك الاهانة ؟

ثم تحدث جوريس عن ماضى الرئيس بريبه وماضى أسرته ، ومصدر ثروتها ، واعمالها الربوية . وشرائها للديون المتنازع عليها وكيف أن البيت الذى يسكنه الرئيس وليد عملية ربوية فصّلها ثم قال :

لقد أرادوا أن يقيموا جمهورية كبار رجال المال والمرابين ! ! حتى الدار التى يقيم فيها الرئيس بريبه ، ويدعو اليها وزراء الدولة ويوقع فيها الأوامر وتصدر عنها المراسيم ، حتى هذه الدار التى تصدر عنها القوانين وتُستقبل فيها ممثلو الشعوب باسم فرنسا ، هذه الدار إنما شيدها الربا وأقام قواعدها ، وكلما لمست الجمهورية الفرنسية أرضها ، تصاعدت إلى السماء أنفاس ربوية نتنة (حركة) . أننى أقسم لكم ، غير حانث ، إننى كنت أفضل لشرف بلادى بؤر الفساد والدعارة ، التى احتضرت فيها ملكية العهد القديم ، أفضلها على دار الربا ، والأعمال المصرفية المنكرة ، التى تحتضر فيها الجمهورية الآن .

رئيس المحكمة — انك يامسيو جوريس قد خرجت على كل حد ، لقد تركتك تشرح تاريخ أسرة بريبه ، ولكنك أتيت بمقارنة تفوق كل ما يمكن السماح به ، انك تقارن دار رئيس الجمهورية ببؤر الفساد .

جوريس — إننى لا أقارنها بها ، ياحضرة الرئيس ، بل أضعها دونها .

الرئيس — لا . لا . انك لاتحترم التعهد الذى ارتبطت به عند بدء مرافعتك .

جوريس — لقد وعدتك ياحضرة الرئيس أن أقول الحقيقة وأنا أقولها .... ياالسخرية القدر كم هى قاسية !! إذاً فالثروة التى جمعها الجد من مجموع ما احتمله العمال من قسوة وعذاب ، هى التى مكنت الحفيد اليوم من الوصول إلى السلطة ، واستعباد العمال . أيكون الارهاق الذى تحمّله الآباء هو الذى يساعد على إرهاق الأبناء ؟ ويدهشكم أننا لا نستطيع أن نهش لذلك ، ونقابله بالرضا والابتسام ؟

ليتنا نستطيع أن نردد قول التوراة . « وصار الأموات ، من قبر لقبر يرددون رحمة المولى » . ان الذى يردده أموات الشعب العديدين ، من قبر لقبر — أعنى من جيل لجيل — إنما هى قسوة المولى الجديد ، رأس المال ، إله العمال الذى لا يرحم .

وتدهشون لما فى حديثنا من قوة ، وما فى اتهامنا من عنف ؟ أو لم تعلموا أننا نتحدث باسم قرن كامل من الصمت ؟ ألا تذكرون أنه من مائة سنة وفى هذه المصانع ، وفى هذه المناجم ، عمال يتألمون ولا يملكون حق الكلام ، بل ولا يُسمح لهم بالآهة يبثونها . لقد كانوا يصمتون ، فلما جاء بصيص من الحرية صرنا نتكلم بلسانهم ، وننطق بشكاياتهم المكبوتة ، وثوراتهم الصامتة التى كانت تغلى فى صدورهم ، ولا يسمع لها صدى . اننا نصرخ الآن ونخرجها صيحة غضب طال انتظارها ، ولن تستطيعوا أن تكتموها إلى الأبد (حركة) .

وما هو سندكم لتحولوا دون مهاجمتنا لهذا الرجل ؟ ألأ نكم تقولون لنا إن رئيس الجمهورية فوق الأحزاب وفوق المناقشات والمعارك ؟ ولكن هل نحن الذين طلبنا إليه أن يدخل المعركة ؟ هل هو قد اختار أن يدخل

الاليزية كما يدخل الحكم العدل ، الحانى على كل رأى وكل حزب فى الوطن ؟ إنه دخل للنضال ! !

قال صديقه الحميم المسيو جول لوروش إن سلطة رئيس الجمهورية سوف توجه ، منذ اليوم ، توجيها جديدا ، وسيكون لها معنى جديد .

لذلك نحن نهاجم حزبا ، حين نهاجمه ، وذلك حقنا . نحن لانهاجم فرنسا ولانهاجم الجمهورية ، ولا نسلم بذلك الخلط الذى يريد أن يخلطه الأفوكاتو العمومى بين رجل ، أيا كانت مكانته ، وبين فرنسا الجمهورية .

كيف تبيح لنفسك ، ياحضرة الأفوكاتو العمومى وأنت الفرنسى النبيل ، والجمهورى الفاضل ، كيف ترضى أن تدافع عن هذه النظرية وأن تقول — ولا تتحرج — إن رئيس الجمهورية هو فرنسا .

ما هذا ؟ أإذا رأينا مكاهون ينجرف أمام قوى الرجعية ويحاول أن يحدث بالجمهورية حدثاً ، يكون لزاما علينا أن نقول ، خضوعا لنظريتك ، إن فرنسا كلها هى التى تريد الرجعية وتسعى إليها ؟

أإذا رأينا جريفى ، بسبب ضعفه وخنوعه ، يترك تجارة خاسرة واعنى بها تجارة الرتب والنياشين ، تجرى تحت سمعه وبصره وتجلب له الفضيحة والعار ، تريدنا أن نقول ، بفضل نظرتيك ، إن فرنسا كلها هى التى جلبت لنفسها الفضيحة والعار واستحقتهما ؟

لا . لا . ليس من حقك ، فى سبيل الحصول على حكم بأدانة جيرو ريشارد ، أن تخلط هكذا ، بين فرنسا الطاهرة النقية ، وبين رجال معرضين لأن يزلوا ، ولأن يتدنسوا .

لم يبق إلا أنهم يتهموننا بأننا نحط من قدر الصحافة !

أرجوكم ياحضرات المحلفين أن تراجعوا المقال الذى كتبناه ، وأن تحكّموا ضمائركم ، وتقديركم السليم ، ستجدون فى ذلك المقال ـ وهو ما لا انتصل منه ـ جرأة وشدة واستقلالا فى الرأى ، ولكننى أتحداكم ـ وكلى احترام

لكم - أن تجدوا فيه ما يمكن أن يجرح الضمير الفرنسى ، أو يحط من قدر الصحافة الفرنسية ، أو من منزلة تلك اللغة الجميلة ، التى لا يضيرها شىء ، بقدر ما يضيرها الكذب .

لقد استباحوا لأنفسهم أن يتحدثوا عن الحط من قدر الصحافة !!!

فليعلموا إذا ، وليسمعوها كلمة حق صريحة : إن المعارك الكتابية المخلصة لا تحط من قدر الصحافة ، ولا تسىء اليها ، انما الذى يحط من قدر الصحافة ، ويصغر من شأنها ، ويكسوها العار والخجل ، انما هو نظام المصاريف السرية ، والاعانات الشهرية التى يغدقها رجال المال .

إننا نرفع الصوت عاليا ضد نظام رأسمالى ومصرفى فاسد ، يسلم الصحافة الى التأثير الحكومى من ناحية والى افساد المصارف الكبرى من ناحية أخرى ، الى الذين سرقوا بالأمس والى الذين سوف يسرقون غداً .

هذا هو الذى يحط من قدر الصحافة ويحقرها ويجعلها آلة صماء ، ودابة ذلول ، لكل من يستطيع أن يدفع الثمن .

إنكم ترون أمامكم رجلا يكتب فى صحيفة صغيرة أنشأها . رجلا مستقلا ، مخلصا ، نظيف اليد ، لجأتم اليه ليحارب أخصام الحرية ، المعتدين عليها . انه يبحث عن الآراء التى يكتبها ، لا بين ثنايا المصاريف السرية التى تغدقها الحكومة ، ولا بين طيات المرتبات الشهرية التى تدفعها المصارف ، ولكنه يعتصرها من قلمه ومن ضميره

وهم يتركون رجال المال فى مأمن من العقاب ، ويطلبون منكم أن ترسلوه هو الى السجن !!!

وعاد المحلفون بقرار بالادانة ، وصدر الحكم بأقصى العقوبة : الحبس والغرامة

خطأ قضائى . . .

شُغلت فرنسا ، فى أواخر القرن الماضى ، بقضية امرأة مسكينة ، هى مدام بولين درو Pauline Drouot التى ذهبت ضحية خطأ قضائى فظيع . وقد أدت تلك القضية الى تعديل المادتين ٤٤٣ و ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، بحيث أباحتا اعادة نظر القضايا المحكوم فيها ، إذا ظهرت وقائع جديدة تجعل براءة المحكوم عليه واضحة ، كما قررت منح تعويض لكل من يحكم بادانته خطأ . . .

وهذه هى تفاصيل القضية

كانت السيدة درو تقيم ، هى وزوجها وأخوها فى منزل بمدينة روان . أما هى فكانت تدير حانة للخمور ، وأما زوجها وأخوها فكانا عاملين بمصنع للمسلى الصناعى .

وانقضى عام على إقامة الثلاثة فى ذلك المنزل . .

وفى ذات يوم مر صبى البيطرى ، فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، يسترد قبعته التى كان قد تركها بالمنزل فى اليوم السابق ، ولكنه وجد منافذ الدار كلها موصدة ، فأخذ يدق الباب مرات متوالية ، وأخيراً أطلت عليه من شباك غرفتها مدام درو وصاحت به : « لقد مات زوجى ، فاذهب المصنع وبلغ أخى الخبر »

ومضت فترة قصيرة ، ومر من أمام المنزل رجل آخر ، وكانت الزوجة لا تزال بالشباك ، بقميص نومها وشعرها الأشعث ، فقالت له : « قل لمدام بلارد إن زوجى مات فى الساعة الرابعة بنزلة شعبية أصابته فى الرأس (كذا) ، له شهران يشكو منها . » ثم أخذت تصفق بيديها كمن به طرب . » وقالت : « نعم . . . مات »

وانتشر الخبر فوصل الى اسماع سكان الحى ، وكانوا بين مصدق ومكذب ، فقد عرفوا ما فطرت عليه المرأة من الادمان على السكر ، وحسبوها تمزح أو تهرف .

وتقدم برغم ذلك ثلاثة من أهل الحى نحو الباب وطرقوه ، فأطلت الزوجة عليهم من الشباك فى نفس لباسها الذى كانت ترتديه ، ولما أبصرتهم فتحت لهم الباب . وقد بهت الثلاثة إذ عثروا بأرضية المطبخ على دلا كروا (أخ الزوجة) مستلقياً لا حراك به . . . وقالت اخته إنه ثمل فأتوه بقليل من الماء وهو يفيق ، ولكنهم لمسوه فلمسوا جثة هامدة . . والتفتوا الى المرأة فلم يبد عليها أى تأثر ، وكأن بها مسا ، أو كأنها ثملة لا تفيق .

وجاء أحد رجال البوليس أثناء ذلك ، يدعو صاحب الدار للخدمة العسكرية فوجده فى سريره ميتاً ، متصلبا ، ترجع وفاته ، على خلاف قول الزوجة ، إلى عدة ساعات .

استوضحت المرأة ظروف وفاة رجليها ، فلم تحر جواباً ، وكانت ردودها مكذوبة ، متعارضة ، ثم أخذت تهذى هذيان الأبله أو المخمور ، واتجهت الشكوك اليها ، وأجمع الرأى العام على اتهامها بقتل زوجها وأخيها بالسم ، لتتخلص من رجلين كانا يحولان دون حياة الفجور التى تحياها . ألم يفاجئها زوجها ، فى يوم الأربعاء السابق على الحادث مباشرة ، بين زراعى رجل آخر ، وطردها من منزله ؟ أجل ، لقد صفح عنها فى اليوم نفسه ، لكبير سلطانها عليه ، ولكنه اشترط عليها أن تغلق الحانة ، وأغلقتها بالفعل ، وبالرغم منها . .

وكثيرا ماكان درو وصهره يشكوان من آلام تنتابهما ، تبدأ بثقل فى الرأس ، وتعب فى المعدة ، وقىء شديد لا يعرف له سبب ، ولم تكن المتهمة تخفى سرورها من ذلك ، بل كثيراً ماصرحت بأن العام لا يمضى على زوجها حياً ، وأنه إذا كان من حسن حظها أن يموت ، فلن يمضى عام آخر

حتى تكون قد أحلت سواه محله . وبلغ بها الأمر أن راهنت ، باربعين فرنكا ضد عشرين ، بأن زوجها لن يتقدم للخدمة العسكرية الاجبارية .

ولقد أدت أحاديثها هذه ، والكثير من أمثالها ، إلى تقوية الشبه ضدها ، وجاء التقرير الطبي الشرعى ، فكان ضغثاً على ابالة ، فقد كانت نتيجة تشريح الجثتين والتحليل الكيمائى قاطعة ، وبالرغم من أن الخبراء الثلاثة لم يعثروا على أثر السم ولم يتبينوا كنهه ، فقد أكدوا ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن موت الرجلين يرجع لتسميم جنائى .

وفى هذه الظروف تقدمت مدام درو إلى محكمة الجنايات ؛ وقضى عليها - من غير التفات لتأكيدها واصرارها على أنها بريئة ، بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وظلت تقاسى آلام السجن ست سنوات .

ولكن وقائع جديدة ظهرت ، وأدى التحقيق فيها الى وضوح ما كان غامضاً . فقد ثبت أن من يدعى جوتييه وزوجته قد استأجرا ، عقب الحادث مباشرة ، الدار التى كانت مسرحاً له . فما كادا يسكنان فيها حتى شعرا ، وشعرت الزوجة على الأخص بآلام وأعراض كالتى كان يشكو منها درو ودلاكروا . وفى كل مرة كانت توقد قمينة الجير المجاورة للمنزل كانت الزوجة تشعر باختناق ودوار ، وتفقد الوعى أحيانا ، وكثيرا ما اضطر زوجها لحملها لخارج الدار لتستنشق الهواء الطلق . وكانت مدام جوتييه ، قبل سكناها تلك ، تتمتع بصحة قوية ، لم يسبق لها أن مرضت أو شكت ألماً . وفى ذات يوم ، وكانت بالدار بمفردها ، سقطت مغشياً عليها ، وقضت نحبها .

وكانت القمينة فى ذلك الوقت موقدة ، ولاحظ الجيران الذين حضروا على صوت سقوطها رائحة خانقة ، وشعر أحد الجيران بقشعريرة ، فذهب يلتمس الدفأ بجوار الفرن ولكنهم استبطأوه ، فذهبوا ليروا ما به فوجدوه فى غيبوبة ، ولولا أنهم أسرعوا بنجدته لقضى هو الآخر نحبه .

أقام المسيو ديبو وزوجته بالمنزل بعد ذلك ، وأصابهما ما أصاب الأولين . وفى ذات يوم شاهد أحد المارة الزوجة تخرج من المنزل مذعورة كأنها تطلب نجدة ، ثم سقطت فى الشارع فاقدة الوعى ، ووُجد زوجها مغشياً عليه ، وماتت قطتهما مختنقة . وأفاقت مدام ديبو بعد أربعين دقيقة وصرحت بانه ، فى كل مرة توقد القمينة ، تحس بصداع فى الرأس وألم فى القلب ودوار .

وشكا المسيو ديبو إلى صاحب الدار ، وكان صاحب القمينة أيضاً ، فأغلقها وأقام له غيرها بعيداً عن الدار . ولم يعد يشعر السا كنان بعد ذلك بأى مضايقة .

وكُلف مهندس بفحص الموضوع فلاحظ وجود شقوق فى الحائط الفاصل بين المنزل والقمينة ، تتسرب منها غازات ضارة ، تنفذ الى المنزل من خلال تلك الشقوق أو الباب ، ووضح بما لا يحتمل الشك أن الآلام التى قاساها الزوجان جوتييه وديبو ترجع الى الغازات التى تتولد فى القمينة . ولكن . ! هل هذا دليل على أن موت درو ودلاكروا يجب إرجاعه الى نفس السبب ؟

لقد أكد الخبراء الشرعيون الذين تولوا تشريح الجثتين أنهم وجدوا تمزقات داخلية تجعل مثل هذا الافتراض مستحيلا . ولكن أعلام الطب إذ ذاك ، بروارديل وديسكوت واوجييه ، بعد أن درسوا ظروف الدعوى كلها ، وصلوا الى نتيجة تخالف ذلك الرأى كلية وأكدوا بأن موت درو ودلاكروا والسيدة جوتييه راجع الى الغازات الناشئة من الجير ، ولم يسع الأطباء الأول إلا الخضوع لرأى زملائهم الكبار . .

أصدرت إذا محكمة النقض حكما ببطلان المحاكمة الأولى وإعادة القضية للمحكمة لتنظر فيها من جديد . واهتم المشرعون — كما قلنا — فتناولوا قانون تحقيق الجنايات بالتعديل .

ولما قدمت القضية لنظرها من جديد، ترافع عن الاتهام الأفوكاتو العمومى لوفافريه Lefaverais قال :

حضرات المحلفين :

ماذا تتوقعون من ممثل النيابة العمومية أن يقول ؟ بل ماذا هو مستطيع أن يضيف إلى التحقيقات المؤثرة التى أجريت أمامنا الآن ؟ لقد لمستم تلك المأساة المؤلمة فى جميع تفاصيلها ، وفى ما دق وخفى من أسرارها . فما حاجتى اذا لنبش ذلك الماضى المؤلم من جديد ؟ ولماذا أضيف آلاماً لآلام هذه المسكينة التى سوف تردون لها اعتبارها وشيكا ؟ لماذا أحملها هماً فوق ما احتملت من هموم ؟ إنى لا أستبيح لنفسى أن أنطق بكلمة واحدة تعيد اليها ذكريات الجرح الدامى الذى سوف يندمل ويشفى ببلسم حكمكم المنتظر .

لقد شهد أمامكم أعلام الطب الباريسيين فقوّموا خطأ الخبراء الأول ، وقضوا على كل شك ، وأزالوا كل ريبة ، وكل تردد ، وأصبح ثابتاً لنا ، ثبوتا لا ريب فيه ، إن درو ودلاكروا ، قد ماتا مسمومين باوكسيد الكاربون الناتج من الغازات المتصاعدة من قمينة الجير الملاصقة للمنزل . . واذا كان للنيابة العمومية أن تتلمس ما يعزيها وسط هذه المأساة المحزنة ، فهو لأنها تستطيع أن تعلن للملأ ، أن المرأة التى اتهمت ظلماً وعدوانا ، وأدينت بغير وجه حق ، بتهمة السم ، لا يدلها فيها وهى منها بريئة ، ناصعة البراءة .

إن الأخطاء القضائية كثيراً ماتكون محتومة لاقبل لاحد بردها . إنها النتيجة الملازمة لضعف الانسان ونقصه . ومن الظلم البيّن ، فى مثل هذه الظروف على الأخص ، أن نحمّل القضاء وحده عبأها . إن الكل قد ساهم فيها بقسط . . هى ليست غلطة القضاة ، بل هى فى الواقع غلطة المجموع : الشهود والخبراء ، والقضاة والمحلفون ، كل منهم قد اندفع أمام التيار الهائل الذى كانت المتهمة هدفه . ولا تستطيع الصحافة نفسها أن تتنصل مما بذلته من

مجهود لاثارة الرأى العام . الصحافة ، التى كثيرا ماساعدت العدالة ، لم تنج من الوقوع فى الخطأ الاجماعى ، بل قبلته وإذاعته ، وقبل إن يقول القضاء كلمته عن بولين ولا كروا كانت الصحافة قد أدانتها .

بين هذه الظروف ، وتحت ضغط الجمهور ، ألفى المحلفون أنفسهم أمام المتهمة ، فلم يشاءوا ، ولم يستطيعوا أن ينظروا اليها إلا كمجرمة ، قد قال الرأى العام فيها قولته ، ولم يبق عليهم إلا أن يحكموا عليها ، وان لا تأخذهم فيها شفقة .

وجاء الخبراء الثلاث بعد ذلك فلم يترددوا — بالرغم من أنهم بحثوا عن السم فلم يجدوا له أثرا — أن يقرروا أن الموت بالسم ... وجنائى ، وهكذا تكونت وتمت الغلطة القضائية ، المطلوب منكم الآن إصلاحها .

إنكم ياحضرات المحلفين ممثلوا الرأى العام ، ممثلوه المباشرون ، وهذا مصدر قوتكم وعظمتكم ، وهو أيضاً مصدر ضعفكم . فانه إذا كان القضاة أنفسهم ، وهم الذين تخصصوا لمهنة الحكم لا يقوون دائماً على التخلص من قوة الرأى العام ، فكم بالحرى بكم أنتم .

لقد وقع زملاؤكم السابقون فى المحظور ، نظروا للمتهمة ولم يمحصوا التهمة ، صغوا لصوت الاتهام وصموا آذانهم عن دفاع المتهمة ، وقد كان بليغاً قوياً ، حريا بالاقناع والتأثير ، وها أنتم ترون كيف قد كللت جهوده بالنجاح .

بقيت لى كلمة واحدة أختم بها دفاعى ،

لقد أثر فىّ أن أرى ابنة مدام درو فى هذه القاعة ، وخشيت أن يصيبها رذاذ من التحقيقات ، ولكننى آمل أن لا يرسخ فى نفسها وفى قلبها إلا ذكرى رد الاعتبار لأمها ، فتمنحها حبا كاملا . وأسأل الله القدير أن يعيد لهذين الشخصين . وقد خلقا ليتحابا ويتعاونا ، ففرق القدر القاسى بينهما ، أسأله أن يعيد إليهما المحبة والسعادة والصفاء .

وقال محامى المتهمة ، وكان هو الذى تولى الدفاع عنها فى القضية الأولى إنه لايرى محلا لأية مرافعة بعد الكلمات البليغة التى نطق بها ممثل الاتهام .
وصدر الحكم بالبراءة ، فأعطيت الكلمة لمحامى مدام درو ليشرح طلب التعويض الذى قدمه :

حضرات القضاة ،

أتشرف بالوقوف أمامكم عن امرأة مسكينة ، حمّلتها عدالة الانسان عذاباً مؤلماً طويلا . . . لقد ذاقت بولين درو ، منذ عشرة أعوام ، كل مافى الحياة من مرارة وألم . . . وهى الآن تواجه عدالة الناس للمرة الثانية ، خائرة القوى ، مهيضة الجناح .

ولقد أجاب المحلفون منذ لحظة طلب النيابة العمومية فقالوا إنها غير مذنبة ، وستقولون أنتم بدوركم ، وبحكم مسبب ، إنه لم تكن هناك جريمة حتى تكون هناك مجرمة .

هى بريئة ، وليس فينا من لايشعر بذلك ، فنفوسنا تنادى بها ، ولقد أرسلها حضرة الأفوكاتو العمومى ، صيحة حق وشفقة ، من فوق منبره الذى طالما دعى من فوقه الى الشدة والعقاب ، ببلاغة وسحر بيان . لقد قال ألفاظ التعزية وأعلن ، أمام الملأ ، فى إخلاص ونبل ، الخطأ الذى وقعت فيه العدالة ، وطلب من المحلفين حكما بالبراءة .

ولقد رأيناه أثناء التحقيقات الطويلة المؤثرة ، ينهض فى حماس وعزم ، ليدافع لا ليتهم ، رأيناه ، وهو ممثل الاتهام والعقوبات الصارمة ، يرد عن بولين درو كيد تقارير الخبراء الخاطئة ، فرأيت من العدل ومن حسن التقدير ، أن أترك للخصم الشريف النادم اجر إصلاح الخطأ ولذته .

ولكن . . لماذا لمسنا فى خطابه المؤثر شبه تراجع أو تحفظ . أو رغبة فى التخفيف من مسئولية العدالة والاحتفاظ ببعض حقها ؟ وكأنى به قد أراد أن يخفض من قيمة النتائج المدنيه المترتبة على خطئها ؟

لقد التمس منكم حضرة الافوكاتو العمومى إستعمال الرأفة مع الدولة التى ستحكمون عليها . . . انه يطلب منكم تطبيق الظروف المخففة ، ويسعى للحصول عليها فاراد أن يثبت لكم ، بلباقة ومهارة ، إن العداله نفسها كانت ضحية خدعة . فوصف لنا الرأى العام ، وكيف خلقته الصحافة المحلية خلقا ، وهيجته وأثارت حفيظته ، وكيف صب جام غضبه على هذه المسكينة ، وذكر لنا فى حياء وحيطة ، ماضيها ، وكشف لنا عن أطباء وعلماء اغدقت عليهم النيابة العمومية ثقتها ومنحتهم كما منحهم القضاء تقديرها ، فغشوها وغشوا القضاء وغشوا المحلفين

ولا أنكر أن لهذه الاعذار سنداً من الواقع ، ولكن يجب أن لانغالى فى تقديرها ، وان لانلقى العبء من اكتافنا على أكتاف الآخرين . حقا لقد كان الرأى العام هائجا بفعل الصحافة المحلية والصحافيين ، وحقا لقد ساعدت مقالات الصحيفة التى تلاها حضرة الأفوكاتو العمومى على ارتكاب الخطأ الذى ذهبنا ضحيته ، ولكن يجب أن لانجعل الصحف جميعها متضامنة مع هذه الصحيفة . إن الصحافة فى انحاء العالم مثلها كمثل الجيش ، أو القضاء نفسه ، فيها العناصر الصالحة والعناصر غير الصالحة ، ولكن هذه الأخيرة شواذ ، لاتضعف ، ولا تقلل من قيمة المجموع .

إننا نستطيع أن نسمى الصحافة - بحق - الضحية الدائمة للافتراء . فنحن كثيرا مانتغاضى عن حسناتها ، وعن خدماتها للهيأة الاجتماعية ، ولا نذكر إلا الاضرار التى سببتها للافراد ، والجروح التى أصابتهم بها ، ولكم تألمت مدام درو من التلفيق ومن الاهانات التى وجهت لها ولطختها ، ولكنها مالبثت أن وجدت من الصحافة الكريمة سنداً وعونا ، وغداً سوف تتولى الصحافة اذاعة رد اعتبارها فى مشارق الأرض ومغاربها ، فتكفر لها عما جناه ضدها نفر من أبنائها .

إنى لا أريد أن أنسى ، ياحضرات القضاة ، أننى أمام قضية اعادة

نظر ، فلست أترافع لأطلب حكما بالبراءة . ولا لادفع تهمة قد انهارت ولم يعد لها وجود . ولكن جهودى سوف تقتصر على مطالبة المحكمة بأن تقضى بأن خطأ قضائياً قد ارتكب ، وأن تذكر فى أسباب حكمها أنه قد ثبت لديها من التحقيق ، ومن الوقائع الجديدة ، أن بولين دلاكروا لا يدلها فى جريمتى القتل اللتين نسبتا اليها ظلما .

أطلب منكم أن تقرروا أسباب الخطأ القضائى الذى ارتكب فى هذه القضية ، وأن تحكموا لهذه المرأة المسكينة بالتعويض الذى تستحقه .

لم يكن لحق التعويض وجود من قبل ، وستتولون أنتم ، لأول مرة ، تطبيق القانون الجديد ، المعدل لحق إعادة نظر القضايا .

إنى أعتقد ، فيما يختص بمبدأ التعويض ، ان لا خلاف بيننا وبين الدولة ، فليس يظهر لى أن حضرة الأفوكاتو العمومى يعارض فى المبدأ ذاته . ولكننى اعتقدت ، حين سمعته يترافع ، أنه يريد التمسك بنظرية الخطأ المشترك . لقد اعتقدت ، ولازلت أعتقد ، انه فى سبيل الدفاع عن مصلحة خزينة الدولة ، سوف يعيد الى آذاننا المعلومات السيئة التى قدمت وقت المحاكمة الأولى عن سلوك موكلتى . لقد اعتقدت ، ولازلت أعتقد ، انه سوف يدفع بحسن نية الدولة ، ويطلب من المحكمة أن تدخل فى حسابها عمل الخبراء الذين لايزالون يصرون ، إلى هذه اللحظة ، وبعد أن وضح الحق ، على استنتاجاتهم الخاطئة .

لذلك رأيت من واجبى - قبل أن أوغل فى الشرح - ومادمنا بصدد تفسير قانون جديد ، لم يسبق تطبيقه أمام محاكم الجنايات ، أن أبين بوضوح ، القواعد التى بُنى عليها ذلك القانون .

... عند ما أراد البرلمان ، تحت ضغط الرأى العام ، أن يحدد مبلغ التعويض الذى يمنح ، فى مثل هذه الأحوال ، ألفى نفسه أمام نظريات ثلاث ، لكل منها أنصار عديدون .

فكانت لجنة مجلس النواب ترى أنه يجب اعتبار الدولة مسئولة عن الخطأ الاجتماعي كما يُسأل الأفراد عن أخطائهم ، ومعنى ذلك أن مسئولية الدولة مفترضة افتراضاً وليس على القاضى إلا أن يقدر مبلغ التعويض .

وكانت الحكومة ومجلس الدولة يرفضان التسوية بين الدولة والأفراد ، ويريان ان التعويض الممنوح للضحايا يجب أن يكون أشبه بالعمل الانسانى أو الخيرى . ولو كان القانون قد أقر تلك النظرية ، لكان القاضى فى حل من أن يمنح التعويض أو يرفضه ، بحسب مايتراآى له . وكان رأى الحكومة ومجلس الدولة أن لا محل للتعويض عن الضرر الأدبى بأية حال

ولكن القانون — لحسن الحظ — قد اختار نظرية ثالثة قوامها ان التعويض حق نسبي للمحكوم عليه ، ولكنه يمتد إلى الضرر الأدبى والضرر المادى على السواء . أما مقداره فقد ترك للقاضى أن يفحص ويقرر مداه ، مادام المحكوم عليه لم يتسبب بخطئه الشخصى فى صدور الحكم عليه .

فواجبي إذاً أن أثبت لكم ، أن مدام درو لم ترتكب خطأ يبرر الاجراءات التى اتخذت ضدها وأن الاجراءآت التى اتخذت ضدها — بخطأ الدولة — قد سببت لها ضرراً مزدوجا ، وأن أطلب منكم أن تقدروا بوحى نفوسكم وضمائركم ، المبلغ الذى ترونها تستحقه .

سأل المستشار ، الذى باشر التحقيق ، رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم فى القضية الأولى ، عن الأسباب التى دعت لادانة بولين درو فلخصها حضرة الرئيس فى قوله : « كانت بولين امرأة محـدودة النباهة ، أفسد الكحول تفكيرها ، فأساءت الدفاع عن نفسها وجاءت سوابق سلوكها وأخلاقها منضمة لتوكيدات الخبراء الثلاث فجعلت الحكم عليها أمراً محتوماً »

ولقد صدق القاضى المحترم ، فقد كانت بولين درو أثناء المحاكمة تحت تأثير ذلك البله الذى لاحظه الناس جميعا ، ذلك البله الذى قد عرفنا نحن الآن سببه ، والذى لم يكسبها وقتذاك عطف قضاتها . فقد منحها المحلفون الظروف

المخففة ، وكان فى مقدور قضاتها ، أن ينزلوا بالعقوبة إلى خمس سنوات ولـكنهم أبوا إلا أن يرتفعوا بهـا الى الحد الأقصى فقضوا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

لست أقول هذا لانتقد القضاة الأول ، فرئيس المحكمة قد اتصف بيننا بالعطف والشفقة على المتهمين ، وكذلك عُرف القاضيان المزاملان له ، ولـكنهم جميعا قد جرفتهم قوة التيار العام ، فلم يروا ، كما لم ير غيرهم ، الا جريمة شنيعة ، حسبوها ثابتة ، فألقوا بالضحية طعاما للحنق العام .

ولقد ذكر الشهود لـكم كيف كان الجمهور الصاخب يهدد ويصرخ ويلعن وكانت المدينة بأجمعها واقفة على قدم وساق تطلب رأس هـــذه المسكينة ، ووصل ضجيج الجمهور الصاخب الى هذه القاعة ، بل الى حرم المحكمة نفسها .

ووقف . وسط هذا الجمع المعادى — رجلان اثنان يعتقدان فى براءة المتهمة : عمدة المدينة ، والمحامى الذى وضعت المتهمة ثقتها فيه . وما دام قد جرى ذكر العمدة على لسانى ، فاسمحوا لى أن أعلن ، أمام العالم أجمع ، الذى اهتم بهذه القضية وتتبع خطواتها ، ان الفضل كل الفضل فى هذا التوفيق ، راجع اليه . لقد هاله ، كما هالنى ، عجز الخبراء ، فلم يخضع للحكم الذى اغتصب من المحلفين اغتصابا . إنه هو الذى أبلغنا أمر الوقائع التى جرت بعـــد ذلك فى منزل درو وهو الذى سعى ووفق فى الحصول على تحقيق جديد ، كان مبدءا للاجراءات التى انتهت ببراءة البريئة .

فما هى سوابق هذه المرأة التى اتـكأ عليها الاتهام فأثبت عليها جرما لم ترتكبه ؟ لقد قال لـكم حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن وجود الابنة فى هذه القاعدة قد ألزمه الحيطة ، وإنه يعتقد أن من القسوة أن يسيء الى مسامع البنت بذكر الوقائع التى نسبت إلى الأم . ولا يسعنى إلا أن أقدر رقة العاطفة التى دعت النيابة العمومية أن تقول هذا القول . ولـكنى أريد

أن أطمئن حضراتكم انه ، اذا كانت هذه الأبنة قد جاءت الى هنا ، فان أبعد ما فكرتُ فيه ، أن يكون لحضورها أى تأثير على القضاء . لقد ألحت هى فى حضور هذه التحقيقات التى ستؤدى لاثبات براءة أمها .

هون عليك ، ياسيدى الأفوكاتو العمومى ، فلو أنك ، لمصلحة قضيتك قد أزحت الستار عن ماضى هذه المرأة ، لما أطلعت البنت على جديد . لقد بقيت سنيناً عشراً ، تعتقد أن أمها آثمة . هون عليك ياحضرة الأفوكاتو العمومى . فقد تكفل غيرك ، ممن ليس لهم عواطفك ولا رقتك ، تكفلوا بهز مهد طفولتها على أغنية جريمة أمها ، فلم يتورعوا عن أن يحدثوها عن إجرام أمها وصدّقتهم . . . وهى الآن تتابع هذه التحقيقات بقلق وشغف ، أزال قرار المحلفين بعض شكوكها ، وسيأتى حكمكم فيجعلها أثراً بعد عين .

لذلك لن أتردد فى التكلم عن تهم سوء الخلق ، وفساد السيرة التى وجهت فى ذلك الوقت ، وأعيدت مخففة أمام حضراتكم .

إننا نعرف جميعاً النظرة ، التى يجب أن ننظر بها ، إلى المعلومات المقدمة فى المسائل الجنائية . لقد قال أطباء من هنا ، وأطباء من باريس أن أوكسيد الكاربون يحدث ذهولا كالذى يحدثه الكحول ، واعترفوا بأن حالة الذهول ، التى كانت عليها مدام درو ، ترجع إلى تأثير تلك الغازات الضارة .

أين اذاً تهمة ادمان السكر ، التى كان لها وقعها فى نفوس المحلفين ؟ وماذا أقول عن تهمة سوء السلوك ، التى قيلت ، وأعيدت أمامكم ببعض تحفظ ؟ لقد قالوا إن مدام درو لم تكن تحب زوجها ، وكانت تخونه مع أول طارق ، وإنها قتلته لتتخلص من حياة مشتركة لم تعد تحتملها . . . . ما أضعف السبب الذى اتخذته النيابة العمومية إذ ذاك ، باعثاً على الجريمة ؟!

إنها قتلت لتصبح حرة ، لتصبح أرملة ! ! هذه هى نظرية القضاة الأول . ولكن أبسط تفكير يدعونا للتساؤل : ما الذى يجبر هذه المرأة

على الجريمة مع أن طريقاً مشروعا ممهدا ، هو الطلاق ، كان قد عرضه عليها الزوج ؟

انى أسلم ، ياحضرات المحلفين ، بأن مدام درو لم تنجُ من مظاهر الضعف فى حياتها الزوجيـة ، وإن حرية حديثها ، وحركاتها ، قد جعلتها هدفا للسخط العام . ولـكن لاتنسوا الوسط الذى كانت تعيش فيه ، والحانة التى كانت تديرها بمفردها !! فكروا فيما تتعرض له امرأة شابة تدير بمفردها حانة فى غيبــة زوجها ، من مضايقات وتغرير واهانات !! ثم اسالوا أنفسكم ، أمن العدل أن نرجمها بالحجر ؟ لقـد قالوا إن خصومات كانت تحدث بين هذين الزوجين تصل اخبارها الى اسماع المارة ، وقالوا ، وقال ذلك حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن الزوج اضطر أن يوصد باب داره فى وجهها . . . فليـكن ! أو تـكون الأشغال الشاقة المؤبدة جزاء متناسباً لبضع هنات زوجية ، عفى الزوج نفسه عنها ؟ إذ يجب أن يعرف أن الصلح قد تم فى مساء اليوم نفســه ، ولو أن الأمر كان قد رفع الى محكمة مدنية ، لرفضت أن تحكم بالطلاق !

لقد انتهينا اذاً من تهمة السكر ، ومن تهمة سوء الخلق . . .

قال حضرة رئيس المحـكمة ، التى حاكمتنا ، إن أعمال الخبراء كانت قاضية على المتهمة . . . لا أريد أن أتولى امامكم قضية هؤلاء الخبراء الذين اختارتهـم النيابة ، فقد تولت نفسـها وضعهم فى المـكان اللائق بهم ، وانتقدتهم ، ولفظت النتائج التى وصلوا اليها ، بما لاحاجة لى بعدها بمزيد :

فاذا أنا تعرضت لأقوالهم ، قديمها والحـديث ، فما أرمى إلا للدفاع عن حقوقنا المدنيــــة المعرضة للضياع ، ولأ ثبت انه إذا كان الخبراء قد أخطأوا ، خطأ فاحشاً ، فليس للعدالة ولا للدولة أن تستند على خطئهم ، لتحرمنا بضعة آلاف من الفرنكات .

أن السيد مسئوول عن أخطاء خادمه ، هكذا يقول القانون المدنى ،

وصاحب المصنع مسئوول عن خطأ صناعه ، والتاجر عن موظفيه والمحامى عن كتبته .

فلماذا لاتكون العدالة مسئولة أيضا عن اخطاء أعوانها ، مادامت مسئوليتها المدنية قد تقررت بقانون جديد؟ لسنا نحن الذين اخترنا الدكتور سيرتيه المنسوب اليه الخطأ الأكبر ! ولقد وقف قانون تحقيق الجنايات حائلا دون مناقشتى لعمله ، ولم يكن فى وسعى أثناء المحاكمة ان أعيد استجواب الاحشاء التى كانت قد سلمت إليه لتحليلها ، فأعدمها .

أيمكن للدولة ان تدعى ان خبراء روان لم يرتكبوا خطأ تتحمل هى مسئووليته ؟

لوأن خبراء روان ، ومقدرتهم الفنية ليست محل نزاع ،كانوا قد قنعوا وقت المحاكمة الأولى بالقول ،كما يقولون الآن ، إن علم الغد ليس كعلم اليوم ولا كعلم الأمس ، لوأنهم اعترفوا فى صراحة ، بأنهم قد يكونون أخطأوا ، وبأن الطب الشرعى كثيرا مايواجه صعوبات ميئسة ، وان الطبيعة كثيرا ما تحيّر العلم ؟ لوأنهم انضموا الى العمدة ، والى النيابة العمومية ، والى وزير الحقانية فى طلب اصلاح الخطأ ، وتعويض الضرر ؟ لو انهم فعلوا ذلك لارتفعوا فى تقدير الرأى العام ارتفاعا كبيرا .

ولكانت بولين درو برغم ماأصابها منهم ، تتناسى اخطاءهم !

ولقد قال لكم الدكتور بروارديل ان التشريح الذى أجراه الدكتور سرتيه عقب الوفاة مباشرة قد أجرى بمزيد من العناية والدقة ، ولكن الدكتور سرتيه لم يستطيع ان يستخلص منه النتائج الصحيحة .

وجد بطعا واضحة بالبشرة ، ورغوا ودماقى الشفتين ، وضغطا على التوراكس ، ولونا متغيرا بالبول وكل الظواهر الاكلينيكية التى من شأنها ان تفتح عينى الدكتور الى أوكسيد الكاربون ولكن الدكتور سرتيه كان قد

وطن النفس على انه امام جريمة ، فأخذ يبحث عن السم وأصر على البحث عنه ، ولما لم يجد له أثرا ، افترضه افتراضا .

ان الموت بالسم قد يكون أثر جريمة ، وقد يكون وليد حادث عرضى .

وواجب الخبراء ، بغض النظر عن البيانات التى يقدمها لهم المحققون ، أن يبحثوا وراء ذلك الفرض الثانى ، وان ينتقلوا الى مكان الحادث ، لعل معاينته ترشدهم الى جديد .

كان على الخبراء ، ماداموا لم يجدوا أثر السم ان يسألوا الأمكنة كما سئلت بعد ذلك !! انهم لو فعلوا لوجدوا آثار قمينة الجير . ولكنهم لم يفعلوا ! وهم يتنصلون الآن من الخطأ ، ويقولون إنه خطأ القضاء . . . لا . ليس هذا بصحيح ، فقد أجرى الدكتور سرتييه التشريح فى مكان الجريمة نفسه ، فهو لم ير القمينة ، لأنه لم يرد أن يراها .

ولقد ارتكب الخبراء خطأ أكبر . فهم لم يكتفوا بأن لم يفترضوا حصول حادث عرضى ، ولم يعاينوا محل الحادث ، بل قصروا فى اداء المهمة الى كلفهم بها قاضى التحقيق . فقد كانت مهمتهم ، عدا التشريح والتحليل ، البحث عما اذا كان الموت نتيجة تناول نوع من السم ، وماهيته وكميته ، وهل كان ذلك على دفعة واحدة أم دفعات .

هذا هو نص الأمر الصادر اليهم ، وتلك هى المأمورية التى حلفوا اليمين على ادائها بامانة واخلاص . فهل فعلوا ؟ لقد اعترف الخبراء بأنهم لم يحللوا الدم . . . ولم يحللوا البول . . . ولو أنهم فعلوا لوجدوا آثار أوكسيد الكاربون ، ولكنهم لم يفعلوا . . لأنهم ظنوا ان لاضرورة تقتضيه .

وهم مع ذلك قد أجابوا المحقق ، حين سألهم ، بأنهم قد حللوا كل المواد التى سلمت اليهم ، ولم يجدوا فيها ، لابالتحليل الكيمائى ، ولا بالتجارب الفسيولوجية ، أى أثر للسم .

فقاضى التحقيق ، وقضاة المحكمة ، لم يرتكبوا خطأ اذا لم يكونوا

قد فكروا ، من تلقاء أنفسهم ، فى أوكسيد الكاربون ، فقد أدخل عليهم الخديعة رجال فن ، مهرة عادة فى اداء واجبهم ، كانوا قد أقسموا بأن يؤدوا واجبهم ... فلم يؤدوه .

لقد خدعهم رجال يعترفون اليوم بانهم لم يقرأوا أوراق التحقيق ، وكان عليهم أن يقرأوها ، بل ، وهو مالا يكاد يصدقه العقل ، لم يقرأوا تقارير الخبراء الباريسيين ، مع أنهم عارضوها بتقرير مفصل قدموه .

تقدمت إذا بولين درو الى المحاكمة ، فلم يُجدها ان احتجت وصرخت بأنها بريئة ، ولم يُجدها أن المترافع عنها استعان بقلوب المحلفين وضمائرهم ، وشرح لهم بأنه من المستحيل التحدث عن السم ، والسم لم يوجد ، ولم يظهر له أثر ، ولم يُجدها أن ذكر المحامى عنها قمينة الجير ووجه النظر الى احتمال أن يرجع سبب الوفاة اليها .

ولكن القضاة والمحلفين لم يعيروا أقواله أذناً صاغية . لقد كان الجمهور صاخباً لا يرحم ، وكان يقابل كل احتجاج بالصراخ والتهديد .. فحكم على بولين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد أيام قلائل نقلت الى الليمان ، ولم يمكنوها من تقبيل ابنتها ، ولم ترها إلا بعد ذلك بثمانية أعوام . فهل أحدثكم عن الآلام التى كانت نصيبها طوال تلك الاعوام ؟

ذاك واجبى مادمت سأرتكن عليه فى المطالبة بالتعويض ، ولكن ، أنى لى ذلك ؟ أهناك لغة تستطيع أن تصف العذاب الذى لاقته بريئة ، القيت فى غياهب السجن ، حيث لا أحد يستمع إلى آلامها وشكواها ؟ إنكم لتعلمون أن الصمت قانون من قوانين السجون . الصمت الذى هو أشد عقاب يلقاه الانسان ... القيت هناك ، وهى البريئة ، ووصمت بالاجرام ، فاذا سُوّل لها أن تقول لحراسها أو (لزملائها !) إنها بريئة ، هزءوا بها وحركوا أكتافهم ساخرين .

لـكم قاست المسكينة ! لقد رد لها حكم المحلفين الشرف ، ولـكن ، هل يمحى حكمهم ، أو الحـكم الذى ستصدرونه الآن ، ذكرى تلك الآلام ؟ أتعود الابتسامة ويعود الفرح الىهذا الوجه الشاحب الذى مزقته الآلام وحفرته الدموع ؟ إن الفرح والابتسام إذا غادرا وجها فلا أوبة لهما ، إن الآلام تنسينا كيف نفرح وكيف نبتسم ؟

ستدخلون فى حساب حكمكم ماأصاب هـذه المسكينة فى صحتها ، وفى قوتها . لقد عرفها من عرفوها من قبل شابة صبوحة الوجه ، ممتلأة صحة وحبورا ، فاين من ذلك هـذه العجوز الهزيل ، التى أشاختهـا الآلام قبل الأوان ؟

وخانتها قواها ذات يوم فسقطت فى السجن مريضة منهوكة ، وحملت الى المستشفى ، ولـكنها صمدت للموت أشهراً طوالا . لم تشأ أن تموت ، وتمسكت بالحياة على حين يزهد سواها فى حياة كلها عذاب ، ولـكنها لم ترد الموت ، لأنها أرادت أن تُخرج من خلال أسوار سجنها ، تلك الصرخة الداوية ، صرخة البراءة التى حبست فى صدرها : أرادت أن تصل صيحتها إلى ابنتها التى لم تعد تراها . ولم يعد أحد يحدثها عنها ، ولم تعد تدرى ما ألم بها ، وأين مثواها ، ولا بأى أرض تعيش .

هل فـكر الخبراء ؟ وهل فـكر الشهود ؟ وهل فـكر جميع الذين كانوا سبباً فى مصائبها ؟ هل فـكروا فى عظم مصاب تلك المرأة ؟ اسألوا أنفسكم أهناك عذاب ، أيمكن أن يتصور عذاب أشد من عذاب الأم التى ينتزعونها من ابنتها ، فلا تعود تعرف إن كانت تعيش أو هى قد ماتت والتى توقن بأن ابنتها تلعنها ، كما لعنها الجمهور الجاهل الغبى .

وعفى رئيس الجمهورية عنها ، وقد وضحت براءتها ، ورُدت الى بلدها ،

وسمحت الادارة آخر الأمر بتسليمها ابنتها ، فلاقت المسكينة خاتمة محنتها .

كانت ابنتها قد كبرت ووصلت الى السن الذى يفكر فيه الأطفال ويسألون ، فلما سألت عن أمها وجدت من قال لها إن أمها فى السجن .

وبحثت البنت ، وسألت ونقبت ، حتى هداها البحث ، فى ركن منزو بمنزل جدتها ، الى جرائد ذلك العهد ، فعرفت منها الحقيقة المؤلمة . فلما جىء بها لأمها ، بعد غياب عشر سنين ، ومدت الأم ذراعيها لتحتضنها ، نفرت البنت ، ولم تستطع أن تخفى حركة امتعاض ، وصرخت فى أمها بتلك الكلمات التى لايزال صداها يرن فى أذن الأم المسكينة : « لا . لا . أنت لست أمى ، أنت مجرمة وقاتلة . »

لقد جمع الحب بحمد الله بين هذين القلبين ، وأظهرت الأم براءتها أمام عينى ابنتها ، وإذا كان الشك قد استمر يخالجها ، فقد أزلتم بحكمكم كل أثر له ورددتم إلى هذين النفسين ، ارث الفقراء المقدس : الشرف . ولم يبق الآن إلا أن تقدروا قيمة التعويض .

لقد قلت لكم ياحضرات القضاة ، إنه يجب أن يكون التعويض مزدوجا : تعويض أدبى ، وتعويض مادى ، شأنه شأن الضرر نفسه .

لقد طلبت مائة ألف فرنك . وكان يمكنى أن أطلب خمسين ألفاً أو مايتى ألف فالضرر الذى لحق بمدام درو مما لايمكن تقويمه بمال ولكنى أود أن أذكر لكم أن ستة سنوات من عمرها قد انقضت فى العمل بداخل الليمان ، لمصلحة الدولة ومصلحة المقاولين ، وإن رأسمالها كله قد استنفذ سداداً للمصاريف القضائية ، وإنها ، من وقت ان خرجت من السجن ، وهى تعمل بأجر يقل كثيراً عما تستحق ، وان صحتها ضعفت ، وقواها خارت .

هل عندكم مقياس تقدرون به التعويض ؟ لا . إذاً اسمحوا لى أن أقدم

لـكم ، من باب الاستئناس، حكما أصدرته أخيراً محكمة فرسايل . لقد قضت لعامل حبس خمسة عشر يوما ظلماً بتعويض قدره ثلثمائة فرنك .

الأفوكاتو العمومى — خمسمائة فرنك

المحامى — نعم . صدقت . خمسمائة فرنك . فاذا كانت المحكمة قد قدرت خمسمائة فرنك لخمسة عشر يوما فتكون قد قدرت اثنى عشر ألف فرنك للسنة وسبعين ألف فرنك لست سنوات . لاأنكر أن المبلغ قد يبدو كبيراً ، فهو ثروة لهذه المرأة المسكينة التى كانت عاملة فقيرة . . . ولكن . إننا لسنا هنا لنبحث فى من هى متهمة الأمس ، أهى المرأة درو صاحبة الحانة ، أو مدام درو أرملة الثرى الكبير ، التى أصابها القضاء بضرر . إننا أمام ضحية يجب أن تنال تعويضا كاملا لن تبخلوا به عليها . أما التعويض الأدبى فسنناله باذاعة براءتنا فى الصحف وعلى الجمهور

حضرات القضاة :

لقد أدى المحلفون واجبهم ، وأدى المترافع واجبه . وستنطقون أنتم بكلمة العدل . . العدل الصحيح فى هذه المرة . ستقولون كيف ذهبت هذه المسكينة ضحية خطأ فظيع ، ستقولون ان الجريمة التى أرسلت بسببها إلى الليمان لم توجد ، وستمكنونها بمبلغ من المال تقدرونه لها ، أن تعود إلى بلدها ، لتموت فيها فى مأمن من الحاجة

وأنت ياسيدتى ، أنت التى ذقت من ظلم الانسان ماذقت ، تناسى ان استطعت أخطاءهم وغلطاتهم ، ولتكن روحك عليهم رحيمة . . أنسى الماضى ، وانظرى إلى المستقبل وحده . المستقبل ؟ انه فى هذه الابنة الهادئة الجالسة بجوارك . . . انه فى قبلاتها ، وفى نظراتها ، وفى حبها . انك تستطيعين بفضل حكم المحكمة ، أن تعودى الى بلدك مرفوعة الرأس ، فقد عاد إليك الذين لعنوك ورجموك بالحجارة ، عادوا اليك يحيطونك بالعطف والاحترام ،

إن مكانك فى وسطهم ، وسط الأشراف . إرجعى اليهم ياســـيدتى ، وأنسى المـاضى .

ثم وقف الأفوكاتو العمومى وفرق فى كلمتين مختصرتين بين التعويض الذى يجب أن يمنح لصاحبة حانة لاتـكاد تـكسب قوت يومها ، وبين تاجر كبير أو صاحب مصنع ، وقال إنه يسلم بضرورة التعويض ولـكنه يرى أن المبلغ المطلوب مبالغ فيه .

وقضت المحكمة بأربعين الف فرنك تعويضاً وبنشر الحكم فى الصحف .

عقوبة الاعدام

فى منتصف القرن الماضى نفذت عقوبة الاعـــدام علنا فى الشرق مونشارمون الذى كان قد قتل جنديا وحارسا وقد وصفت أغلب صحف فرنسا طريقة تنفيذ العقوبة فقالت :

« فى الساعة الخامسة وربع صباحا أخطر القسيس مونشارمون بان عليه أن يستعد للقاء ربه ، فما كاد مونشارمون يسمع الخبر حتى أخذ يعول ويبكى ، ويمسك بأعمدة السرير ويصيح ويصرخ . وأبى أن يغادر سريره أو يستمع لنصائح القسيس الذى أخذ يحاول تهدئته ، وأخيرا قبل أن يعترف وطلب أن يؤتى له بقسيس آخر ، فجىء له به . ولما حل الموعد أراد الجلادأن أن يدخلا غرفته ، ولكنه أغلق دونهما بابها من الداخل ، واحتمى وراءه واستعان بكل ماتحويه الغرفة من أثاث لصدهما ، وبعد لأى تمكنا من فتح الباب عنوة ، ولكنه رفض ان يرتدى ملابسه ، واستأنف الصياح والعويل حتى بلغت مسامع جميع جيران السجن ، وأخيرا وبعد جهود شاقة استطاع الجلادان أن يلبساه ملابسه كيفما تأتّى لهما وأن يوثقا يديه ورجليه .

فلما اقترب به من المقصلة ، وطُلب منه أن يصعد درجاتها ، استطاع ان يولج قدميه بين درجات السلم الخشبى ، وان يثبتهما بقوة مدهشة ، فبدأ اذ ذاك عراك مريع ، الجلادان يحاولان جهدهما ان يتغلبا عليه ويحملاه ، وهو يقاومهما بكل ما أوتى من قوة ضاعفها يأسه . كان يقاومهما ويصرخ ، ويستنجد ، ويدعو أباه وأمه ، ويقبل تمثال المسيح الذى كان القسيسان يقدمانه له ويطلبان منه الرضوخ لمشيئة الله ، ولكن دون جدوى .

والجمهور أثناء ذلك كله صامت لايدرى مايقول ، معقول اللسان من

هول الموقف ، ومن شدة احترامه للقانون ، وأخيرا ، وبعد عراك استمر خمساً وثلاثين دقيقة ، عراك يقصر القلم عن وصفه ، أدرك الجلادان انه لاقبل لهما على الانتصار عليه ، وقد تصببا عرقا ، وتصبب هودماً ، فعادا به الى السجن كما أتوا .

ولما جاء المساء كانوا قد استعانوا بجلاد ثالث ، فنفذوا فى الشقى حكم القضاء » .

نشرت الصحف هذا الوصف ، فتناوله شارل هيجو إبن شاعر فرنسا العظيم ، وكان كأبيه من خصوم عقوبة الاعدام ، وعلق عليه فى جريدة الايفنمان Evenement بالمقال الآتى :

« من قبل أربعة أيام ، فى ميدان واسع من ميادين إحدى بلاد فرنسا تحت نور الشمس الساطعة ، وأمام أنظار المدنية ، أمسك القانون ـ وهو سلاح الهيأة الاجتماعية المقدس ـ أمسك بتلابيب رجل مسكين ، يبكى ويصرخ ، امسك بتلابيبه وبعنقه وبذراعيه وساقيه ، وجذبه من شعره ، ومزق ملابسه ليصعده درجات المقصلة . . منذ أربعة أيام ، أمام جمهور محنى الرأس خجلا ، تماسك القانون والجريمة بالخناق طوال ساعة كاملة .

ماالذى ارتكبه هذا الرجل ضـــد الهيأة الاجتماعية ؟ . أنه قتل . وماالذى فعلته الهيأة الاجتماعية بذلك الرجل ؟ إنها عذبته ! ! !

إيه انصار عقوبة الاعدام ! ماالغرض الذى سعيتم لتحقيقه بحملكم ذلك المسكين الى المقصلة ؟ لقد رغبتم ، فيما يظهر ، أن تشهدوا العالم اجمع ما للعدالة الانسانية من قوة وجبروت ، وان تقووا ، فى نفوس الجماهير ، الشعور بالعدل حين تتخذوا منهم شهوداً لعقاب المجرم !! لقد أردتم أن تؤدوا واجبا اجتماعيا فعال الأثر ، مرهوب العاقبة .

ولكن !! أو تدرون ما الأثر الذى تركته فعلتكم ؟ لقد اتيتم أمراً إداً ، فيه قسوة ، وفيه شناعة ، وفيه ايلام . انكم بدلا من أن تكسبوا الجمهور المشاهد لجانب القانون ، كدتم تحولون عطفه لجانب المجرم . لقد كان هذا المجرم محل مقتهم ، فجعلتموه أنتم ، بفعلتكم ، محل إشفاقهم !! لقد تكالبتم ، اثنان ، ثم أربعة ، ثم لا أدرى كم ، لتقتلوا ذلك الرجل الذى كان يابى أن يُقتل !! لقد أخفق الجلاد الأول ، فجئتم بثان ، وبعد نصف يوم من جهاد مستمر ، استطعتم ، آخر الأمر ، أن تقهروا الرجل وتمسحوا فى آن واحد ، الدم من نصل المقصلة ، والعرق من جباهكم .

لا ! ! ! ثم لا ! ! انكم لم توفقوا فى أن تدخلوا الرهبة ، والخشوع ، أو الروعة فى قلوب الناس . ان الاعدام ليس بالمنظر الجميل ، سواء انتهى بسلام أو انتهى بخصام . وليس القتل بالدرس الأخلاقى مهما كانت اليدالتى تتولاه . واحكامكم . مهما توفرفيها من صدق وعدل،لن تؤدى وهى تحكم بالقتل إلى منع القتل . إن المدنية قد قضت على قانون السن بالسن ، ونبذته ، وفى عودتكم اليه رجوع بالمدنية القهقرى . أنكم بذلك تحرمون الهيأة الاجتماعية والقضاء ، والقانون ، جزءا من الاحترام الواجب لهم ، وكلما نفذتم عقوبة إعدام ، أنزلتم الانسانية دركات تساوى عدد الدرجات التى يصعدها المحكوم عليه صوب المقصلة !!

ان كان لا بد لكم من الاحتفاظ بعقوبة الاعـــدام الوحشية ، فلمَ لا تعملون كما تعمل امريكا ؟ تواروا ، تستروا ! لماذا تدعون فرنسا باجمعها ، لماذا تدعون الصحافة كلها ، لماذا تدعون انظار العالم لتراكم والصحافة لتحكم عليكم ، بينما جلادوكم لا يحسنون القتل ، ومقاصلكم رديئة الصنع كقوانينكم سواءا بسواء » .

كان لابد أن تشعر النيابة بصدمة هذا المقال القاسى ، وأن تأتى بالكاتب أمام القضاء ، وقد فعلت ، وتولى شرح ظلامتها الأفوكاتو العمومى سوان Suin قال :

انى لا أريد الحد من حرية المطالبة بتعديل القوانين وتحسينها ، ولكنى أوجه الحديث إلى المتهمين ، وإلى الصحافيين جميعا وأقول لهم : انتقدوا ، ماشاء لكم الانتقاد ، ولكن . . . فى حدود القانون . لاتهينوا القانون فى أشخاص خدامه ، الساهرين على تنفيذه ، العاملين على احترامه . وإذا كنتم قد نزعتم من قلوبكم كل احترام للقانون ، فأنتم لاتملكون أن تهاجموه فيما له من احترام وتقديس فى نفوس الآخرين . لانستطيع أن نلزمكم باحترام القانون فى دخيلة نفوسكم ، ولكن من حقنا ، وفى مقدورنا ، أن نجبركم على الخضوع له علانية .

ستسمعون وشيكا ، حديثاً ممتعا شيقاً ، عن تلك النظرية الفلسفية ، العميقة الغور ، البعيدة المدى ، نظرية الغاء عقوبة الاعدام . أما أنا فلن أتبعهم فى ذلك الطريق ، فاننا هنا فى المعبد الذى تحترم فيه القوانين ، وتطبق ، لا الذى تصنع فيه .

أنكم تعرفون كيف قاوم المحكوم عليه الجلادين . انى أفهم تماما أن ينتهز خصوم عقوبة الاعدام هذه الفرصة ليكتبوا ضد تلك العقوبة . ولكن ماحاجتهم لاهانة الذين اشتركوا فى تنفيذ العقوبة ؟ انهم لم يفعلوا إلا واجبهم . أكانت تتحتم تلك القسوة فى التعبير والشدة فى الاهانة ؟

وإلى أى فريق كان يجب أن يتجه عطف الجمهور ؟ أما كان الأجمل بقلب رقيق كقلب شارل هيجو أن يتجه بعطفه إلى ضحيتى مونشارمون البريئتين ؟ ولكن لا ! ان الأبرياء لايستحقون الشفقة ولا العناية . بل الذى يستحقهما هو القاتل ! ! ! هذا ماتجدونه فى مقال شارل هيجو ! تجدون

فيه هذا ، وتجدون فيه أيضا انتقادا مراً مهيناً لجميع من اشتركوا ، عن قرب أو عن بعد ، فى تنفيذ تلك العقوبة . . .

ولماذا ؟ !

لقد تلوت المقال ، ثم تلوت قوانين بلادى ، بلادى التى أحبها وأحترم تشريعها ، وانى باسم القضاء ، وباسم البلاد ، وباسم المحلفين جميعاً أحتج ، وأحتج بحق على تلك اللهجة الجارحة المهينة .

لقد ازدريتم القانون وهتكتم عرض العدالة ، حين وجهتم اهانتكم إلى كل من تولى عملا فى القصاص من ذلك المجرم الأثيم ! ! إذا كنتم عاجزين عن احترام القانون ، فلا أقل من أن تعتصموا بالصمت ، فمن الأمور مايجب بازائها أن تصمتوا ! !

أما الهيئة الاجتماعية التى هاجمتموها ، فقد ناب عنها رجال أشراف ، طاهرو الذيل ، لايسألون عما يفعلون إلا أمام الخالق وأمام ضمائرهم ، أدوا رسالتهم بالعدل والاستقلال اللذين سيظلان أبداً شعار المحلفين

لقد قلتم إن القانون والجريمة تماسكا بالخناق . ولكن ماحيلة القانون إذا كانت الجريمة تثور عليه ؟ إنما الذنب ذنبها ، ولكنكم أردتم أن تحقروا القانون ، وتمثلوا به ، فقلتم إنه أمسك بالخناق .

وتولى الدفاع عن شارل هيجو والده فيكتور هيجو باذن خاص من المحكمة ، لأنه لم يكن محامياً ، فقال :

يحسن بنا أن نتفاهم أولا على الألفاظ ، فان أساس المناقشة الصحيحة التعريف الصحيح . ماهو المقصود باحترام القانون ؟ ما مداه ؟ ما الغرض منه ؟ لا أظن النيابة العمومية تريد أن تقول ، ولا هى بمستطيعة أن تقول ـ لو أرادت ـ إن الغرض من احترام القانون منع كل مناقشة للقانون ؟ إنما المعنى الوحيد المقبول ، هو احترام تنفيذ القوانين . الانتقادمباح ، والتعليق الشديد مباح أيضاً ، ذلك مانشاهده كل يوم ، حتى فيما يختص بالدستور ، الذى

هو فوق القوانين العادية . ان احترام القانون لايحول دون مطالبة الهيئة التشريعية بالغاء قانون ، نراه خطراً ، ولايحول دون المقاومة الأدبية ، وان حرّم المقاومة المادية . دع القانون ينفذ وان كان سيئا ، وان كان ظالماً ، وان كان وحشياً ؟ قل إنه قانون ظالم ، أو إنه قانون وحشى ، ولكن دعه ينفذ . . . الانتقاد ؟ نعم . اما المقاومة ؟ فلا . هذا هو المعنى المقصود من احترام القوانين ، هذا هو المعنى الوحيد الذى لايمكن تصور غيره .

وإلا ، ففكروا ياحضرات المحلفين فيما يأتى : ان عملية سن القوانين عملية عسيرة ، شاقة ، تبدأها الصحافة بما توجهه من انتقاد ، ومشورة ، وماتصفه من علاج ، وتتولاها الهيئة التشريعية من ناحيتها . فلو أن مهمة الصحافة شلت ، لامتد الشلل الى الآلة التشريعية أيضا . فان القوانين إذا لم تنتقد ، لايصيبها اصلاح ولا يمسها تعديل . واذاً فلا عمل للبرلمان ، ولا حاجة لنا به ويجب حله ! اهذا هو الذى يريدونه ؟

لقد كنت أحسب ، وطالما قلت فى كتاباتى ، إن المقصلة ، ولنذكرها باسمها ، قد عفت وعفى زمانها ، وبدأت تقضى على وجودها بيدها ، فحين شعرت بأنها مكروهة ، انزوت عن الانظار . . . ولكن يظهر انى كنت واهماً . فها هى المقصلة تعود فتتخلى عن حيائها ، وتحس بالدور الاجتماعى الذى يطلب منها أن تلعبه ، ومن يدرى ؟ فلعلها تطمع فى ان تسترد غابر مجدها ، فلقد رجعت للظهور ، ورفعت عقيرتها بالاحتجاج على شانئيها ، وهى تطالب غداة أيامها القاتمة الدامية ، أن يرفع اليها انصارها اعجابهم ، وأن يظهر الناس لها الاحترام ، والا عدت نفسها مجنيا عليها ، وادعت بالحق المدنى ، وطالبت بالتعويض . لقد قبضت نصيبها من الدماء ، ولكنها لاتكتفى ولاتقنع ، فهى تطلب الغرامة وتطلب الحبس .

لقد هالنى أن أر ابنى يحاكم لأنه كتب ضد عقوبة الاعدام ، وسألت نفسى : أو قد انحدرنا إلى هذا المدى ؟ أو قد قادنا اهدارنا للتفكير ،

وللعقل ، ولحرية الرأى وللقانون الطبيعى إلى حد أن نطالب ، لا للخضوع إلى القوانين ، وهو ما لا ننكره بل نقره ونسلم به ، بل إلى احترام هذه العقوبات ، التى تشق هاوية عميقة فى ضمائر الناس ، والتى يهتز لها تفكير الانسانية خجلا ، والتى يمجها الدين لما تهرقه من دماء ، . . هذه العقوبات التى تجرأ على أن تكون نهائية أزلية ، مع علمها بأنها ليست معصومة ، وبأنها قد تكون خاطئة ، هذه العقوبات التى تغمس أصبعها فى الدم لتخط به هذا الأمر : لا تقتل ، هذه العقوبات الكافرة ، الملحدة ، التى تجعلنا نشك فى الانسانية إذا أصابت مجرماً ، والتى تجعلنا نشك فى الله إن أصابت بريئاً . . لا . لا . إننا لم ننحدر ، الى هذا المدى ، بعد !

لقد هالنى أن يحاكم ابنى ولابد لى ان أصارحكم القول لتدركوا بعد ذلك شعورى . لأنه ، إذا كان هناك مجرم ، فذلك المجرم هو أنا ، أنا لا ابنى ، أنا المجرم الحقيقى ، فانلى خمسا وعشرين سنة ، وانا أنتقد بكل قواى وأحارب العقوبات النهائية . ولقد دافعت من خمس وعشرين سنة عن حياة الانسان وأبيت لكل مخلوق ، أياً كان ، أن ينتزعها .

إن هذا الجرم ـ جرم الدفاع عن الحياة الانسانية ـ قدار تكبته قبل ابنى بسنوات ، وأكثر من ابنى بمرات ، وها أنا ابلغ عن نفسى وأشهد الأفوكاتو العمومى على أمرى . لقد ارتكبت الجريمة ، وليس لى عذر ، وعلىّ كل الظروف المشددة ، ارتكبتها باصرار وبالحاح ، ولى فى ذلك سوابق لا تحصى .

أجل ! إنى لأعلن للملأ ان هذه البقية الباقية من العقوبات الوحشية ، هذا القانون العتيق الذى يأباه العقل ، والذى يسمونه العين بالعين والسن بالسن ، هذا القانون الذى يطالب بالدم ثمنا للدم ، هذا القانون ، قد حاربته حياتى كلها ، حياتى كلها ياحضرات المحلفين . وطالما يظل فىّ عرق ينبض ونفس يتردد ، سأبذله فى محاربة ذلك القانون ، بكل قواى ككاتب ، وبكل أعمالى ونفوذى كمشرع . وإنى أعلن (ورفع يديه مشيراً لتمثال المسيح المصلوب

فوق منصة القضاء) اعلن أمام هذه الضحية لعقوبة الاعدام ، هذه الضحية التى تنظرنا وتسمعنا : أقسم باراً أمام هـذا الصليب ، حيث اعتدى قانون الانسان على قانون الله منذ الفى سنة ، وأعطانا بذلك درساً نافعاً للأجيال القادمة .

إنما كتب ابنى ما كتب لأننى لقنته ذلك منذ الصغر ، فهو ليس ابنى بجسمه فقط ، بل هو ابنى بالروح وبالتفكير أيضاً ، فهو يريد استمرار تقاليد أبيه . . . استمرار تقاليد أبيه . . ياله من جرم غريب حقاً ، يملأنى غبطة ان أراه يحاكم بسببه . .

إننى أعترف لـكم ، ياحضرات المحلفين ، إن الاتهام الذى أواجهه قد حيرنى .

ماهذا ؟ أيكون هناك قانون مشئوم ، يعرض على الناس مناظر مفسدة خطرة ، همجية ، قانون يحرض الشعب على القسوة ، ويكون له فى بعض الاحايين أسوأ وقع ، ويكون من غير المباح ذكر تلك النتائج الشنيعة التى يؤدى اليها ذلك القانون ؟ فمن سولت له نفسه أن يذكرها فقد دلّ على عدم اكتراثه بالقانون ، واستحق العقاب ، وأصبح مسئولا أمام القضاء مطالباً بكذا غرامة وكذا حبساً . . . . إن كان ذلك ، فلنغلق مجلس النواب ، ولنوصد المدارس ، فما حاجتنا بها ، وباب التقدم قد أوصد ، ولنسم انفسنا بالمغول أو التبت ، فاننا لم نعد امة متمدنة .

حضرات المحلفين :

لقد كان التفتيش قانون أسبانيا ، ومع ذلك فلا سبيل لنا إلا التسليم بانه قانون لايستحق الاحترام ! وكان التعذيب قانوناً فى فرنسا ، وهو أيضاً قانون لايستأهل الاحترام ! وكان بتر اليد قانونا . . . وقانونا غير محترم ! وكان الـكىّ بالحديد المحمى قانونا ، وقانونا غير محترم أيضا . . . والمقصلة هى قانون اليوم . . . حسن ولـكننى أعترف لـكم باننا لانحترم المقصلة .

أو تدرى لماذا ياحضرة الأفوكاتو العمومى ؟ . . دعنى أبوح لك بسر ذلك ! ! أننا نريد أن نقذف بالمقصلة فى تلك الهوة السحيقة العميقة ، التى سبقتها اليها — بين تصفيق الهيئة الاجتماعية ومظاهر فرحها — الحديد المحمى ، واليد المبتورة ، والتعذيب والتفتيش . . اننا نريد أن يختفى من هيكل العدالة المقدس المنير ، ذلك الشبح القاتم المخيف ، الأغبر الوجه الذى يكفى وحده ليملأ القلوب رعباً وظلاماً . . . وأعنى به الجلاد .

من أجل مطلبنا هذا نحن نهز العالم ونزلزله ! ! أجل لقد نسيت . . . أننا قوم خطرون ، خطرون جدا . . . ألسنا نريد القضاء على المقصلة ؟ . ما أفظع ذلك الذى نريد ! !

إنكم فى حكمكم ياحضرات المحلفين تنوبون عن شعب حر ، لذلك كان لنا من غير أن نخرج هذه المناقشة عن وصفها السليم أن نتحدث إليكم كما نتحدث الى الرجال السياسيين . . . تصوروا ما كان يمكن أن يحدث لو أن لويس السادس عشر كان قد الغى عقوبة الاعدام ، كما الغى التعذيب . أ كانت طاحت رأسه بسلاح الجلاد ؟ لا . بل ولخلت ثورة ٩٣ من أعمال القتل ، ولخلا التاريخ من احدى صفحاته الدامية ، ولانقضى يوم ٢١ يناير دون أن يراق فيه دم أو تهدر فيه حياة ، فأن أحدا لم يكن ليستطيع ، أمام الضمير العام وأمام فرنسا وأمام العالم المتمدين ان يعيد نصب المقصلة ، للملك الذى كان يمكن أن يقال عنه ، إنه هو الذى أسقطها ! !

أنهم يتهمون محرر الايفنمان بأنه لم يؤد لعقوبة الاعدام الاحترام اللائق بها ، لنرتفع بأنفسنا قليلا عن هذا النص وما يحتمله من جدل ، لنرجع إلى أصل التشريع ، ولنسأل أنفسنا ، أعندما كان سرفان ، وقد كان نائباً عمومياً ، يقول عن قوانين بلاده إنها تفتح الأبواب كلها أمام الاتهام ، وتكاد توصدها كلها فى وجه المتهم ، وحين كان فولتير يقول عن القضاة الذين أدانوا « كالا » إنهم ينتسبون إلى القردة وإلى النمور ، وحين كان

شاتوبريان يصف قانون الانتخاب ذى الدرجتـــين بأنه قانون سخيف مُذَبذب ، وحين كان روييه كولار يصيح وسط البرلمان بمناسبة قانون من قوانين الرقابة : لو سننتم هذا القانون فانى أقسم لـكم أننى لن أخضع له ، حين كان هؤلاء المشترعون ، وهؤلاء القضاة ، وهؤلاء الفلاسفة ، وهاته النفوس الـكبيرة تقول ذلك ، فماذا تراهم كانوا فاعلين ؟ أكانوا لا يحترمون القوانين ؟ القوانين المحلية الموقوتة ؟ ربما ، فهذا مايقوله حضرة الأفوكاتو العمومى ، أما أنا فلست أدرى ، ولـكن الذى أدريه هو أنهم كانوا يرددون الصدى المقدس لقانون القوانين ، للضمير العام . . . أكانوا يزدرون العدالة ؟ عدالة زمنهم تلك العدالة المتقلبة ، التى لا تدعى العصمة ؟ لست أدرى ؟ ولـكن الذى أدريه ، أنهم كانوا بأقوالهم يصدرون عن العدالة الأزلية المعصومة .

ان حق نقد القوانين ، ونقدها بشدة ، والقوانين الجنائية بوجه خاص ، لأنها كثيرا ماتنقلب إلى وحشية قاسية ، هذا الحق جدير بأن يوضع فى مستو واحد مع واجب تحسين القوانين ، كما توضع الشعلة بجوار العمل المراد إتمامه ، إنه حق الـكاتب الذى لا يقل قدسية عن حق المشرع . إنه حق ضرورى ، أزلى ستقرونه بقضائكم ، حين تبرءون المتهمين .

ولـكن النيابة العمومية تقول ، وهذه هى حجتها الثانية ، إن الـكاتب تجاوز حدود النقد وكان قاسياً . أهذا صحيح ؟ تعالوا إذاً لننظر سويا فى أمر ذلك الحادث الذى وصفه الـكاتب والذى من أجله نحاكم .

ماذا أرى ؟ أرى رجلا ، رجلا محكوماً عليه ، رجلا يائساً يقودونه فى صباح أحد الأيام إلى ميدان عام فسيح ، نصبت فى وسطه مقصلة . . . فلا يكاد يراها حتى يهيج ويثور ، ويأبى أن يموت . هو لايزال فى شرخ الشباب ، لم يبلغ الثلاثين . . . يقولون إنه قاتل ، وأنا أعرف ذلك ، ولـكن انظروا . . . لقد أمسك به الجلادان ، وهو مقيد اليدين مقيد الرجلين ولـكنه برغم قيوده يدفع الجلادين ، وتبدأ بينه وبينهما معركة حامية

الوطيس . أما الجلادان فقد تصببا عرقا وخجلا : وعلا الاصفرار وجهيهما . أنهما يلهثان من أثر الجهد واليأس ، ومن لفحة سخط الجمهور التي يحسان بها ، ولكنهما يجاهدان إذ لا بد من ان ينتصر القانون . ذلك هو المبدأ الذي لامحيد عنه . . . ولكن الرجل قد انشب رجليه بدرجات المقصلة ، وأخذ يلتمس الصفح . تمزقت ملابسه ، وتمزق كتفاه ، وسال دمه ، ولكنه ما أنفك يقاوم ويقاوم ، وبعد ثلاثة أرباع الساعة (حركة نفى من الأفوكاتو العمومي) . . . إنهم ينا كفوننا على الدقائق ، بعد خمس وثلاثين دقيقه ـ إذا شئتم ـ من هذا الجهاد المضنى ، من هذا العراك العنيف الذي لست أدرى كيف أصفه ، من هذا الاحتضار للحاضرين جميعاً ، احتضار للشعب المشاهد بقدر ما هو احتضار للمحكوم عليه ، بعد هـــذا الوقت الذي طال من الوجل والخوف حتى أصبح دهرا ، عادوا بالرجل الى سجنه ، فتنفس الشعب الصعداء . ذلك أن الشعب يقدر العواطف الانسانية ، ويحس بها ، ويشفق لانه مطمئن لسيادته وسلطانه .

تنفس الشعب الصعداء لانه حسب انهم قد أبقوا على الرجل ! ! ولكن ذلك لن يكون ! ! . لقد انهزمت المقصلة ، ولكن الى حين . فقد ظلت قائمة طوال النهار ، بين شعب مطأطىء الرأس .

ولما أقبل المساء ، احضروا نجدة من الجلادين ، تكاثرت على الرجل ، وأحكمت وثاقه حتى غدا كالمومياء . وجاءوا به عند اقتراب الظلام وهو يولول ويصرخ ، ذاهل الفكر ، شارد اللب ، دامى الجسم ، يطلب أن يعيش ، وينادى ربه ، وينادى أباه وأمه ، لأن الرجل أمام الموت يعود طفلا . . . ورفعوه إلى المقصلة فهوت برأسه .

عند ذلك سرت فى النـاس جميعاً هزة واحدة ، فأن القتل القضائى لم يظهر فى مرة من المرات بأبشع مما ظهر به ، ولا بأشد قسوة . وأحس كل إنسان بأنه متضامن فى هذا العمل الوحشى ، وأخذ ضمير كل واحد يؤنبه

كما لو كان قد رأى الهمجية تفتك بالمدنية فى قلب فرنسا وأمام العالم وتحت أشعة الشمس .

عند ذلك خرجت ، من صدر شاب متحمس ، صرخة داوية ، صرخة شفقة وقلق ، صرخة فزع وإنسانية ، وهذه الصرخة هى التى يراد منكم أن تكبتوها وأن تحكموا عليه بالعقاب الصارم من أجلها !! وامام هذا المشهد الشنيع ، الذى وضعته تحت أبصاركم ، يريدون منكم أن تقولوا للمقصلة أحسنت ، وان تقولوا للشفقة ، للشفقة المقدسة ، أسأت .

انهم ليطلبون منكم مستحيلا .

دعنى أصارحك القول ياحضرة الأفوكاتو العمومى ، فى غير ألم ، وفى غير مرارة : إن قضيتك خاسرة ، إنك تجهد نفسك عبثا ، فان المعركة التى دخلتها غير متعادلة . أنت تحارب المدنية ، وتحارب الأخلاق الفاضلة ، وتقف فى طريق التقدم . انك تحارب المبادىء السامية التى سارت فرنسا فى ظلها ستين عاما ، وقادت العالم وراءها . تحارب قدسية الحياة البشرية ، وتحارب الأخوة والمساواة بين الأفراد ، وتحارب إصلاح المجرم بدل الانتقام منه . انك — بمرافعتك — تريد أن تقضى على كل ما يضىء الفكر الانسانى ويهز المشاعر ، تعادى الفلسفة ، وتعادى الدين ، وتعادى فولتير ولاترضى المسيح . مهما كانت بلاغتك ، ومهما كانت مهارتك ، فان الهيأة الاجتماعية ترفض بشمم الخدمة التى تحسب المقصلة انها تؤديها لها .

ان الهيأة الاجتماعية تخشى المقصلة وتأباها ، ومهما حاولتَ وحاول معك أنصار عقوبة الاعدام ، فلن توفقوا فى أن تبرروا تلك العقوبة البغيضة ، عقوبة السن بالسن .

ولكن فكتور هيجو لم ينجح فى أن يفلت ابنه من السجن ولا من الغرامة .

———

جريمة جنكا كوريس Junka Kurès

خانقة الطفلة فى غاب بولونيا

« فى الثانى من شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، ذهبت جنكا كوريس — وهى فتاةصربية كان عشيقها على اتصال عمل بالمسيو بورنيو التاجر بسوق الخضر بباريس — الى محل تجارة المسيو بورنيو فى الساعة الثامنة ونصف من صباح ذلك اليوم ، ولما تأكدت من وجود الرجل وزوجته بمحل تجارتهما ، قصدت من فورها إلى مسكنهما ، حيث كانت ابنتهما كارمن ، وهى طفلة فى الثانية عشرة من سنها ، وصرفتها من المنزل بحجة لم يكشف عنها التحقيق . خرجت كارمن ، ولكنها وجدت المطر يتساقط غزيرا من السماء فقفلت رجعة للمنزل . وفى أثناء ذلك كانت جنكا كوريس قد سرقت مبلغا من المال مخبئا ، ويظهر أن كارمن ضبطتهامتلبسة بجرمها؟.عندذلك عولت جنكا أن تتخلص من تلك المشاهدة الخطرة فأخذتها إلى غاب بولونيا ، وخنقتها ، ثم أخفت جثتها بين الأعشاب . وقد قضت محكمة الجنايات باعدامها فى اكتوبر سنة ١٩٢٨ ، وأعدمت بعد ذلك بقليل . وقد تولى شرح ظلامة والدى كارمن الأستاذ لويس فنوا Louis Vaunois :

حضرات القضاة ،

حضرات المحلفين ،

فى شارع مونترجو ، فى دار قديمة جميلة ، كانت تقيم من منذ عام وبضعة أشهر ، عائلة راضية سعيدة : الأب بورنيو ، وكل رواد سوق باريس يعرفونه ، فهو وكيل إحدى المحلات التجارية بشارع الصيادين ، يقصد اليه فى الساعة الثانية من صباح كل يوم ، يحبه الجميع وينادونه تحببا « شارلو » ويكفينى لاظهار ذلك العطف الشامل أن ألقى نظرة إلى هذه القاعة لأرى

جمهورا ، يكاد يكون كله من عمال السوق ، جاء إلى هنا يحمل لشارل بورنيو عواطف صداقته ومحبته .

ومدام بورنيو ، وكانت تساعد زوجها فى عمله ، تقصد اليه كل يوم فى الساعة الثامنة صباحا ، تعاونه فى البيع والشراء ، والأخذ والعطاء . فاذا ما عادا إلى المنزل ، وقد أضناهما العمل ، وأتعبهما المجهود ، وجدا بانتظارهما ابنتهما كارمن ، ذات الوجه الجميل والعينين الهادئتين المسالمتين ، تخفف عنهما باستقبالها الحار التعب ، وينسيان بجوارها مشاغل الحياة وآلامها .

وكانت كارمن بنتا صغيرة ، على قسط وافر من النباهة وسرعة الادراك . وأمامى دفترها الصغير ، الذى كانت تقيد فيه بعناية ودقة ماتصيبه ، وما تصرفه . . كانت طيعة ، خجولة ، تخشى من لا تعرفه ولا تطمئن إلى غريب عنها . . ولقد شهد امامكم جيرانها ، ووصفوا لكم مبلغ احتياطها وحذرها ، حين كان يدق الباب فى غيبة والديها . فلم تكن تفتح الباب لطارق ، إلا بعد أن تعرف من هو . ولكنها بقدر ماكانت تخشى من لا تعرف ، كانت تتودد إلى من تعرف ، وبقدر ما كانت تبتعد عن الغريب عنها كانت تتقرب إلى المعروف لها . لقد كانت كارمن بورنيو القبس المضىء فى هذه الدار الفرنسية ، والنعمة الشاملة لشاغليها .

فما الذى بقى من كل هذه السعادة ؟ . . . . فى مقبرة بلادهم ، فى رمال تلك المقبرة ، صليب صغير أبيض اللون . . . .

هذا هو ما فعلته جنكا كوريس ! ! !

هذه الدار التى لأناس منا ، هدمتها على أصحابها امرأة غريبة عنا ، امرأة لفظتها بلادنا مرة ومرتين ، وكان يجب أن لا تكون بيننا . . . . ولكن المرأة تذهب ، والمصيبة تبقى ولا تُنسى ! !

من هى جونكا كوريس ؟ ! !

لا أريد أن أقول شيئاً لم يرد ذكره بأوراق التحقيق الموجودة أمام

المحكمة ! اننى أجد بين تلك الأوراق مستندات من بونتواز ، مستندات لها قيمتها ، ولها أهميتها . فماذا فيها ؟

فيها أن جونكا كوريس سرقت ، في مدينة هلفيسيا أشياء مختلفة من بينهافضيات كثيرة ، ثمانية وثلاثون ملعقة ، وتسع وثمانون شوكة . وفيها انها اعتادت السرقه ، وانها حين كانت خادمة ، كانت تسرق مفاتيح مخدومها أنى وجدتها وإنها استطاعت بفضل ذلك أن تمتلك مجموعة كاملة لمفاتيح مختلفة . ومن يدرى ؟ فلعل أحد تلك المفاتيح هو الذى استعملته لتدخل منزلبورينو ، فى يوم ٢ يوليو المشئوم .

وهى - باعترافها - كانت تنتمى إلى عصابة دولية خطرة . وكان زعيم العصابة ، وهو رجل انجليزى يدعى كوكرين ، عشيقها . وكانت تكلف مرارا بارشاد أفراد العصابة وقيادتهم .

هذا ماتجدونه فى مستندات بونتوار . وتجدون فيها أيضاً ، أن جنكا كوريس كانت حاملة ، على وشك أن تضع ، فطلبت نقلها إلى المستشفى ، ثم فرت منه بالرغم . . . . من تقدم حملها .

وبعد الوضع ؟ ماذا فعلت بوليدها ؟ . . . . تركته لملجأ اللقطاء !!

فجونكا كوريس إذاً لصة ! ! تلك هى الناحية الأولى من خلقها

أما الناحية الثانية . . فجونكا كوريس مومس فاجرة ! !

انهاتتصيد زبائنها من المترو . ففى المترو تعرفت بالمدعو بيلى ، وأصبحت عشيقته ، ثم لم تلبث أن سرقته بدل المرة مرات . فقد استمرت تدخل مسكنه بعد أن قطع صلته بها ، واتخذ له عشيقةغيرها . كيف كانت تدخل منزله ؟ لم يوصل التحقيق لكشف ذلك السر ، ولكننى لا أشك فى أنها كانت تستعين لذلك ، بمفاتيح مصطنعة .

وكانت تتصيد زبائنها من المطاعم ، وبالأخص من مطعم ديبون ، بالحى اللاتينى ، ذلك المطعم الذى اتخذ شعاراً له « عند ديبون كل شيء حسن »

هى أيضاً من هذا الشعار ، برنامجا لها Chez Dupont tout est bon ، وكأنى بجونكا كوريس قد اتخذت

وكانت تتصيد من دور السينما . . . فنى سينما جومون تعرفت بمسكوفيشى ذلك الأسود الجميل ، الذى أخذ يستدر مالها ، بعد ان صرف عليها ماله . وقد سُمعت أقواله فى التحقيق ، وهو يصفها بأنها فاجرة ، فاسدة الخلق ، كذوبة على الاخص . وهو أقدر من غيره على وصفها الوصف الصحيح .

فهى إذا مومسة ، وهى أيضاً لصة تحتك بأحط أنواع بنى الانسان . فمن عشاقها جربى ، ذلك النصاب الأشهر الذى يشترى البضائع ، ولا يدفع لها ثمنا ، ويبيعها بابخس الأسعار مادام يقبض الثمن نقداً . ومن أصحابها جيراردان ، اللص الذى أُخرج من السجن ، لتسمع شهادته فيها . ومسكوفيشى الذى مر ذكره ، وغيرهم وغيرهم من رواد الفنادق المشبوهة ! ! . . وأصدقاؤها ؟ ان منهم آجون ، المحكوم عليه فى جريمة هتك عرض ، ومنهم عصابة النصب بيرنجيه ، ونيفه وما بيل وتوبيليه وسواهم . . .

ولنضف إلى ذلك كله ان جونكا كوريس تحذق وسائل التخفى عن أعين البوليس . فهى تخفى مسكنها ، وتخفى شخصيتها . فلها ثلاث شخصيات مختلفة . وهى تقول إن لها ابناء ثلاثة ، وهو مالم تتبين صحته على وجه التحقيق . وهى تكذب فى كل مناسبة ، ولا تشعر بالخجل إذ تكذب ، كما لاحظتم ذلك اثناء التحقيق . وهى تفر ، كلما وَجدت للفرار سبيلا . هربت من مستشفى بونتواز ، كما قلت لكم ، وهربت مرة أخرى فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، حين ضبطها البوليس تحرض المارة على الفسق وساقها للمركز .

وتقول أوراق التحقيق إنها بالرغم من وجود حارسين من البوليس بجوارها ، استطاعت ان تتصل بعشيقها جربى ، فى الممر الموصل لغرفة التحقيق ، وقد اثبت القاضى الواقعة فى محضره . وفى مساء ذلك اليوم نفسه فتشت قبل دخولها السجن ، فوُجد معها موسى وأشياء أخرى لم تكن معها

من قبل ، وليست مما يباح ادخالها السجون ، ووجد معها وريقة صغيرة ، ابتلعتها بخفة ، وقالت لحراسها بشماتة : « اما هذه فلن تأخذوها » .

هذه بعض أخلاق جنكا كوريس !!

وهى ذكية ، لأحد ينكر ذكاءها . وهى ذات ارادة حديدية ، وقدرة مدهشة على التلفيق ، ومهارة فائقة فى التأثير والاغواء والاقناع . وكل هذه لم تفدها الا فى عمل الشر . انها ذات مقدرة فائقة فى الايذاء وآية ذلك واضحة فى رأسها ، ذات الجبهة المنخفضة ، وفى يديها الغليظتين كأنهما أيدى دابة مفترسة ، وتلك القبضة القوية ، القبضة التى تستطيع ان تخنق !!

هذه هى المرأة التى استفادت حتى الآن من كرم الفرنسيين ، هذه هى كوريس ، التى تدعى انها صربية ، والتى وفدت علينا ، على كل حال من بعيد . هى ربيبة حياة جبلية قحطة جدباء ، قدمت فرنسا بغريزتها الهمجية ، وبشهوتها الجامحة . سرقت ، فاستعملت معها المحكمة الرأفة ، ومادرت ، ان وضع الندا فى موضع السيف . . . مضر ، فقد عادت للسرقة . وصدر ضدها حكم بالنفى ، وحكم ثان بالنفى أيضاً وحكم ثالث يحرم عليها الاقامة بباريس ، ولكنها ، رغم كل ذلك ، بقيت فى فرنسا حيث استطابت الحياة . وحكم عليها مرتين لبقائها بفرنسا ، ومرة لعدم تركها باريس ، ولكنها ظلت مع ذلك حيث هى ، تعيث فسادا ، وترتكب السوء ، وتزيد فى كل مرة عن التى سبقتها ، حتى تدرجت من السرقة ، إلى القتل .

قدروا مسئوليتكم ياحضرات المحلفين قدرها ، ودعونى أقولها لكم فى اخلاص وصراحة ، ان مسئولية محكمة بنتواز فى هذه القضية الكبيرة جلية . هى مسئوولة لانها حكمت حكما خفيفا ، ووكيل النيابة مسئوول أيضاً ، لانه لم يستأنف ذلك الحكم ، ومحكمة باريس مسئوولة هى الاخرى ، لانها لم تحكم بعد ذلك الا بشهر ، ثم شهرين ، سرعان ما انقضيا واستردت جونكا كوريس حريتها . وأنتم ترون كيف استغلت تلك الحرية ، وكيف اظهرت عرفانها

لجميل قضاتها . لقد سبت قضـاء فرنسا فى كتاباتها ، وسرقت ، وقتلت . وستكون مسئووليتـكم ياحضرات المحلفين أشد هولا إذا عفوتم ، فستعود هذه المرأة إلى السرقة ، وستعود إلى القتل .

أنها خطوة واحدة هى التى تفصل بين القتل والسرقة . فجونكا كوريس لا تملك مالا ، وعشيقها جربى قد أفلس ، فكتبت له شيكا بغير مقابل ، ولابد لها من المال تودعه بدل المقابل . تصيُّدها على أرصفة الشوارع لايجديها ، ولا يكفيها . فلابد لها اذاً من أن تسرق .

ذهبت الى محل تجارة المسيو بورنيو لتطمئن الى وجوده وزوجته به ، ولـكى تبعد عن نفسها كل شبهة ذكرت لها أنها ذاهبة الى سانت اوستاش لتقابل جربى عشيقها ، ثم أسرعت إلى مسكن بورنيو ، وقد ضمنت ان كارمن هناك وحيدة . وهناك ، جعلت كارمن تفتح لها الباب ، ثم استبعدتها بأحدى الحجج التى لم تعرف . ولـكن كارمن عادت فضبطتها متلبسة بسرقتها . عند ما أحست جونكا كوريس بانفضاح أمرها ، وهى التى قد حكم عليها مرتين بان تبارح الديار ، وهى التى تخاف العدالة الفرنسية وتخاف السجن ، خاطرت بكل شىء واعتزمت أن تتخلص من تلك الشاهدة الوحيدة . أخذتها إذا معها . . . سيتساءل أمامكم لسان الدفاع وشيكا ، عن كيف استطاعت أن تستدرجها ، ويقول لكم إن هذه كلها فروض ، يصعب تصديقها .

لست والله أدرى ! فليس الادراك عادة من الأمور السهلة ، وكثيرا ما يعوز الضحيةالمنطق ، وكثيرا ماتكون الحقيقة أغرب من الخيال وأبعد ما تكون عن التصديق . ولـكن الوقائع أمامنا تتحدث ، والمناقشة لا تجدى . والمنطق جميل حقا فى المسائل القانونية ، ولـكنه يخطىء غالبا ، إذا أردنا اخضاع الوقائع له . ويقول أحد الفلاسفة إن التفكير مقبول ، ولـكن لا شىء أغبى من الوقائع .

وعندى هنا واقعتان :

الواقعة الأولى : إن جونكا كوريس قد ذهبت فعلا إلى مسكن بورنيو .

الواقعة الثانية : إنها ذهبت إلى غاب بولونيا !

وكلا الواقعتين قد ثبتتا ثبوتا قاطعا !

وإذاً ؟

لا أريد أن أفسر ، ماتستطيع جونكا كوريس وحدها أن تفسره ، لو أرادت . ولكنها لا تريد . فلنسلم إذا بالوقائع بغير زيادة .

فالشاهدان اسرائيل ودومون قد نظرا جونكا كوريس فى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢ يوليو فى المنزل . أكدا ذلك مرارا ، وباخلاص مؤثر . وحين نبههما حضرة الرئيس الى خطورة شهادتهما ، عادا الى توكيدها ، ولم ينقصا منها حرفا .

وثبت أنه كان بغرفة المسيو بورنيو ثلاثة آلاف وستماية فرنك ، من الأوراق ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، وشهد الشاهد لويس أنه لاحظ عند عودة جونكا الى مكتب جربى ، أنها كانت تحمل أوراقا كثيرة ، من ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، لم تكن تمتلكها عند مطلع النهار .

أما فيما يختص بذهابها لغاب بولونيا ، فلدينا الدليل القاطع الذى جاءنا به العالم الكبير المسيو بيل . فقد فحص الوحل الذى وجده بنعل جونكا كوريس ، فوجد به نفس التكوين المعدنى والنباتى الذى وجده بنعل ضحيتها كارمن ، وكلاهما يتفق فى تكوينه مع التراب الموجود بأرضية المكان الذى عثر على الجثة فيه .

هذا الدليل العلمى ينهض بمفرده ، ولا يحتاج لما يقويه .

ولكننى أضيف إلى ذلك ان الجريمة تحمل توقيع جونكا كوريس ! أى نعم ! لقد وقّعت جونكا كوريس ، بامضائها ، على جريمتها . فهى جريمة مومس ، رُتّبت مناظرها لتضليل العدالة .

أو تعرفون ماهو الاسم الذى أطلقه الجمهور على الطريق الضيق الذى ارتكبت فيه جنكا كوريس جريمتها ؟ . . ممر المومسات ! وحراس الغاب يقولون لكم إن هذا الاسم لم يطلق على ذلك الممر عبثا . وجونكا كوريس ، المومس ، تعرف ممر المومسات حق المعرفة ! ! لقد أخذت ضحيتها إلى تلك الجهة لتقتلها ، ثم لتحاول القاء الشبهة على احد الوحوش الانسانية . فبعد ان خنقت الفتاة ، رتبت المنظر كما شاءت ، وشاء لها خلقها . فخلعت عن الجثة لباسها ، وغطتها بمعطفها . أليس من حقى ان أقول إن الجريمة تحمل امضاء فاعلها ؟ فالمومس وحدها هى التى تستطيع ان تفكر مثل هذا التفكير

نعم . لقد ذهبت جونكا كوريس الى غاب بولونيا . لقد قال دانتون إن الانسان لا يحمل وطنه بنعل حذائه ، ولكنكم قد رأيتم انه يحمل دليل إدانته بذلك النعل . فقد حملت جونكا كوريس الوحل الذى يتهمها ، ولا ينفع فيه أى انكار . ولو لم يُوجد هذا الدليل العلمى ، لكفى بالدليل النفسانى المستنتج من طريقة ترتيبها للجريمة .

إن هذه الجريمة تجرح فينا كل إحساس طبيعى . لقد تصرفت جونكا كوريس تصرف الحيوان المفترس . استعملت قوتها الهائلة ، ضد مخلوق ضعيف ، لا يملك دفاعا . قتلت أضعف المخلوقات ، وأظرفها ، وأصغرها .

وإذا كانت قد استطاعت أن تأخذ كارمن بورنيو الى غاب بولونيا ، دون أن تصرخ ، أو تستغيث ، فما فى ذاك أى غموض . إن كارمن لم ترها إلا مرة واحدة ، وكانت تخافها ، وتخشى جانبها . وكانت كارمن مريضة ، منهوكة القوى ، لاتزال فى فراشها عند ماطرقت عليها جونكا الباب .

مسكينة كارمن الصغيرة !! بل مساكين والداها اللذان عادا وقت الظهر فوجدا الدار خالية من زينتها . أين كارمن ؟ أين ذهبت ؟ وبمفردها ؟ لا . يستحيل . بحثا عن ابنتهما طويلا ، وأخيراً قال أحد الجيران أبحث عن

نقودك فقد تكون يد اللص قد امتدت اليها ؟ فتح بورنيو درج مكتبه فاذا بالمال قد سرق . ولكن ماقيمة المال وكارمن لم توجد ؟ لقد أُخذت إذا لكى لا تُكتشف السرقة . لقد اختفى المال واختفت الابنة . اختفت ؟ لا ، بل قُتلت . لقد شعر الأب المسكين ، فى لمح البصر ، بهول مصيبته . خف الى البوليس ، وخف الى النيابة ، وذهب لكل مكان ، وقصد كل وجهة ، وفى العصر حملته قدماه الى المشرحة فوجد ، وكأنه لايزال فى كابوس فظيع ، وجد جثة كارمن .

ومن تلك اللحظة ، والأم المسكينة ، كلما وجد النوم الى جفنيها سبيلا رأت فى منامها ابنتها الصغيرة كارمن ، فتستيقظ فزعة وجلة ، تنادى ابنتها ، ولا من مجيب . وقد أصابها مرض عصبى ، يهد فى كيانها ، وينهكها . لقد قضى على هذه المرأة المسكينة . ماتت ابنتها الوحيدة . وليس لها سواها ، ولم يبق لها منها ، هى التى كانت كل سعادتها ، الا ذكريات بسيطة كهذا الخطاب الذى بين يدى ، والذى تقول لها فيه ، بخط جميل رشيق ، كلمات كالتى يكتبها لكم أولادكم : « اقبلك بكل قوتى ، إبنتك الصغيرة ، كارمن ، التى تحبك من كل قلبها » .

هذا . . !! ولاشىء بعد هذا !!

لم تعد ابنتها بجوارها ، لن تراها بعد الآن أبداً . أبداً . ولن تصلها منها خطابات صغيرة ، كهذا الخطاب .

إن جريمة جونكا كوريس ليس لها مايبررها !! أتستحق عطفكم لأنها امرأة ؟ . . لا . فأن مما يزيد جرمها فظاعة ، إنها امرأة ، وإنها أم ، وإن لها ولداً ، واحدا أو أكثر . . . كيف يجوز لها أن تطالبكم باحترام الامومة فيها ، وهى التى خنقت ابنة غيرها ؟

سوف تحكمون بادانتها ياحضرات المحلفين ، وكل الأسباب تدعوكم لذلك . ستحكمون باعتباركم رجالا على امرأة لها من الرجل قوة العضل ،

وغلظة اليدين ، وهدوء الفكر ، وقوة الارادة ، وليس لها من المرأة إلا حذقها فى الكذب ، وقدرتها على الغش ، وخداعها ، وقوة اغرائها ، وفسادها . . . وستحكمون باعتباركم فرنسيين ، على امرأة أجنبية خطرة ، لو أنها احترمت قوانين بلادنا ، وخضعت لأحكام بلادنا ، لما بقيت لحظة فى فرنسا ، ولما قتلت ، داخل حدودنا ، فتاة فرنسية صغيرة . وستحكمون باعتباركم أرباب عائلات وآباء أطفال ، على قاتلة الأطفال . وستحكمون ، لأنكم رجال أشراف ، على المومس المعدومة الشرف . وستحكمون باعتباركم تجاراً ورجال أعمال ، على اللصة النصابة . .

إنكم قضاة ، فلا تصغوا لصراخ الحيوان المفترس الذى يستغيث ، بل استمعوا الى بكاء هذا الأب ، والى أنين هذه الأم ، وقد أصبحا وطعم الموت فى كل مايحيط بهما ، ماداما قد فقدا ابنتهما الوحيدة . إنه لم يعد لهما سند فى الحياة ، إلا انتظارهما لعدلكم .

القتل بدافع الشفقة . ؟!

قضية ريشارد كوربت . (محكمة الفار جلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

ندر أن تعرض على المحاكم قضية كهذه القضية : ابن بار يقتل أمه التى يحبها ، فى ساعة حنان وشفقة ، لأنه رآها تتأوه وتتألم من مرض عضال لايرحم ، ولاأمل فى شفائها منه . قضية لم يقو أغلب شهود جلستها على ضبط عواطفهم فسالت دموعهم مدراراً . ولم يقدر المحلفون على اخفاء شعورهم فأغمى على بعضهم وفقدوا وعيهم .

أما الابن المتهم فانجليزى الأصل ، فرنسى بالتجنس ، أحب أمه أخلص الحب ، وحاول جهده أن ينجيها من دائها العضال واستعان بكل وسائل العلاج الممكنة ، وبكل الاختراعات الحديثة ، وحين يئس الأطباء الفرنسيون من شفائها ، استقدم لها اختصاصيا انجليزيا ذائع الصيت ، ولكن الاختصاصى الكبير أيد رأى الأطباء الأول وأكد أن لا أمل فى الشفاء ، بل هو مستحيل .

عند ذلك ضاقت الدنيا على رحبها بالابن المسكين ، فعول — ذات مساء — أن يخلص أمه من آلامها . سقاها مخدرا ، وشرب منه جرعة ، ولما أغفت ، تناول مسدسه وأطلقه عليها عن كثب وهى نائمة ، فقضت نحبها دون أن تستيقظ أو تشعر . وثنى بنفسه وكاد الموت يدركه هو أيضاً لولا أن الطب الذى عجز عن انقاذ أمه ، لم يعجز عن انتشاله هو من براثن الموت

فلما كان يوم المحاكمة ، قال له رئيس الجلسة : «أأنت تدرك يا كوربيت أنك تحمل وزر أكبر جريمة يعرفها قانون العقوبات : جريمة ليس لها مايبررها ؟ هل فكرت فيما يؤول إليه أمر الانسانية لواعتنق الناس جميعاً مبادئك ؟ هل قدرت كل ذلك ؟ ان الحياة الانسانية سر رهيب ، لم يدرك كنهه . فماأدراك ان أمك لم تكن لتشفى ؟ »

فكان رد كوربيت : « هـذه مسألة عقيدة دينية نختلف فى أمرها .

وقد قال العلم كلمته الأخيرة ، وقرر أساطين الطب بأنه لم يعد فى مقدورهم نجاة أمى،ووجدتها أمامى،تعانى آلام الموت وليس فى مقدورى أن أعمل شيئا من أجلها ».

وشهد الطبيب الشرعى الذى تولى تشريح الجثة والكشف على المتهم عند القبض عليه،بأن سرطان الأم كان متقدما لدرجة لم يكن يتوقع لها أن تعيش إلا بضعة أشهر ، وان حياة المتهم كانت فى خطر وانه لم ينج من الموت المحقق إلا باعجوبة .

وتولى الاتهام وكيل النائب العام توماس فقال :

لم تجر العادة بأن نرى على هذا المقعد متهمين ، أقل مايقال فيهم ، إنهم قد استحقوا عطف الجماهير عليهم .

لذلك عظمت حيرتى ، إذ أقف لأطلب منكم أن تقضوا بادانة شاب ارتكب جريمته فى ظروف خاصة ، دعت أغلب الناس لأن يسألوا أنفسهم ، أو لو كانوا هم فى مركزه ، وعاشوا الساعات المضنية التى عاشها بجوار سرير أمه ، أفما كانوا يقدمون كما أقدم ، على ارتكاب الجريمة التى ارتكبها ؟

حضرات المحلفين ،

ان الأمانة المعلقة فى عنقكم قد وصلت اليوم إلى أقصى حدود الدقة ، انكم وأنتم أبناء الشعب وقضاته ، مطالبون ، أكثر من أى وقت آخر ، أن تسموا بأنفسكم فوق العواطف الشخصية ، وأن تقدروا حقوق المجتمع الأزلية ، التى وضعها بين أيديكم وعهدبها إلى ذمتكم ، والمصالح الحيوية التى وكلكم للدفاع عنها .

لا أظن ان أحداً قد تألم بقدر ماتألمت ، أو انقبض قلبه بقدرما انقبض قلبى ، لمصاب هذا الابن ، الذى شاهد أمه تنازع فى أيامها الأخيرة ، وأحب

قبل أن أسترسل فى مرافعتى أن اطمئنكم ، ان ممثل الاتهام المتشرف بالوقوف أمامكم ، لا يطالب فى هذه القضية بعقوبة قاسية

لقد صدّق المسكين ان أصواتاً داخلية تحدثه ، فارتكب جريمته ولاقى جزاءه فيما ارتكب .

لقد صدّق المسكين ان أصواتاً داخلية تحدثه ، فطعن طعنته ، لأن نفسه الضعيفة كانت قد سولت اليه ، وأقنعته بأن من الطبيعى ، ومن المعقول ومن الضرورى أن يهب الموت لتلك التى وهبته الحياة .

انى أكرر لحضراتكم القول بأنى لا أسعى للحصول على عقوبة . لست مدفوعا بأن جريمة ارتكبت ولا بد لها من جزاء .

ان فكرة اسمى من ذلك ، فكرة أهم من ذلك تدفعنى ، ولا . قبل لى على ردها . انى أطلب منكم حكما بالادانة ، ليتقرر فى الاذهان ، ويظهر للعيان ، ان الاقدام على هذا العمل يؤدى لمسئولية جنائية .

انى أريد أن أتناقش فى هدوء ، مبتعدا عن كل شهوة ، متجردا من كل بلاغة ، تسيطر على فكرة واحدة ، ويدفعنى حب العدالة وحب الحقيقة ، الذى يحمله كل منا بين جنبيه .

أيكون من الجائز ، فى هذا الزمن الذى ترفع فيه من كل صوب ، وفى كل يوم ، أصوات الذين ينكرون على الهيئة الاجتماعية حق اعدام القتلة وسفاكى الدماء ، أقول أيجوز أن يطلب منا أن نعترف بهذا الحق للفرد الواحد ؟

وذلك ـ مهما كانت الظروف ـ فيما عدا حق الدفاع عن النفس أو الغير .

تأملوا طويلا ، وفكروا مليا ، أترضى عدالتكم بأن تضنوا بحياة أكثر الناس اجراما وأكثرهم فسادا وخطرا ، لأنه يجب أن لا يقتل الانسان أخاه الانسان ، وأن تقبلوا ـ بغير رقابة إلا رقابة الضمير ، وبغير ضمان إلا ضمان العقيدة ـ أن يقتل الابن أمه ، والأخ أخته ، والزوج زوجته والصديق صديقه ؟

ما أظلم هذا الباب الذى يراد فتحه على مصراعيه لأفظع أنواع الجرائم وأشنعها ! ! !

من الذى يميط لكم اللثام ، فى جميع الحالات المماثلة ، عن الدافع القوى ، والباعث الصحيح للجريمة ؟

أأنتم واثقون ؟ أأنتم موقنون بأن مصلحة الضحية وحـــدها هى التى حركت يد القاتل (المخلص !) ؟ وهى التى سيطرت عليه ؟

الحيطة الحيطة ! ! ! والحذر الحذر ! ! !

فما من شىء أكثر عدوى من المثل السيىء ؟ ولا أدفع للجريمة من عدم العقاب !

لقد قلت لكم إن واجبكم اليوم دقيق ، متناه فى الدقة ، وطلبت منكم أن تتجهوا بضمائركم إلى الصالح العام وحده .

إن الجماعة الانسانية قد أقامت بينها وبين الغرائز الضارة سدوداً منيعة ، وأنتم أحد تلك السدود ، بل أنتم أشدها وأقواها ، فأتوسل اليكم باسم الشعب الذى أنتم رسله أن تصمدوا للغرائز الشريرة وأن تشعروها بأنها لم تتحرر من كل ما يخيفها ، وبأنكم لها بالمرصاد .

لست أطالب بعقاب رجل . . . ولكنى أدافع عن قضية ، هى قضية الأمن العام !

ولست أهاجم رجلا . . . ولكننى أهاجم نظرية ، نظرية ضارة من بين النظريات الضارة ، نظرية فاسدة من بين النظريات الفاسدة . .

ولست أدخل المعركة أعزلا أو وحيدا ، بل أدخلها وبجوارى ، يؤيدنى ويشد ازرى ، كل الرجال ، العلماء ، والمشترعون والأطباء ، وقد سألوا أنفسهم ذلك السؤال الذى وجهته قضية كوربيت لنا ، ولضمير الانسانية !

أما المشترعون فقالوا : لا يُباح لأحد أن يقتل ، مهما كان الباعث على القتل ، اذ لا يمكن أن يُعترف لانسان بحق قتل انسان آخر .

وقال الاطباء إنه حتى فى الاحوال الميئوس منها لا يمكن لانسان مهما ارتقى علمه وفنه ، أن يجزم بأن الحياة لن تغلب الموت الذى يكاد يظهر محققا .

والكل متفقون على رفض كل مشروع وكل فكرة ترمى — مهما كانت الضمانات التى تحاط بها — إلى وضع حد لآلام المريض بقتله ، وان نفض الطب يده وفقد كل أمل فى الشفاء .

فهل تريدون أن تعهدوا لكوربيت وأمثال كوربيت بتلك الأمانة التى رفض الأطباء أن يحملوها ؟ .

***

لقد كانت أمه تحتضر ! ! فليكن . وكانت تستطيع أن تنتحر ! ! فليكن .
فهل انتحرت ؟ لا . . واذًا ؟

هل هو قتل أمه لأنها طلبت منه أو ألحت عليه ، أو رجته فى أن يقتلها ؟ لا . .

إذًا ؟ ؟

إذًا ، لقد أخذ على نفسه أن يقتل أمه لكى لا تتألم !

هذا هو لب القضية ، بل هذه هى القضية كلها .

امرأة تتوجع . . . امرأة تذوق من الألم ألوانا لا تطاق ، وأطباء قرروا بأنها لا محالة مائتة ، وأن لا رجاء لها ، وأن ليس أمامها إلا أشهر معدودات .

ولكن عواطفها الدينية ، أو تمسكها بالحياة ، ولعل هذه أكثر من تلك ، منعتها من أن تضع حدا لآلامها بالموت .

ولكن ابنها بجوارها ، يتألم لألمها ، مافى ذلك من شك ، فلست أعرف عاطفة تشق على قلب الانسان أكثر من أن ينظر ، مكتف اليدين ، قصير الحيلة ، احتضارا طويلا مؤلما ، للمخلوق الذى قد ربطت الحياة بينه وبينه بأواصر لا تنفصم .

هى أمه وهو ابنها ، وهبته الحياة ، ومنحها لها ، تتوجع ، وتتألم وتصرخ .

تتعذب ، وابنها يتعذب بجانبها عذابا لا قبل له به ، أشد وقعا مما لو كان هو المتألم .

ليس يتحتم أن نكون قد عرفنا أمه ، أو أن يكون لنا أبناء لنحس بصعوبة الساعات التى قضاها كوربيت .

كل ما يمكن أن يقوله لكم محاميه ، قد أحسسته فى قلبى ، فلست جمادا ولا قُدّ قلبى من صخر ، فأنا ابن ، وأنا أب ، وبين جنبىّ قلب آدمى ينبض .

قلت لكم إن أمه تموت تحت سمعه وبصره ، موتا بطيئاً ، مؤلماً ، مؤكداً ، وهو — كوربيت — يسهر بجوارها .

وفى ذات لحظة نبتت فى رأسه المتعب فكرة الجريمة المريحة . . . الجريمة المخلّصة ، التى يشتريها ويدفع ثمناً لها حياته أيضاً . فقتل أمه وشرع فى قتل نفسه ! !

لقد قتل ، لأن إنسانا قال له إن أمه لا محالة مائتة ! !

لقد قتل ، لأنه أحس بعجزه عن أن يرد لها الصحة أو يخفف عنها الألم ! !

وشرع فى قتل نفسه لأنه أدرك أنه قد أتى أمراً إدّا وارتكب جرما فظيعاً .

لقد أراد أن يستبق القانون ، فينال من نفسه بالعقوبة التى نص عليها القانون ! ! ولِم ذلك ؟ لأنه أدرك بعد مضى اثنتى عشر ساعة من جريمته شناعتها . .

* * *

ولكنه شفى ، ولم يمت ، فجاء الآن اليكم بعد أن فكر طويلا ، وبحث ملياً ، يبرر لكم — بلسان محاميه — جريمته .

لقد كان رجال اسبرطة ، فى ماضى الزمن ، يغرقون الضعاف والمرضى

والمعلولين من المواليد ، وكل من يدل نحف جسمه ، أو سقم مظهره على أنه لن يلقى فى الحياة المقبلة الاعناء ونصبا .

ولا تزال بعض الشعوب الهمجية فى أواسط أفريقيا ، إلى يومنا هذا ، تدرك ما تجلبه الشيخوخة من آلام ومتاعب ، فتلزم العجائز بأن يتسلقوا شجرة باسقة ، ويلتف الشبان حولها فيتناولونها هزاً وركزاً ، والشيوخ من فوقها ممسكين بالأغصان حذر الوقوع ، إذ الويل كل الويل لمن لا تقوى يداه الضعيفتان على أن تسنده ، فهو إن سقط فقد استحق الموت دهسا بالأرجل .

أوَ تريدون ، أيها الرجال المتمدنون ، أن تغرقوا أبناءكم ، أو تقتلوا شيوخكم !

أو ليس هذا هو الذى تفعلونه لو أنكم قبلتم نظرية كوربيت ؟

انكم لتعرفون أن صحافة فرنسا بل صحافة العالم أجمع تنتظر حكمكم ، لتتناوله بالشرح والتقدير ... وعند ذلك سيعرف الناس ، فى كل بيت حل فيه المرض ـ وأى بيت لم يدخله المرض ؟ ـ سيعرف الناس أن اثنى عشر قاضياً فرنسياً قد أيدوا جريمة كوربيت ، واعتنقوا نظريته ، وسوف يشعر المساكين الذين يرون بناتهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم ، تئن من مرض لا يرحم ، سوف يستمعون إلى دعوتكم لهم ، أن خلصوهن من آلامهن .

تذكروا ذلك الأثر ياحضرات المحلفين وقدروا مداه !

فكروا فى أى باب تفتحونه للجرائم الشنيعة !

إنكم تفتحون الباب وتبيحون أفعالا ليس لها مقتض .

من هو الذى يستطيع أن يقول ، ولا يخشى الخطأ ، إن موت المريض آت لاريب فيه ، ولا مفرّ منه ؟

ألم يسمع كل واحد منا أكثر من مرة ؟ ألم ير بعينيه مرضى أقعدهم الداء القتّال . وأيأس أطباءهم منهم ، فتركوهم لشأنهم ، ولكنهم استردوا الصحة

والعافية ، وعاشوا ، على حين طَوَى الموت أولئك الذين تنبأوا لهم ـ بطبهم ـ موتاً محققاً ؟

تصوروا . . أنتم الذين تحاكمون كوربيت عما كان يؤول اليه مصير هؤلاء ، لو أن أحد أقاربهم كان قدقضى عليهم بناء على مشورة أولئك الأطباء ؟

إن ذلك لم يحدث ولكنه سوف يحدث بعد الآن فى كل يوم . . . سيحدث غداً لو أنكم أقررتم كوربيت على نظريته ! !

واذكروا . . ولا تنسوا العدد الجرار من المجرمين الذين لن يترددوا فى ارتكاب القتل ليرثوا .

إن كل واحد منهم يستطيع أن يوفّق — وأى قطيع يخلو من شاة جرباء — إلى طبيب ينقده الجعل الوافر فيعطيه شهادة بأن قريبه الموسر لا يرجى له شفاء . أو ليسوا يعطون الآن شهادة بالمرض لكل صحيح البنية يدفع الثمن ؟

غداً يصبح من الأمراض الميئوس من شفائها ، عرق النساء الذى يشكو منه العم الموسر ، ووجع الظهر الذى ينتاب الخالة الغنية ، بل تصبح قضاء عليهم بالاعدام .

كل هذه نتائج جديرة بأن تزنوها قبل أن تجيبوا بلا أو بنعم ، على السؤال الذى سيطرح عليكم .

إن الإنسانية بأجمعها ، الإنسانية المتمدينة ستشعر غداً بهزة الحكم الذى ستصدرونه اليوم .

فكروا ، وأطيلوا التفكير فى نتائج حكمكم ، وخلصوا أنفسكم من جو هذه القاعة ، وتعالوا معى إلى القمم العالية التى أدعوكم لاستنشاق هوائها الصافى .

الحياة ؟ انها سر خفى لم يوفق عالم لاستكشاف كنهها بعد ، إنها نبع لم يكتشف مصدره بعد ، ولم يدرس مجراه ، ولم يُسْبر غور مصبه ، تظهر وتختفى

من غير أن يسيطر عليها إنسان ، أو يوجهها . . . إن الحياة مقدسة ، لاسلطان لأحد عليها ، ومن حاول أن يوقف مجراها بالعنف ، فانما يكذب على طبيعة الأشياء .

ولن تجدوا طبيبا استشير فى الأمر ، ولم يرفض بتاتا فكرة القتل حتى فى الحالات الميؤوس منها .

ولن تجدوا عالما ، ولن تجدوا مشترعا ، لم يرفع إلى المستوى الذى لايحتمل الجدل ، إن الحياة الانسانية مقدسة ، ولايجوز المساس بها .

وإذاً ؟

هل ستعطون حق الحياة والموت ، هذا الحق الذى يأباه القانون على العلماء ، والذى يشكو الضمير الانسانى من منحه للهيأة الاجتماعية ، هل تريدون أن تعطوا هذا الحق للفرد الواحد مهما كانت الظروف ؟ أوتريدون أن يستطيع المرء ، ارتكانا على أساس خاطىء أو مكذوب ، أن يقتل امرءا آخر ؟

إلى أى طريق تسوقوننا إذا ؟

إنى لأخشى أن نضيف إلى قائمة أسباب الجرائم — وما أطولها — سببا جديداً أقوى أثرا ، وأبلغ ضرراً .

٭ ٭ ٭

ان براءة كوربيت تؤدى لأخطر النتائج .

إنى أوجه لكم الحديث باسم الهيأة الاجتماعية التى أنتم وكلاؤها ، وباسم العدالة التى أنتم ممثلوها ، وأطلب منكم لاعقاب رجل ، ولكن ادانة فكرة جاحدة ملحدة ، فكرة خطرة ، خطرة على العدالة وخطرة على أمن الناس وطمأنينتهم .

سيقول لكم لسان الدفاع إنكم هنا لتحاكموا رجلا .. لا فكرة .. أجل . . . هذا حق . . هو رجل وليس فكرة !!

هو رجل قتل أمه والقانون يحكم عليه بالاعدام !!

إنكم حين تحاكمون هذا الرجل تقدرون فكرته ، وتزنون نظريته ، ومجرد إدخالكم لهذه النظرية فى حسابكم يجعلكم ، سواء أردتم أو لم تريدوا أنصارا لها ، أو قضاة عليها .

لندع عقوبة الاعدام جانبا ، فهى لا تدخل فى حساب أحد .

انكم ، إذا رفضتم الظروف المشددة ، وقبلتم الظروف المخففة ، تراوح الحكم الذى تستطيع المحكمة أن توقعه بين الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن خمس سنوات .

ولن تذهب المحكمة ، وهذه عقيدتى الراسخة ، الى أكثر من الحد الأدنى للعقوبة .

ولكنهم سيقولون لكم إنكم ، إذا قضيتم بالادانة ، أفلت تقدير العقوبة من يدكم ، وأصبح من حق المحكمة ، وصار فى مقدورها برغم الظروف المخففة أن تحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ذاك حق ، ولكن ! إن القضاة الثلاثة ليتتبعون أدوار هذه القضية بمثل تأثركم وتأثرى ، وبمثل اهتمامكم واهتمامى ، إنهم رجال مثلكم ومثلى ، قلوبهم تنبض كما تنبض قلوبنا .

من هو الذى يجرأ على اتهامهم بأنهم سيتصرفون كالآلات الميكانيكية التى لا تدرى ماهى فاعلة ؟ !!

ان الدفاع ليهينهم أشد إهانة لو ظن فيهم مثل ذلك .

إن عقوبة قتل الأب الاعدام

فاذا أجبتم بنعم فى السؤال الأول وبلا فى الثانى كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن خمس سنوات . إننى استميحكم عذراً لتكرارى القول ، ولكننى أريد أن أكون واضحا .

ولن أطلب اذا قضيتم بالادانة الا عقوبة السجن خمس سنين .

لقد قلت لكم ياحضرات المحلفين ، ولا أزال أقول ، إننى أريد القضاء على نظرية ، لا عقاب رجل .

فاذا حكمتم ، وإذا تقدمتم بعد الحكم إلى رئيس الجمهورية بالتماس بالعفو فتأكدوا انكم ستلقون من هذا الماثل أمامكم كل عون وكل مساعدة .

وكل ما أطلبه منكم فى الحاح ، هو أن تقضوا على الجريمة وأن تقولوا فى حكمكم إن من قتل نفسا يجب أن يحكم عليه .

إن متهم اليوم ليس ممن يحكم عليهم ، ولكنه أيضاً ليس ممن تبرأساحتهم .

فى انجلترا البلد الذى كان يمكن ان ينتسب اليه كوربيت فهو من أبنائه ، فى انجلترا حيث القضاء لا يُدخل العاطفة فى حسابه فى المسائل الجنائية ، فى انجلترا كانت جريمة كوربيت قد فُصل فيها من زمن وعلى غير الوجه الذى أطلبه منكم !

فهنا ، فى فرنسا ، لا يفكر أحد فى أن يدلى له بحبل المشنقة .

***

يحاول كوربيت ان يبرر فعلته بالقاء اللوم على جمود التشريع .

هو يسلم بأن من الخطر منح الأفراد الحق الذى أخذه لنفسه ، بقتل أمه ، ولذلك يقترح ، فى خطاب وجهه الى الصحف ، الشروط التى يجب على الحكومة أن تتخذها لاعدام المرضى الميئوس من شفائهم .

وخلاصة النظام الذى يقترحه ، هو أن يكون ذلك من حق المدير . . بعد الاسترشاد بلجنة طبية .

إن هذا النظام ، ياحضرات المحلفين ، متبع فى فرنسا ويجرى العمل به فى كل يوم .

وهو يؤدى ، بالرغم من كل الضمانات التى أحيط بها ، الى اخطاء يؤسف لها .

فالمدير هو الذى يأمر - بعد الاسترشاد بلجنة طبية - بايداع المجانين بالمستشفى المعد لهم .

ألم يدخل المستشفى مع شديد الأسف ، وبالرغم من كل الاحتياطات ، أناس متمتعون بكامل قواهم العقلية ؟

ذلك ونحن أمام مجرد الحجز ، واصلاح الخطأ يكاد يكون فى كل مرة ميسوراً !

ولكن تصوروا ، ياحضرات المحلفين ، حالنا إذا كان المطلوب هو اعدام المريض لامجرد حجزه ، عندئذ تدركون لماذا تأبى السلطات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار مقترحات كوربيت .

مجرد جواز الخطأ ، وخشية خلق أسباب جديدة لجرائم القتل ، تلك حجج كافية لعدم الأخذ بالنظرية الفاسدة التى لايجوز لكم أن تقروها .

* * *

إن العالم أجمع يتوقع حكمكم .

أستقولون للعالم اجمع إن محلفين فرنسيين قد قبلوا اليوم ماكان يقبله العالم قبل ثلاثة آلاف سنة ، وما يقبله شعوب أواسط أفريقيا المتوحشة ؟ استقولون للعالم أجمع إنكم تبيحون للانسان أن يقتل الآخر تحت ستار المرض ؟

هل ستقرون ، أمام العالم أجمع ، إنكم تعدون تشريع فرنسا ناقصا مبتورا ؟

انكم . . . إذ تنهضون بواجبكم . . . وتستلهمون ضمائركم ، وتفكرون أحراراً شرفاء ، أنتم ممثلو الشعب ، وهو القاضى الأعظم ، إنكم لن تسمحوا ، وهو مايطلبه منكم بالحاح قاض من قضاة الجمهورية ، لن تسمحوا بأن يقال بأن العدالة الانسانية شىء والعدالة الفرنسية شىء آخر !

وتولى الأستاذ هنرى برون Henri Brun الدفاع عن المتهم :

إن قضية ريشارد كوربيت المعروضة عليكم هى قضية ضمير ، طرحت على ضمائركم كقضاة ، ولم يسبق - فيما أعلم - ان عرض على محلفين قضية فى

مثل دقتها . إن العمل المطلوب منكم أن تزنوه قد املته عاطفة سامية ، يكاد يكون ادرا كها مستحيلا لولا أن الباعث عليه شعور بالشفقة والحنان .

لطالما دعيتم ، أنتم أو من سبقكم ، لتحاكموا سفاكين دفعهم إلى الاجرام الشهوة أو الثأر أو الغيرة ، أو ارتكبوا الجريمة بعامل من هياج وقتى . أما كوربيت فحالته ليس لها مثيل . إنه قتل أمه التى أحبها ، أمه التى وهبته الحياة مدفوعا بقوة خارقة من الشجاعة الروحية . قتلها ليخلصها من آلام فوق احتمال البشر ، آلام كان مصيرها أن تقودها إلى موت محقق ، لاأمل فيما عداه !

تلك هى ظروف القضية المؤلمة فى بساطتها ! !

أمثل هذه الشجاعة تستحق ، حتى مع تطبيق الظروف المخففة ، عقوبة السجن خمس سنوات ؟ لندرس القضية هادئين ، فاننى لا أشك لحظة فى أن جوابكم سيكون لا .

ستقولون لا ، ولن يغير من رأيكم مرافعة النيابة البليغة المؤثرة ، لن يؤثر فيكم قول حضرة النائب المترافع ، ليدخل التردد فى نفوسكم ، إنكم اذا برأتم سيقابل الجمهور ، فى فرنسا وفى البلاد الأجنبية ، حكمكم بالسخط والانتقاد الشديد .

إنى واثق من استقلال رأيكم ، مطمئن من أن أمثال هذه العبارات لن تدخل فى حسابكم ، فهى لاتليق بعدالتكم . انكم ستحاكمون المتهم وتصدرون قراركم فى هدوء ضمائركم التام . ولن تترك ظروف الحادث أو نتائجه أى أثر فيكم ، فلقد أقسمتم يمينا مغلظة على ذلك ولستم من الذين فى أيمانهم يحنثون .

لقد قال لكم حضرة النائب المترافع ليسهل عليكم الحكم بالادانة إن غرضه الوحيد فى هذه القضية هو أن يحصل على حكم بمبدأ ، واشار لكم من طرف خفى ، بل بطريقة واضحة ، إلى امكان التماس العفو . لقد بذل كل وسائله لتحكموا بالادانة ! !

وردى على حضرة النائب المترافع هو أن واجبه وواجب كل واحد

منا ، أن نبقى فى حدود هذه القاعة ، لانبارحها . وإنى أعد مطالبة المحلفين بأن يدينوا رجلا ليصيبوا مبدأ خروجا على حدود ذلك الواجب . وبعبارة أوضح إنهم يطلبون منكم خمس سنين أشغالا شاقة يتحملها هـذا المسكين كوربيت ، فى سبيل اقرار مبدأ ! ! أى كلام هذا ؟ ان الأحكام التى تصدر هنا لاتقرر مبادىء ، ومحاكم الجنايات لاتضع النظريات ولاتهدمها ، وانمـا جعلت لتحاكم أشخاصاً لاالتفصل فى نظريات . . . .

ولما لم يكن من الميسور أن نحـكم إلا على مانعرف ، فاسمحوا لى أن أقدم لكم المتهم ، قبل أن أشرح لكم تهمته .

ان كوربيت فى الثانية والعشرين من عمره . هو من مواليد مدينة كافايون ، جاء وهو فى الثالثة من عمره الى هيير حيث كان أبوه وكيلا لقنصلية بريطانيا . مات الأب فى مدينة مونبلييه عام ١٩٠٦ وريشارد فى السابعة فتكفلت به جدته لأبيه ، وأخذته معهـا إلى بلاد الغال . فلما بلغ التاسعة حضر مع أمه إلى دينون الحمامات ثم إلى هيـــير حيث أقام إقامة متقطعة من عام ١٩١٠ إلى يومنا هذا .

لقد كان مولده بأرض فرنسية ، من أم فرنسية . هو انجليزى الأب ولـكنه حين خـيّر اختار الجنسية الفرنسية ، وخدم فى جيش فرنسا ، خدم فى افريقيا واشترك فى حروب مراكش وعاد إلى بلده عام ١٩٢٦ وقد شهدله جميع رؤسائه أطيب شهادة .

ومعلومات البوليس عنه كلها ثناء على خلقه . حياة منظمة ، حياة جـد لاتشوبها شائبة . لم يكن يبارح منزله إلا نادرا ، يعيش تارة مع أمه وتارة أخرى مع جدته ، وهما كل مايملك فى هذه الحياة .

هادى الخلق ، رزين ، ليس فى تصرفه مايدعو لتوقع الحادث المفجع الذى جرى على مسرح الفيلا بريسيوزا .

كانت علاقته بأمه ، على الأخص ، مشربة بأرق عواطف الحنان والحب .

كان لها الابن البار ، المحب ، الممتلىء اخلاصا وبذلا . ولقد سمعتم مدام بويه ، وقد جاءت خصيصاً من جنيف ، لتحدثكم عن مدى عناية كوربيت بأمه . وعدد لكم الدكتور فالمير ، وهو الطبيب المعالج للأم ، التضحيات العديدة التى قدمها كوربيت لأمه وشهد الخدم بما رأوا وشهد القسيس بويه شهادة لخصها هو لنفسه فى تعبير يتركز فى الذهن فقال لكم « إنه كان مثال الأبناء البررة . . »

وأمامكم ، فى ملف القضية ، شهادة مدام كوربيت المسكينة نفسها ، فهى تتحدث فى خطاب منها إلى صديقة لها فتقول : « ان روجيه — وهو الاسم الفرنسى الذى كانت تدلله به — ان روجيه مرض حنون ، يعطف علىّ وأنا أسبب له متاعب جمة ، ولو أنه كان بنتاً لما خدمنى بعناية أكثر . »

ها قد عرفتم ماضى كوربيت ، وعرفتم على الأخص مدى حبه لأمه . فلننظر فى وقائع الحادث .

« فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ كان كوربيت فى انجلترا عند جدته ، ووصله خطاب من أمه تقول له فيه إنها مريضة من يوليو وإنها فى ألم شديد وأن الدكتور فالمير الذى استدعته قال لها إن الحالة تتطلب عملية جراحية عاجلة وختمته بقولها « إننى أكاد أجن فأجبنى تلغرافيا »

وهذا الذى أصبح فيما بعد السجين نمرة ٥٦ ، لم يجب ، ولكنه حزم أمتعته ، وامتطى الجو الى جوار أمه . وفى طريقه اليها مر على الدكتور فالمير وسأله فى لهفة : « ماالذى حدث يادكتور ، هل الحالة خطرة ؟ . . »
فقال له الدكتور : « لقد كنت أتوقع حضورك ، وقد أحسنت صنعا بالمجىء . »
ولكن الدكتور وقد رأى شحوب وجـــه كوربيت واضطراب نظراته ، صمت برهة ثم قال له : « لقد دعتنى اليها ، وفحصتها وذكرت لها حتى لا تقلق إن الأمر يتطلب عملية بسيطة ولكن الحالة فى منتهى الخطورة . إنها مصابة . . . . بالسرطان ! »

احتبس الكلام بين شفتى كوربيت ، ونظر فلم ير إلا الأفق الأعتم ، والمستقبل المظلم ، لقد انتهت أمه وسوف يدركها الموت ، بطيئاً ، مؤلما ، شنيعاً ، لامفر منه ، ولاأمل لها فى الشفاء . . . ولكنه تجالد ، وغلبته غريزة البنوة والبر بأمه ، فاعتزم أن يناضل الموت فى سبيل خلاصها .

طلب من الدكتور فالمير أن يستدعى الجراح الشهير مالارتيك وأسرع هو الى جوار أمه ، حيث وجدها فى فراشها وقد هدّ الالم قواها ، وتقلصت عضلات وجهها ، فأرتمى بين أحضانها ، وطوقته بذراعيها الشاحبين الهزيلين ، وبكت وبكى ، وكان تألمها لألمه ، أشد وقعاً من تألمها لألمها ، فنسيت آلامها لتفكر فيه وتطالبه وتستحلفه أن لايحزن وأن ينسى . وكيف ينسى كوربيت وقد وجد أمه وتلك حالها ، وشعر بحنانها وهى تغدقه عليه ، لآخر مرة . لقـــد تفانى فى خدمتها ، وأمضى الليالى ساهراً بجوارها ، يرعاها ويخدمها ، لايصيبه كلل ولايعتوره ملل .

وجاء الجراح الكبير مالارتيك وفحص ودقق ثم أعلن بأن السرطان متقدم لايجدى فيه مبضع الجراح . واستعان كوربيت بالراديوم ، ووضع أمله فيه ، فاخذ أمه الى إحدى العيادات مرة ومرة ومرات ، خيّل له عقبها ان حالة أمه فى تحسن فعاوده الأمل . . . . ولكن الى حين . فقد عادت لنكستها وكانت شديدة ، وكأن لهيب الحياة لم يرتفع إلا لينطفىء . واستحق السرطان مرة أخرى تعريفه الطبى : أورام خبيثة متجددة . . .

وهكذا تحدى المرض الخبيث مشرط الجراح ، ولم يعبأ بمفعول الراديوم ، وقال الطبيب المعالج بالراديوم إنه لم يعد فى المقدور عمل أى شىء ، وإن العلم قد قال كلمته الأخيرة .

لم يدر كوربيت وقد تملكه اليأس أى باب يطرق . قصد باريس وقصد لندرا واستشار أساطين الطب . وقيل له بأن من وسائل علاج السرطان الحديثة الأشعة الكهربائية المغناطيسية . فاشترى حزاما كهربائيا مغناطيسيا

وأرسله الى أمه . فاستعملته ولا فائدة . سأل الاختصاصيين فى أمراض السرطان بباريس ، وبجلاسجو وعاد الى هيير وقد فارقه كل أمل .

واقتربت الساعة .... لقد حاول كوربيت كل ماهو مستطاع ، وقد رأيتموه كيف جاهد وكيف اجتهد . طرق الأبواب فأوصدت كلها فى وجهه . وأقر العلم بعجزه ، ولم يعد فى مقدوره أن ينجده . لقد علم من الأطباء أن أمه مقضىّ عليها وأن المسألة لن تعدو بضعة أشهر تموت بعدها حتما ، وكل يوم جديد يضاعف شعورها بالألم .

استعان بالاسبيرين على آلامها ، ولكن الاسبيرين برغم مضاعفة كمياته لم يقو على اسكات صوت الألم ، واستعان بأدوية أخرى فلم تكن أقوى مفعولا .

والتجأ إلى الدكتور فالمير ليضع حدا لآلام أمه فصارحه الدكتور بأنه لم يعد أمامهم إلا المورفين .

المورفين ؟ . انكم لتعرفون جميعا أن المورفين مادة سامة ضارة تعاقب القوانين على تعاطيها . أو الاتجار بها بغير أمر الطبيب . فالمورفين إذاً خطر عام . وأمر الطبيب باعطائه . لمن لا أمل فى شفائه إنما هو تعجيل بالمريض إلى طريق الفناء

ماضرنا لو كنا نصارح أنفسنا الحقيقة ؟ ان المريض الذى يحقن بالمورفين انما يحث به ويساق سوقا بطيئا إلى النتيجة العاجلة التى اختارها كوربيت لأمه ...

بقى كوربيت فى الفيلا بريسيوزا وجها لوجه مع أمه ، يستمع مكتف اليدين إلى ألمها ، وينصت وهو عاجز إلى صراخها ، ويسمعها تنادى الموت ليخلصها من آلامها والموت لا يجيبها .

وفى يوم ٧ مايو بلغت الآلام بأمه حدا جعله لا يفكر ولا يتحول إلا بفكرة ثابتة تسلطت عليه : هى أن يضع حدا لآلام أمه .

شعر بهول الفكرة فخرج من الفيلا هاربا منها ، ولكنها تبعته ، ثابتة ، ملحة وانتصرت في النهاية بعـــد نضال عنيف . لقـد تسلطت عليه وأمدته بالشجاعة الكافية ليقضى على آلام أمه ، وعلى ذلك قر قراره .

أعطى امه جرعة كبيرة من دواء منوّم وتناول لنفسه مثلها ولما فعل المنوم فعله ، خلّص أمه من آلامها بطلق نارى فى الوجنة أطلقه عليها عن كثب ، فمرت من الحياة إلى الموت من غير أن تشعر .

وما كاد يفعل حتى فارقته شجاعته ، ولم تبق له قوة . وهو يصف بنفسه حاله فيقول : « فمشيت بضع خطوات عاثرة وأمسكت بالباب ، وخيّل إلىّ أن نمالا مثلجة تتسلق عروقى وتصل إلى شعرى ، ومشيت لا أعى وكأن حوائط المنزل تتحرك ، والأرض تدور بى . والأنوار الكهربائية تتضاءل ، وكل ما فى الوجود يختفى من أمام ناظرىّ . »

أضاع المخدّر وأضاع هول الحادث وعيه فسار فى الدار لا يلوى على شىء كالآلة الاوتوماتيكية ، فلما اشرق فجر يوم جديد واضاء ظلام تلك الليلة القاتمة ، سقط منهوكا ، ضعيفا ، مغلوبا على أمره . وحين عاد إلى وعيه ، تناول مسدسه وأطلقه على صدره ، ففقد صوابه ، وارتمى على السرير حيث كانت أمه راقدة ، وقد تخلصت من آلامها .

لقد كانت اصابة كوربيت خطيرة . حفت القلب واخترقت الرئة اليسرى واستقرت فى الظهر وكانت نجاته معجزة طبية هو مدين بها للعناية الفائقة التى لقيها بالمستشفى .

ومرت أسابيع وجاء دور النقاهة وكتب كوربيت إلى جريدة الماتان خطابا طويلا معنونا : « لماذا قتلتُ أمى ؟ » وظهر المقال فى ٢٩ مايو وهو مضموم لملف القضية . . إنه مرافعة مؤثرة فى صالح بعض ضحايا الأمراض القتالة يطلب هو أن يمنحها القانون حق التخلص من آلامها باختيار الموت .

ومن المهم أن تعلموا ياحضرات المحلفين أن هذا الخطاب الذى أعد

للنشر قد دفع كوربيت إلى كتابته شعور نبيل بأن يوفر على غيره ارتكاب العمل المؤلم الذى كلفه هو كل تلك الشجاعة وكل تلك الآلام . انه يطلب أن يكون فى تشريع المستقبل رحمة وأن يكون من المباح قانونا وضع حد لعذاب الميئوس من شفائهم . إنه فكر فى طول ما تعذبت أمه وودّ لو أن الهيأة الاجتماعية تعطى الموت لمن يطلبه ويستحقه .

لقد قاوم حضرة النائب المترافع الفكرة التى دعى اليها كوربيت ، لأنها ، كما يقول ، فكرة وحشية ، ولأن للحياة الانسانية حرمتها وقدسيتها ولان فى تطبيق هذه النظرية ما قد يؤدى لاساءة استعمالها .

وما بى رغبة فى أن أدخل مع حضرة النائب المترافع فى مناقشة بيزنطية تبعدنى عن موضوع هذه القضية ، فانى أريد أن أبقى فى حدودها لا أتجاوزها . ولكنى ألاحظ أن حضرة النائب مخطىء فى اعتباره توحشا فكرة قبلها المشرع وأقرها . أليس من المسلم به اننا فى فترة تطور كامل لأغلب الآراء الانسانية ؟ فما هو الذى يمنع المشرع ـ بعد أخذ جميع الاحتياطات اللازمة ـ ما الذى يمنعه ـ من أن يبيح تلك النظرية ؟ ولمَ الدهشة ؟

أو لم يكن الانتحار فيما مضى من الزمن معدودا من الأعمال الاجرامية التى تدعو للاستهجان العام ومعاقبة الحكام ؟ تذكروا أنه فى الأزمنة الماضية وإلى القرن السابع عشر ، وهو منا قريب ، كانت جثة المنتحر تحاكم ويحكم عليها وتجر على الأرض وتدفن ووجهها إلى أسفل ! ! أو لم يكن الشروع فى فى الانتحار إلى ماقبل الثورة الفرنسية ، وماعهدنا بها ببعيد ، يعد كالشروع فى القتل سواء بسواء ؟

أرأيتم مدى تتطور الزمن ؟ أرأيتم طول الطريق الذى قطعناه ؟ لم يعد الشروع فى الانتحار جريمة ولم تعد فعلة المنتحر مما يستحق الاستهجان ؟ !

ومن المسلم به ياحضرات المحلفين ان كوربيت لم يفعل الا أنه ساعد على تحقيق أمنية طالما أبدتها أمه . فأنتم تذكرون أنها ألحت ، أكثر من

مرة ، على بستانى الحديقة أن يستحضر لها مسدسا . فاذا كنا ، فى هذا الزمن ، لا ننكر على الانسان أن يقضى على حياته ، فهل الفرق كبير بين ذلك وبين أن نقر له بالحق فى ان يطلب من غيره الموت الذى يعجز هو عن الوصول اليه ، كما عجزت مدام كوربيت ؟

لا تقولوا إن مبدأ حرمة الحياة هو الذى يعارض نظرية كوربيت ! فان هذا المبدأ فى حالتنا الراهنة معناه الحكم على المصاب بالسرطان أن يموت موتا بطيئا ، فيه ألم وفيه عذاب . ولا يمكن التمسك بهذا المبدأ على اطلاقه ، فالقانون يبيح الاعتداء على حرمة الحياة بنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات فى حالة تجمهر تستعمل فيه الأسلحة .

لماذا ؟

لأن الهيأة الاجتماعية تدافع عن نفسها فى حالة الهياج ، فهى تخشى الألم وتقرر حينذاك أن لا حرمة للحياة الانسانية . فلماذا يحرم الفرد من حق الدفاع عن نفسه ضد الآلام إذا لم تكن له من حيلة غير الالتجاء إلى الموت ؟

إنك تخشى ياحضرة النائب من اساءة استعمال هذا الحق ! فهل لك أن تذكر لى مادة واحدة من مواد القانون تحول دون اساءة استعمال الحق ؟

ان فى هذا القدر كفاية ، وأخشى أن يجرنى البحث بعيدا . فلنسلم بأن الموت وحده ليس هو الذى يُخشى فمن الآلام ماهى أشد من الموت هولا وأفظع وقعا . ولقد أراد كوربيت ان يخلص أمه من تلك الآلام . أراد لها خلاصا سريعا كسكتة القلب التى نفضلها جميعا ـ إذا نحن خيّرنا ـ خاتمة لحياتنا ، عن احتضار بالسرطان بطىء ، مؤلم ، طويل .

هذا هو الذى خطر لكوربيت ، فحرام أن نسدل على فعلته ثوب الاجرام . إنه لم يرتكب جرما ، بل أدى عملا ينطوى على الشفقة والحنان ، دفعه اليه حبه لأمه . إنه لم يرتكب غشا ، ولم يقصد سوءا ، بل أراد رحمة وتذرع بالشجاعة .

لن تسووا بين كوربيت وبين السفلة والمجرمين الذين يستحقون العقوبة . لقد أبى الموت أن يقبله ، فلن ترضوا أنتم له السجن أو الليمان .

انى فى هذه اللحظة التى أترك فيها بين يديكم مستقبل هذا الشاب أتوسل اليكم ان تستدعوا أمام عدالتكم ، بقوة خيالكم ، روح أمه . إنها ستطلب اليكم فى كلمات هادئة أن تشفقوا بابنها كما أشفق هو بها .

افتحوا له أبواب السجن التى ظلت موصدة عليه خمسة أشهر . دعوه يخرج ، قبل غروب شمس هذا النهار ، ليستطيع أن يبادر إلى قبر أمه ويضع عليه الازهار .

***

وكان ماطلب الدفاع .

القتل بدافع الغيرة

عاشقان حالت ظروف الحياة دون اجتماعهما وهنائهما ، هل يدفعهما الحب لتفضيل الموت على الحياة ، والأقدام طوعا واختياراً على قتل نفسهما ؟ هـــذا هو البحث الذى أثاره الكاتب البسيكولوجى الاشهر بول بورجيه الذى فقدناه فى هذه الايام فى روايته التلميذ Le disciple ، تلك الدراسة التحليلية العميقة للنفس البشرية ، التى لم تترك زاوية من زواياها ، حتى فتشتها وكشفت عن خباياها .

وهذه الرواية ، على مافى موضوعها من غرابة ، ليست وليدة خيال الكاتب ولاهى من اختراعه ، بل هو قد اشتقها من صميم الحياة . جرت حوادثها ، وعاش أبطالها ، وعرضت وقائعها على القضاء فى بلدة شرقية هى قسطنطينية من أعمال الجزائر .

كان شامبيج طالباً فرنسياً فى الثانية والعشرين من عمره ، وسيم الطلعة ، واسع الخيال ، شغوفا بأبطال المغامرات ، خانه التوفيق فى تجارب حبه الأول فراح يؤلف فى الحب رسالة اسماها « التقسيم اللانهائى للقلب . »

تعرف فتانا ، فى عام ١٨٨٦ وفى مدينة قسطنطينية التى اتخذها موطناً له ، بسيدة انجليزية الأصل ، زوجة لمهندس فرنسى يعمل كمفتش عام بالسكك الحديدية . كانت تكبر شامبيج بعشر سنوات ، وكانت تقية ورعة ، حريصة على أداء واجباتها الزوجية ، متوفرة على العناية بطفليها ، تسعدهما وتسعد زوجها .

كانت محترمة من الجميع ، محببة اليهم ، لطهارة سمعتها ، وبعدها عن كل ما يريب . فما كان أحد يتصور أن لها بانسان علاقة إلا علاقة التعارف الاجتماعى البرىء .

وما زال ذلك اعتقاد الناس فيها ، حتى كان اليوم الخامس والعشرون

من يناير سنة ١٨٨٨ ، إذ عثر عليها ، فى غرفة نومها ، جثة هامدة ، . لا تسترها إلا غلالة رقيقة ، وقد اخترقت وجنتيها رصاصتان ، ووجد شامبيج بجوارها ، وقد نفذت رصاصتان من نفس المسدس من خديه هو أيضاً فتركتاه أقرب إلى الموت منه إلى الحياة .

وكانت دهشة . . . ولم يرد أحد أن يصدق أن لمدام جريل ، ذات الماضى المجيد ، علاقة غرامية .

وأفاق شامبيج من غيبوبته ، وماكاد حتى انتزع ضماداته وصار يصرخ : اقتلونى ، إجهزوا على ، لقد كنا متحابين ولم نتمكن من الفرار سوياً فأخذت منى وعـــداً أن أقتلها ، وأمسكت المسدس بيدها ، ورغبنا أن نفارق العالم خلال قبلتنا الأخيرة .

وجاء التحقيق فأيد روايته أو كاد ، وذلك بالرغم مما اكتنف التحقيق من صعوبات . فقد كان الزوج يأبى أن يصدق أن زوجته منحت هـــذا الحدث حبها ، وكانت الطائفة البروتستانتية ، التى تنتسب اليها الزوجة تؤيد الزوج فى دفاعه عن سمعة زوجته ، فتولى قسيس منها فحص أوراق القتيلة قبل أن تقع بين أيدى المحققين . وبنى الزوج وبنت الطائفة دفاعهما على أن القاتل قد أوقع المسكينة فى فخ وسقاها مخدراً ، ليغتصبها ثم يقتلها ثم يمثل بعد ذلك مهزلة الانتحار التى مثلها .

وكان ذلك مقبولا لولا أن جاءت المشاهدات المادية فأيدت رواية القاتل ودعمتها ، فقد وجد المحققون كل مافى المسكن مرتباً . فملابس القتيلة التى كانت ترتديها مطوية ، وموضوعة فى أماكنها بعناية ، كما تفعل المرأة المطمئنة حين تخلع ملابسها ، وفستانها مطوياً تحت غطاء السرير وكذلك قميصها ، ورباط جواربها وملابسها الداخلية كلها . ولم يوجد بجسمها أى أثر لمقاومة أو عنف . ووجد بيدها اليمنى أثار دماء مما قد يساعد على تصديق ماقاله القاتل من أنها أمسكت المسدس بيدها حين اطلاقه فلوث الدم يدها .

وظل أنصار القاتل والقتيلة فى مواقفهم لايتزحزحون ، ولا يقبلون عنها محيداً . وقدم شاهد كتابا بخط يمين الزوجة ، أكد الخبراء صدوره منها ، وأكدت عباراته حبها للقاتل وعلاقتها الأثيمة به . ألم تكن تقول له فيه : « . . . تعال وخذنى إنى لك فلا تشك فى حبى . . . . » ؟ فجاء خبراء آخرون من أنصار القتيلة يؤكدون أن الخطاب مزور ، وينفون صدوره منها ، ويقدمون على التزوير ألف دليل ودليل .

وكان انصارها ، كما قال قسيس القرية ، شهودا على فضلها فأقسموا ليدافعون عنها ضد كل دليل وضد البداهة نفسها .

قدمت القضية للمحكمة ، فى شهر نوفمبر من تلك السنة ، وفى وسط جو كله انقسام وكله عداء . وادعى زوج القتيلة ووالدتها بالحق المدنى ، وتقدم للدفاع عن المتهم نقيب محامى باريس إذ ذاك ، يؤازره ويعاونه محام ناشىء هو الاستاذ هنرى روبير ، الذى اصبح فيما بعد نقيبا لمحامى باريس وعضوا بالاكاديمية الفرنسية ، ومؤلفا يشار اليه بالبنان .

بدأ شامبيج يقص على المحكمة ، ويعرض على قضاته تطورات حب جنونى منقطع النظير ، مقطوع الأمل . قال بأنه لما جاء اليوم الذى اعتزم فيه الرحيل إلى باريس ليتم دروسه ، قصد إلى دارها يودعها ، وقدم إليها باقة ورد وأبلغها عزمه فقالت له : « نعم ، نعم . . سافر حالا » ثم بكت وبكى ، وارتمى كل منهما بين ذراعى الآخر ، وقالت « إن هـــذه حال لا يمكن أن تدوم . إنها مستحيلة ، لنفر سويا » واتفقت معه على الفرار ، وأخذ هو يبحث من جانبه عن النقود فلم يوفق .

قال له القاضى ، وهو يحاوره : « ألم تعترضك فكرة هذه الأم التى تريد ان تهجر أسرتها ؟

- إن فى الحياة ظروفا لا يقدر الانسان فيها ماهو فاعل .

- ولكنك إزاء أم تحب أولادها لدرجة أنها مرضت حين أصيبت

بفقد ابنها ، وأنت مع ذلك تدبر معها فى رباطة جأش وهدوء ، وسيلة هجرهم. ألا ترى وأنت قد درست طبيعة النفس البشرية ، أن ذلك ليس بالأمر الطبيعى؟

ـ إن فى علم النفس ، كما فى بقية العلوم ، أمورا لا تقبل التفسير . وعندى انها إذا كانت قد احبت أولادها لدرجة العبادة ، فانها كانت تحبنى لدرجة الجنون ، وقد كنت اشاطرها ذلك الحب . قد ترون ذلك أمرا غير عادى ، وانه لكذلك ، ولكنه الواقع ، ولا تطلبوا منى له تعليلا .

ـ أنت تقول إنك كنت فى حاجة لعشرة آلاف فرنك لتفر معها . وهذا المبلغ لم يكن لازما لهذه الدرجة ، فقد كان لدى مدام جريل ١٩٠٠ فرنك واسهم كانت تستطيع أن تبيعها .

ـ إن الرجل الشريف لا يستطيع ان يفهم مثل هذا الاعتراض .

ـ امعنى ذلك انك تأبى ان تخطف امرأة مستعينا بنقود زوجها ، ولكن ضميرك لا يؤنبك على قتلها ؟

ـ لم يكن المانع عندى أن النقود لزوجها ، بل لأنها نقود امرأة . ولما اجتمعنا يوم الحادث ، وقد بحثت عن قرض فلم أوفق ، نبتت لدينا فكرة الانتحار سويا . وقالت لى ، بعد لحظة تردد «فلنرحل» فأجبتها «فلنرحل» فقالت « يا للاسف ، ليتنا احضرنا الصغيرتين معنا ، حتى كنا نراهما مرة أخرى قبل أن نموت » . وكان المسدس بيننا ، تحت الوسادة ، فتناولته . فأردت أن انتزعه من يدها فقالت : « أنت جبان ، لقد أقسمت لى برأس أمك أنك بعد فضيحتى تقتلنى » ووضعت المسدس على وجنتيها وقالت لى « اطلق ! إنك تؤلمنى ، لماذا ترتعش ؟ عدنى بأنك سوف لا تجعلنى أتألم ، ولكن قبل ذلك قبلنى القبلة الأخيرة »

وكنت ارتعش لدرجة لم اتصور من قبل ان يرتعشها انسان ، فعادت ووضعت المسدس على صدغها ثم قالت « إطلق . . . لا . . . حاسب . إنه غير موضوع فى مكانه تماماً ، وأحسنت وضعه ثم قالت مرة أخرى : «إطلق».

واردت بعد ذلك ان اقتل نفسى ، وحاولت ، ولكنى لا أدرى ماحصل .

— ولكن الخبراء يقولون إنه من غير المعقول أن تكون مدام جريل قد أمسكت المسدس بيدها أثناء اطلاقه ، لأن يدها كانت تحترق .

— إنى أؤكد صحة ما قلت .

— ولكنك استطعت بكل هدوء أن تطلق عيارا ثانيا على مدام جريل ، فلماذا لم تأخذ كل هذا الاحتياط لنفسك ؟ فان إصابتك خفيفة .

— إن الرجل الذى يقتل امرأة لا يستطيع أن يتمالك أعصابه ، ومع ذلك فيكفينى أن ضميرى مستريح ، وأنه معى . فلست قاتلا ...

— ولكن الاتهام يؤكد أنك قتلتها .

— (بصوت مختنق) هناك أمر لا يمكن نكرانه ، وهو أنى كنت أحبها .

وتلا الرئيس خطابات من مدام جريل تدل على أنها كانت تحبه حبا جما ، ثم ختم استجوابه للمتهم بقوله :

— وعلى كل حال ، سواء أكنت قتلت مدام جريل لأمر فى نفسك ، أو لأنها طلبت منك أن تقتلها حتى لا تعيش بعد فضيحتها ، فقد تسببت فى إفساد امرأة محترمة ، وحرمت منها زوجها وولديها .

— هذا ما حصل . والكل يعتقد أن موتها فضيحة ، ولكنى أعتقد أنه بطولة .

— إن ابنتىْ مدام جريل سوف يُترك لهما ، عند ماتبلغان سن الزواج ، أن يقدرا تلك البطولة

وأراد شامبيج أن يلقى فى روع القاضى أن الزوج كان يعلم بعلاقته الأثيمة بزوجته ، ودال على ذلك بأنه فى ذات يوم ، بينما كان يتناول العشاء فى بيتهم ، أراد أن يدس فى يد الزوجة ورقة كتبها لها ، فلمحت ابنتاها

الورقة ، وأرادتا اختطافها ، وجرى ذلك كله تحت سمع الزوج وبصره !..

وجاء الشهود فلم يأتوا بجديد يذكر . وجاء الزوج الذى كان غائباً أثناء الجريمة ، فقص على المحكمة كيف تعرف إلى زوجته ، وكيف تحابا ، وكيف عاشا عشر سنين عيشة راضية هنيئة ، تجعله يفخر دائما بأنها حملت اسمه .

— لقد قال المتهم وأقاربه انكما كنتما على خلاف .

كل هذا غير صحيح ، لم يكن لنا إلا عيب واحد ، وهو أن دارنا كانت مفتوحة دائماً للجميع .

— إن من واجبى أن أسألك بعض أسئلة مؤلمة . يدعى المتهم أنك لم تكن تجهل حبه لمدام جريل .

— هذا محض اختلاق ، وهو فوق ذلك غير مفهوم ، إذ لو كنت علمت ذلك لما كان هناك ما يمنعنى من أن أطرده من دارى .

فالتفت القاضى إلى شامبيج وسأله :

— هل سمعت يا شامبيج ، فماذا تقول فى ذلك ؟

— اننى أمام شهادة معتدلة كشهادة المسيو جريل ، أرانى ملزما بالسكوت .

— ولكنك ادعيت أشياء نسبتها إلى المسيو جريل ، ورويت مثلا حكاية الورقة التى أردت أن تعطيهالمدام جريل وحاولت ابنتاها اختطافها .

— لقد ذكرت ذلك فى أقوالى ، وأنا أصر على ماقلت .

ثم استمر القاضى فى سؤال الزوج .

— أرانى مع الأسف مجبرا على توجيه سؤال جارح . إن المتهم يقول إنه اتصل بزوجتك فى يوم الحادث مرتين .

ولكن هذا لم يزعزع ثقة الرجل فى زوجته ، فكان رده :

— انها تكون إذاً إما فاقدة الوعى أو جثة هامدة . أما فى غير هاتين الحالتين فلم يكن فى مقدورها أن ترضى العار .

— ولكن المشاهدات المادية أثبتت ذلك .

وظل الزوج مع ذلك على ثقته :

— أنا لاأستطيع إلا أن أؤكد اعتقادى التام فى شرف زوجتى .

وتوالى الشهود . بعضهم يشهد بطهارة مدام جريل ، و البعض الآخر يشهد للمتهم بالشرف والاستقامة :

ثم ترافع محامى والدة القتيلة وزوجها فقرأ للمحكمة فقرات من كتاب ألفه صديق للمتهم من أحاديثهما سويا ، وأهداه اليه أظهر فيه ماعليه المتهم من خلق فاسد ، وخيال مريض . وتلا فقرات من خطابات القتيلة لأهلها وصديقاتها تدل لآخر لحظة ، على هنائها وسعادتها وعنايتها بابنتيها ، وشغفها بهما وسهرها عليهما ، مما ينفى عنها تهمة الحب المحرّم ، والرغبة فى الفرار بعيداً عن زوجها وأولادها .

وطالب فى ختام دفاعه استعمال الشدة « لأن القاتل لم يشعر بأى شفقة عند ماقتل تلك التى يبكيها الآن كثيرون . إنه لم يشفق عندما هدم هناء زوج مسكين ، ولم يقنع بذلك ، بل هاجمه فى أعز شىء لديه ، فى عرضه وشرفه . انه لم يشفق عندما حرم بنتين عزيزتين من أمهما ، وعند ما حاول أن يحملهما طيلة ماتبقى لهما من العمر ، عبء اتهاماته الباطلة . . انه لم يشفق على أحد فليس له أن يطالب بشفقة أحد .

وكذلك فعل النائب العام ، فقد ناقش رواية المتهم ، وبيّن باطلها . وكم كان مؤثراً حين التفت إلى المتهم وقال له :

— خيانة الصداقة ، جريمة ترتكب فى الخفاء ، تدل على منتهى النذالة والحقارة ، وأنت مع ذلك تسميها بطولة !! أنتم يامن ذقتم الموت فى سبيل الوطن ، وفى سبيل المبادىء النبيلة . إنكم لم تعودوا شيئاً مذكورا . افسحوا الطريق

لهـذا الغر الفاسق الذى يقتل امرأة ، ويُخطىء نفسه . ان كانت نفسك شريفة وروحك عالية كما تدعى ، أما كان الأجدر بك أن تخترع اكذوبة نبيلة ، تحمى بهاشرف من أحببت ، ومن احبتك ، فتقول مثلا « إنها قاومتنى فقتلتها » انما الجبان هوذلك الذى يقتل امرأة ثم يحتمى وراء شرفها ليحصل على تخفيف العقاب عنه .

إن رواية شانبيج ، وان صحت كلها ، لاتنجيه من عقوبة القتل . ان فعلته عارية من كل كرم ونبل ، مهماحاول وحاولوا أن يمجّدوها ، ويحيطوها بهالة من نور .

وجاء دور محامى المتهم فدافع عنه ما استطاع ، وحاول أن يؤيد صحة دفاعه ، ولكن المحكمة حكمت بالاشغال الشاقة سبع سنوات ، وعُدّل الحكم ، بعفو من رئيس الجمهورية الى السجن بدل الاشغال الشاقة .

ولما صدر أمر التخفيف وجّه الزوج الى رئيس الجمهورية المسيو كارنو خطابا مفتوحاً جاء فيه :

« .... إنى أطلب منك أن تصدر عفواً كاملا عن السفاك شانبيج ، لاتمكن من الاقتصاص لنفسى بنفسى . ولا أظنك تضن بهذا الذى منحته للقاتل ، علىّ انا ، الذى لايزيد على أن يكون رجلا شريفاً .. »

أمضى شانبيج مدة عقوبته ثم طواه النسيان . وفى سنة ١٨٩٧ التحق بالجيش اليونانى ليحارب الأتراك . ثم استوطن باريس واتخذ لنفسه إسماً جديدا والف كتـابا ونشر مقالات ، ومات منسيـا فى شهر يونيو سنـة ١٩٠٩ .

حرمة الدار أو الدفاع عن العرض

كانت مدام دى جيفوس De Jeufosse زوجة لأحـــد ضباط الجيش الفرنسى مات زوجها فى منتصف القرن الماضى ، فأقامت فى قصرها الذى تمتلكه على مسيرة ثلاثة كيلو مترات من قرية ابفوا Aubevoye ، وأقامت معها إبنتها بلانش وهى فتاة فى التاسعة عشر من عمرها ، صبيحة الوجه ، هادئة بسيطة المظهر ، دائمة البشر ، طلقة المحيا ، ومعلمة ابنتها لورانس ، وإن شئت فقل صديقتها ، فما كانت تكبرها الا بعام واحد .

وكان لمدام دى جيفوس ، عدا بلانش ، ولدان : ارنست وهو فى الخامسة والعشرين من عمره ، وألبير فى الثالثة والعشرين ، ولكنهما لم يختارا الاقامة مع أمهما ، بل اتخذا باريس مقراً لهما ، ولطيش شبابهما ، أضاعا فيها الجزء الأكبر من الثروة التى خلفها لهما أبوهما . وكانا يحضران ، من وقت لآخر ، لزيارة أمهما وأختهما . وفى إحدى تلك الزيارات تعرفا إلى اميل جيو ، وهو شاب فى نحو عمر ارنست ، حباه الله ، فوق زينتى الحياة الدنيا ، المال والبنين ، زوجة شابة جميلة مخلصة ، على خلق عظيم .

ما كاد اميل جيو يتعرف إلى الأخوين دى جيفوس حتى انقلبت المعرفة إلى صداقة متينة ضمت أفراد العائلتين جميعا . فقد وجدت بلانش وأمها فى زوجة جيو صديقة مخلصة ، جذابة الحديث ، حلوة المعشر . ورأى ارنست والبير فى جيو صديقا يوافقهما مزاجا ، ويزاملهما طيشا ونزقا ، فتح لهما صدره ، وفتح لهما مع صدره خزانة مليئة بالمال ، يغترفان منها بقدر حاجتهما ، وأعارهما خيوله وعرباته ، يمتطيانها كلما احتاجا لنزهة ليلية ، أو كانا على موعد غرامى ، فى بقعة خلوية من تلك البقع التى تعرفها مجازفات الشباب والحب .

أما جيو ، فكان باعثه على هذه الصداقة والكرم ، انهما سبيله للتقرب

إلى لورانس المربية ، ثم إلى بلانش نفسها ، وقد كان يأمل النجاح مع كلتيهما .

ولقد كان كل واحد يجد فى تلك الصداقة المشتركة حاجته ، فيعمل من جانبه على تمكينها وتقوية أواصرها ، حتى يكاد لا يمر يوم دون أن تجتمع العائلتان . بل لقد أرى اجتماعهما على خوان واحد على المائدة مرة فى عام واحد.

وكان يزيد فى خطورة هذا الاختلاط المستمر ، على هناء العائلتين ، ان بلانش وصديقتها لورانس كانتا قد عاشتا ، إلى ماقبل ذلك ، عيشة قاتمة حزينة ، فى صحبة الشيوخ والقساوسة . الذين لم تكن أبواب قصر جيفوس أن تفتح لغيرهم .

وبدأت الألسنة ـ ألسنة السوء وغيرها ـ تتحدث عن جيو ولورانس أولا ثم عنه وعن بلانش ثانيا ، ولكن العائلتين استمرتا مع ذلك ، وبرغم ذلك ، فى صداقة كاملة لا يؤثر فيها حديث الناس ، ولا تقيم لانتقاد الناقدين وزنا . . . . إلى أن جاء يوم سمعت فيه مدام جيفوس ان اسم ابنتها واسم مربيتها قد جريا على لسان جيو ، فى حديث له بأحد الأندية ، بكلام لايدل على الحيطة ؛ ولا يشف عن الاحترام . وكان هذا بدء الختام .

كتبت لها مدام جيو تدعوها للعشاء ، فقابلت دعوتها ، للمرة الأولى بالرفض . ووصلتها منها هدية صغيرة لابنتها ، فأعادتها كما وصلت . طلبت مدام جيو أن تعرف السبب ، فلمّا تبينته أبلغته لزوجها ، ولكنه أنكر وحاول أن يبرىء نفسه ، ولكن عينى مدام جيفوس كانتا قد تفتحتا للخطر الذى تعرضت له سمعة ابنتها ، فاتفقت هى وولداها على أن يوصدوا باب قصرهم فى وجه جيو ، ومَن اليه ينتسبون .

ولكنهم لم يُدخلوا فى حسابهم الحب المُلِحّ الذى تمكن من قلب جيو . حرموه مقابلة بلانش فى وضح النهار ، وأمام الملأ ، فسولت له نفسه أن

يراها فى ظلام الليل ، وفى غيبة الشهود ليؤكد لها انه يذكرها ، وان طلبوا منه أن ينساها . وصار يتتبع خطواتها وخطواتهم ، فحيثما ذهبت بلانش ، ذهب جيو ، فى القرية وفى المقاطعة وفى باريس نفسها .

وكلما ازداد إلحاح جيو ، ازدادت مدام جيفوس تضايقا وحيرة . وزادها قلقا أنها لم ترَ من ابنتها حفيظة على جيو ، أو كرها له ، بل لقد بلغ علمها ان ابنتها كانت تبادله ، فى الكنيسة ، نظرات إن لم تدل على الحب فهى بلاشك لاتدل على البغض أو الازدراء .

وفى ذات صباح وصل إلى مدام جيو خطاب معنون باسم زوجها ، عرفت مرسله من خطه ، فتوجست خيفة وفضته ، فاذا به من ارنست دى جيفوس يقول له فيه : « وصل الى علمى أخيرا أن أشباحا وذئابا كاسرة تحوم ليلا حول قصر جيفوس . ولما كنت أكره أمثال هذه الحيوانات لجبنها وتعرضها لسيدات منعزلات ، فانى أُلفتُ نظرك الى انى أصدرت أوامر مشددة ، باطلاق النار عليها ووعدت من يصيبها بمكافأة مغرية .

وزيادة على ذلك فانى معتزم ، إذا قابلت أحد تلك الذئاب — ولعلك تعرف من هو — أن أعطيه درسا فى الأدب ، إذا لم يجد زاجرا من نفسه يردعها .

وأملى أن تتعظ بهذا الانذار الذى أعفيك من الرد عليه كتابة » .

قرأت مدام جيو هذا الخطاب فطار له صوابها . إن فيه إهانة لزوجها ، لو اتصلت به لكان فيها القضاء المحتوم عليه أو على مرسل الخطاب . وفيه تهديد بقتل زوجها ، فهى لا تستطيع الاغضاء عنه . فهى تخشى عليه إن أطلع على الخطاب ، وهى تخشى عليه ان لم يطلع ، وهى حائرة لاتدرى ما تفعل . فذهبت من فورها الى مدام جيفوس وقالت لها : « انى لم أُطلع زوجى على هذا الخطاب ولكننى سأضطر الى عرضه عليه اذا لم يُسحب ما فيه » .

فأجابتها مدام جيفوس : « انى تعبة من هذا الموضوع ، فاحتفظى بالخطاب ، ولا تطلعى زوجك عليه » . ولكن مدام جيو لم تقبل ذلك حلا ، فقالت لها مدام جيفوس : « إنك لمسكينة حقا ، اذ لو أننى أردتُ لكنتِ من زمن فى عداد الأرامل ! »

خَرجت مدام جيو من قصر جيفوس وهى أكثر مما دخلته هلعا . لقد كان التهديد الموجه لحياة زوجها خيالا ، فاذا بها تلمسه حقيقة ناطقة . أرسلت الى شقيق زوجها الأكبر خطابا تعرض عليه الأمر ، وتستشيره ، وتطلب عونه ، فكتب الأخ الى ارنست يعتب عليه ، ويطلب اليه أن يواجه أخاه بما عنده من تهم ، ويحمله مسئولية ما قد يحصل . وتوسط فى الأمر قريب لجيفوس ، انتجت وساطته أن مُزّق الخطاب وان وعد جيو بشرفه ألا يحاول دخول قصر جيفوس أوحديقته ، لاخفية ولاجهارا .

ولكن ، كما يقول الفرنسيون ، الوعد شىء ، والتنفيذ شىء آخر . فان زيارات جيو الليلية لم تنقطع ، واستمر يتسلق فى كل ليلة سور الحديقة ، ليضع ، فى إحدى أشجارها ، رسالة بغير توقيع ، ويعود ادراجه . واضطرت مدام جيفوس أن تضع رقيبا ، ينتظر حضوره ، ويلتقط رسائله ، ثم يحملها اليها .

طلبت من قريبها ، الذى تولى الوساطة الأولى ، أن يحاول مرة أخرى وأن يحذر جيو سوء المغبة . ولكن جيو أنكر مانسب اليه ، وأجاب متحديا : « قل لهم يطلقوا النار على ذلك الطارق الليلى ليتأكدوا انى لست هو » .

رأى الوسيط عناد جيو وأصراره ، فذهب الى قاضى التحقيق بالمدينة وقال له : إذا كنت فى دارى فجاء شخص وتسلق حديقتى ليلا ، لقصدمريب فهل لايجوز لى أن أطلق عليه النار ؟ فأجاب قاضى التحقيق . « إن القانون

يعطيك هذا الحق » ولكن القاضى ، بعد أن وقعت الواقعة ، أسف لأن ظروف الحادث لم تعرض عليه تفصيلا ، فلعله كان يشير برأى آخر .

ضاقت السبل فى وجه مدام جيفوس فلم تعد تدرى أى وسيلة تتخذ ، لتدفع عن نفسها ذلك العدوان . وعلمت بفتوى قاضى التحقيق بأن من حقها رد الاعتداء ، فدعت اليها خادمها الأمين القديم « كريبل » وذكرته باليمين التى أقسمها لزوجها وهو يحتضر بأن يبقى بجوارها وبجوار ابنتها يدافع عنهما حتى النفس الأخير ، وطلبت منه أن يسهر فى الحديقة ، ولا يغمض العين ، وأن يطلق النار بغير تردد على كل من تحدثه نفسه بتساق السور لدخول القصر أو الحديقة .

وكان ماتوقعته . جاء جيوذات مساء وتسلق السور ، ووضع الرسالة ، ولما همّ بالانصراف سمعه الحارس فصاح به : « مكانك ، فأنت مائت » وأطلق عليه النار فسقط يتدرج فى دمائه ، وبعد نصف ساعة من عذاب وآلام ، أسلم روحه ، مضحيا بحياته فى سبيل مجازفات الحب والشباب .

وكان مصير ذلك كله الى المحاكمة . اتّهم كريبل بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وتولى الدفاع عنه الأستاذ ديشان Dechamps واتهمت مدام جيفوس ، هى وولداها بالاشتراك بالتحريض والمساعدة ، وعهدوا بالدفاع عنهم إلى أمير المترافعين بربيه Berryer وادعى بول جيو ، أخ القتيل وأرملته بالحق المدنى وأنابا عنهما النقيب كريسون Cresson الذى بدأ مرافعته فقال :

« عندما دخلت هذه القاعة ، تسلطت على لأول وهلة عاطفة قوية ، فلم أستطع ، بالرغم من هذا السواد المحيط بى وهذا الحزن المسيطر على قلبى ، لم أستطع ألاّ أرثى لمصير مدام جيفوس وولديها ، فقد رأيتهم يهبطون من مكانهم العالى بين كرام العائلات ، إلى مقاعد الاتهام فى محكمة الجنايات . وكان قلبى ينفطر مقدما لما تخيلته من تألم هذين الشابين ، إذ يستمعان لبكاء أمهما . . . ولقد أملت ، فيما أملت ، أن لا يضطرنى الواجب للانضمام

لمثل الاتهام فى طلب القصاص منهما ، وقلت فى نفسى ، إن شبح صديقهما أميل جيوسوف يقف أمام ضمائرهما القلقة ، فيستدر الدمع من ما قيهما ، وعبارات الندم من لسانهما . وعند ذلك كانت تستطيع موكلتى ، ويستطيع أبناها أن يصمتا ، إذا لم يجدا من أنفسهما قدرة على الصفح .

ولكننى كنت خاطئا ! ! فانى لم أجد أمامى فوق مقاعد الاتهام إلا مجرمين من الصنف العادى ، مجرمين دفعتهم كبرياؤهم إلى الجريمة ، الكبرياء هى التى حركتهم والكبرياء هى التى تسندهم الآن فى دفاعهم ، كما سندتهم فى إجرامهم . وكما حاولوا أثناء التحقيق أن يسوءوا سمعة صديقهم ، تراهم يتأهبون الآن لتلطيخها . رأيت ذلك فتحولت بوجهى نحو هذه الزوجة الشابة التى جاءت اليكم تؤدى واجب الزوجة وواجب الأم ، وتذكرت الطفلين اليتيمين الذين قد يسألاننى يوما حسابا عن المهمة التى عهد إلى بها وصيهما ، فوجدتنى قويا . نسيت ماعليه منافسى العظيم من بلاغة وقوة تأثير ، نسيت ضعفى ، وعجزى ، وشعرت بأننى قادر على أن أطلب منكم عدلا ، موقنا ان الحقيقة سوف لاتعدم وسيلة تتغلب بها على بلاغة البلغاء . . . .

وختمها بقوله : ستسمعون الآن دفاعا حاذقا بليغاً . ستسمعون أعجب مايستطيع الذكاء والقلب الكبير أن يمليه على لسان انسان ، وستشهدون سحر الفن الخطابى ، صادراً عن أمهر أساتذته ، وأحقهم وأبعدهم صيتاً . سوف يفتشون فى نفوسكم ، فيبحثون عن أكثر أوتارها حساسية فيهزونه . وسيعرضون أمام أعينكم صورة جديدة لهذا الحادث غير التى سمعتها آذانكم ورأتها عيونكم . سيقولون لكم ، عن أبناء جيفوس ، إنهما شابان طائشان ، حرارة الشباب تغلى فى عروقهما ، وطيش الصغر يمنعهما الاناة والتفكير ، فهما يستحقان منكم العطف والرعاية . فأرجوكم عند ذلك أن تسألوا أنفسكم ، ألا يستطيع أبناؤكم أن يدافعوا عن إخواتهم إلا بالقتل ؟

سيقولون لكم أليس يحق للأم أن تدافع عن شرف ابنتها ؟ فسلوا عندئذ ضمائركم تجبكم : إن الدفاع عن الشرف لا يحتم القتل . ولا تنسوا ، حين تقررون مصير هؤلاء السفكة ، ان القانون كان ولا يزال سياج الجماعة والمدنية ، والقانون يعد الثأر للنفس جريمة »

ودافع برييه عن مدام جيفوس فقال :

« إن التهمة الموجهة إلى مدام جيفوس هى الاشتراك فى الجريمة ، ولكنها تطلب منكم أن تعتبروها فاعلة أصلية للواقعة التى ستحكمون فيها . لقد شاءت أن أتقدم زميلى فى الدفاع عنها . لا لتبرىء نفسها ، بل لتغطى بشخصها مسئولية الآخرين . فاذا كانت يد قد تسلحت ، وإذا كان عيار قد أطلق ، فهى التى سلحت اليد ، وهى التى أمرتها باطلاق النار .

فعلت ذلك دفاعاً عن سلامة بيتها وحرمة منزلها .

فعلت ذلك لتحافظ على شرف الاسم الذى خلفه لها زوجها ، ولتحمى أعز ما تملكه فى هذا العالم : شرف ابنتها .

إنها هى التى سلحت خادمها الأمين ، وهى التى أمرته بأن يطلق ذلك العيار ، الذى شاءت الظروف السيئة وحدها أن تجعله مميتاً .

أما إبناها ، فاذا كانا قد شجعا الحارس كريبل ، فانما فعلا ذلك مدفوعين بحبهما لأمهما ، وحرصهما على تهدئة روعها ، والمحافظة على كرامتها .

فهى تقرر لكم بلسانى ، أن الحادث كله من أجلها ، وأن عليها وحدها وزره . فاذا رأيتم فى الأمر جريمة فهى وحدها المجرمة ، وهى تطلب منكم بالحاح أن تعتبروها وحدها المسئولة . . .

. . . قال لكم المدعى بالحق المدنى إنه ليس لمدام جيفوس أن تقول إنها كانت فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال لأن جيو لم يكن يحضر بقصد القتل أو السرقة . . . يالله ! ! المعتدى ، فى عرفكم ، هو الذى يحضر ليتلف الزرع أو ليسرق المال ؟ هذا وحده هو المعتدى ؟ أهذا كلام

يقال ؟ لماذا تبخسون فكرة المشرع إلى هذا الدرك المنحط ؟ ! إن هناك كنوزاً أعز على المرء ، وأغلى عنده ، يدافع عنها ، ويتحمس لها أكثر من تحمسه للمال . ليس فيكم مَن إذا عرف أن لصاً يتسلق داره فى ظلام الليل ليسرقه ، لا يستدعى حارسه ، ويأمره باطلاق النار على ذلك الطارق . انكم لا تترددون لحظة فى الدفاع عن مالكم ، وحماية حرمة مساكنكم ، فهل فيكم من يتردد لحظة فى الدفاع عن عرضه أو عن شرف ابنته ؟ أم يريدون أن يقولوا لكم إن الاعتداء على الشرف وحده هو الذى يجب أن يبقى بغير عقاب ؟ ! ألم يبح القانون للزوج الذى يفاجىء زوجته تزنى أن يقتلها وشريكها ؟ ! إن هذا لمذكور فى جميع قوانين العالم .

أيها الرجال ! أنا لا أطلب منكم أن ترقّوا حتى تصبح قلوبكم كقلب الأم الضعيفة ، ولكنى أطلب منكم أن تفكروا ، فى هدوءالرجال ورزانتهم ثم أسألكم إذا كنتم ، كآباء وكأزواج ، لا تقدرون أية قيمة لتلك الحاجة الملحة فى الدفاع عن شرف البنات ، وعرض الزوجات ؟ أإذا علمتم أن زانيا فاجرا ، ينسل فى كل ليلة إلى داركم ، فترقبتموه ، فلما أقدم على هتك حرماتكم قابلتموه برصاص سلاحكم ، أتوجد فى فرنسا كلها محكمة واحدة تقضى عليكم بالعقاب ؟ لا ، وألف مرة لا . إن من حقنا ، بل إن من واجبنا أن ندفع العدوان عن أعراضنا ، عن شرف زوجاتنا وبناتنا ، وهذا الواجب ، الذى هو واجب الرجال ، يزداد قوة ويزداد الحاحا إذا كانت المطالبة به أمّ عزلاء . .

وجاء دور الافوكاتو العمومى فدلل على أن تصرفات بلانش لم تخل من أخطاء ، فقد أخفت عن أمها محاولات جيو العديدة ، وأباحته لها بحبه ، كما أن مدام جيفوس قد ارتكبت أخطاء عدة ، فقد قبلت صداقة جيو برغم سوء سمعته وبرغم نصح الأصدقاء . وأخطأت حين كانت تسمح له بمجالسة

ابنتها فى المجتمعات ، وحين احتفظت بلورانس فى دارها . ورفيقة لابنتها ، بعد أن لاكتها الألسن ولاكت تصرفاتها ، أخطأت ، ومن كانت هذه أخطاؤها فليس لها أن تريق الدماء . وناشد المحلفين أن يقضوا بالعقوبة حتى لا يقال إن القتل مباح إذا كان القتيل لا يستحق الاحترام ، وحتى تنتصر الهيأة الاجتماعية ، وحتى يعرف الناس ما للروح البشرية من قدسية .

وردّ بريبه :

« . إنهم يحدثونكم عن مصلحة الهياة الاجتماعيـة . انى اعهد بتلك المصلحة بذاتها بين أيديكم ، وأعهد اليكم بسلام العائلات ، وحرمة المنازل . مصلحة الهيأة الاجتماعية ؟ إنها فى اقراركم للحق الذى لجأت اليه مدام جيفوس ، والذى يلجأ اليه كل واحد منكم ليصد اعتداء مجرم أثيم ، كان قد أقسم أن لا يضع قدمه فى دارها ، واستمر مع ذلك يأتى ، بعناد وإصرار ، يتسلق صور حديقتها ، و يتحداها كاذبا فيقول إنه ليس هو .

ولم أشكّ لحظة فى أن الأفوكاتو العمومى سيسلم معى بأن هناك كنوزا أغلى وأثمن من المال والعقار هى كل ما يتصل بالشرف و بطهارة البنت . وأن الدفاع عنها أوجب من الدفاع عن غيرها . . لذلك كان من حق مدام دى جيفوس أن تسهر على شرف ابنتها ، وكان من واجبها أن تدافع عنه ، ودعونى أكرر لكم أن ليس فيكم شخص واحد ، يرى شخصا يعتدى على زوجته أو على ابنته ، ويأتى كل ليلة ليتسلق سور حديقته ، فلا يفعل مافعلته مدام جيفوس . انى ، وأنا رجل شريف ، أثقلتنى السنون وخبرت الحياة ، وعلمت أخطار ترك الأولاد بغير حماية ، ومرت على تجارب شتى ، انى أقول لكم بملء فىّ : إذا لم تسلموا بحق الرجل فى الدفاع عن زوجته وأولاده ، إذا لم تبرءوا مدام جيفوس ، فانكم تضعون الهيأة الاجتماعية فى أحرج

المواقف . ولكن لا . إنكم ستحكمون ببراءة مدام جيفوس ، لأنكم لن تستطيعوا أن تفعلوا غير ذلك .

وما كاد المترافع يجلس حتى دوت القاعة بالهتاف والتصفيق ، وقال رئيس الجلسة إنه مهما يكن نبوغ المترافع ، ومهما كانت لذتنا من الاصغاء اليه ، فان مثل هذه المظاهر مما لا يجوز حصوله بحرم العدالة . ولاحظ الأفوكاتو العمومى أن المحامين أنفسهم اشتركوا فى التصفيق ، ولكنه لفرط ماشعر هو به من تأثر ، لم يرد أن يوجه اليهم أى عتاب .

أما المحكمة فلم تكتف بتبرئة المتهمين جميعا ، بل لم تحكم لأهل القتيل . من المائة ألف فرنك التى طلبوها ، إلا بنصيب مدام جيو فى مصاريف الدعوى المدنية .

محاكمة شارل الأول ! !

كأنى بشارل الأول - ملك انجلترا وحفيد مارى استوارت - قد خُلق للآلام وخلقت الآلام له ، فقد ذاق منها فى حياته مالم يذقه ملك قبله . كان وسيم الطلعة ، نبيل الفعال ، باراً بأبنائه ، مخلصا لزوجه . وكان متدينا ، ينظر للأمور بعين الجد ، ولكنه كان بطىء الحركات ، كثير التردد فى حديثه ، لايعرف النزاهة السياسية ولا يُدخلها له فى حساب .

وخلاصة القول ، إنه كان متحليا بجميع الخصال التى تجعل منه رجلا فاضلا ، بينما كانت تعوزه جميع الصفات التى تجعل منه ملكا مهابا محترما .

تزوج هنرييت دى فرانس ابنة هنرى الرابع ، فلم تكن زوجية موفقة فى أول الأمر ، وكان الزوجان كثيراً مايشتدان فى المناقشة علنا ، حتى وصل به الأمر أن كتب إلى أخيها لويس الثالث عشر ، يشكو له أمرها ، ويهدد باعادتها من حيث أتت .

وفى سنة ١٦٤٢ قامت بينه وبين برلمان بلاده خصومة عنيفة ، أدت لان دخل مجلس العموم محاطا بعدد وفير من اللوردات والنبلاء ، ليقبض على خمسة من رجال المعارضة المحبوبين من شعب لندرا . ولكن النواب الخمسة كانوا قد علموا بما دُبر لهم ، فلم يحضروا الجلسة ، وعاد الملك ولورداته صفر اليدين إلى قصره . وكانت شرارة اندلعت بسببها ألسنة الثورة ، واضطر الملك لأن يلتجىء إلى يورك ، حيث كوّن لنفسه جيشا يحارب به انصار البرلمان .

واستعرت حرب أهلية دامت سبع سنوات ، تكافأت فيها القوى من الجانبين . كانت لندرا والمقاطعات المحيطة بها ، وبعض البلدان الهامة والموانىء والاسطول وجميع الترسانات تقريبا تؤيد البرلمان . . . ولكن هذه المدن على كثرتها لم تنشىء الاجيشا مكونا من الخدم وصبيان القهاوى ممن لم يسبق لهم حمل السلاح ، ولم يخوضوا الحرب ولا خبروا أهوالها . على حين كان

جيش الملك مكونا من شبان اشداء ، ذوى ميول رياضية ، وغرام بالعاب الفروسية ، واتقان للمبارزة بالسيوف والحراب .

وما مضت سنة حتى كاد ينعقد للملك لواء النصر ، لولا أنه تأخر فى حصار جلوسستر ، فظهر كروموبل فى الميدان .

كروموبل ؟ . . . شخصية من أغرب شخصيات التاريخ الانجليزى . لاتدرى أمخلص هو أومرائى ؟ أقنوع هوأم طموع ؟ اما مالا سبيل للشك فيه ، فقدرته الفائقة على قيادة الرجال . فما كاد يظهر حتى خلق من الجيش البرلمانى المهلهل المتفكك ، جيشا خطيرا ، ذاقوة ومران ، يستعذب الموت ، بل يعده هبة من السماء .

وغلب الملك على أمره فاحتمى بجيش اسكتلندا ، ولكن جيش اسكتلندا سلمه للبرلمان وقبض الثمن . . ووضع البرلمان الملك فى قصر هامبتون كورت المطل على التاميز واحاطه بكل مظاهر التكريم والاعزاز .

واستغل كروموبل نفوذه المتزايد فى القضاء على كل الميول الملكية بمجلس العموم ، وان استمر يتجاهل مصدر تلك الحركة ، التى ادرك الملك مغبتها ، ففر من قصره ، ولعل كروموبل نفسه هو الذى سهل له سبل الفرار !

لجأ الملك إلى جزيرة وايت ، حيث ظن أن يكون فيها بمأ من . وما درى ان حظه العاثر قد أوقعه فريسة مستسلمة ، فى قبضة حاكم الجزيرة ، الذى أودعه سجينا باحد قصورها .

وأرسل اليه البرلمان وفدا يعرض عليه ان يعود الى الحكم ، بشرط ان يتنازل عن قيادة الجيش والاسطول للبرلمان . وماطل الملك وكتب لزوجته خطابا يقول لها فيه ان لاتعير تساهله مع البرلمان أى اهتمام ، لانه يعد كل تنازل منه الآن باطلا ، لن يتقيد به فى المستقبل .

ووقع الخطاب بين يدى كروموبل ، فكلف من يتلوه بالجلسة على اعضاء البرلمان ، وأقبل هو بعد ذلك فدخل القاعة منتصراً ، وقضى على كل معارضة وبعث بالرسل تلقى القبض على الملك .

ونصح للملك أصـــدقاؤه بالفرار ، ولـكنه أبى وفضّـل أن ينام ملء جفنيه فى انتظار ما يأتى به الغد .

وفى الصباح ، دخل الـكولونيل كوبت ـ رسول كرومويل ـ غرفة الملك ، وقال له ، من غير أن يحييه .

— هيا ارتدى ملابسك فان لدى أمرا بالقبض عليك .

— أمر من مَن ؟

— من الجيش .

— وإلى أين نذهب ؟

— إلى القصر .

— أى قصر ؟

— قصر وندسور .

وفى الغد كان كرومويل قد قبض على كل عضو من أعضـاء مجلس العموم ، إخلاصه له محل شك ، حتى لم يبق بالمجلس إلا ستين عضوا ، وقف أحد رجاله بينهم خطيبا وقال لهم بأنهم سينقذون العالم ، كما أنقذ موسى شعب الله المختـار من فرعون . وقال كرومويل إنه ، والله شهيده ، لم يكن يعلم فى الصباح بما قد حدث شيئاً ، أما وقد وقعت الواقعة فلا بد من السير فيها إلى النهاية .

وخرج كرومويل من القاعة ، إلى هويت هول مباشرة ، فأقام فى غرف الملك ، وأمر بجرد جميع قصور التاج وممتلكاته .

وقرر مجلس العموم محاكمة الملك أمام محكمة مكونة من مائة وثلاثين قوميسيرا ، وثلاثة قضاة . ولـكن مجلس اللوردات أبى الاشتراك فى المحاكمة فأنقص العدد إلى مائة وعشرين .

ووُضع الملك فى قصر وندسور وظلوا يعاملونه بكل احترام . فكان يتناول الطعام علنا ، وكان الخـدم يقدمون الأطباق له ركعا ، ويذاق من

الطعام أمامه قبل أن يأخذ هو منه . . ولكن كل ذلك تبدل فجأة .

ووقف كروموېل ـ فى يوم المحاكمة وكان أحد القضاة ـ وقال : لو أن إنسانا اقترح على محاكمة الملك لعددته خائنا ، ولكن ما دامت إرادة الله هى التى قدرت ذلك فانى أسأل الله أن يمدكم بعونه ويباركم . . . وإنى وإن لم أكن مستعدا لأن أبيح لكم من الآن برأيى فى هذا الأمر الهام ، فانى أعترف لكم أننى حين كنت أقدم لكم العرائض لاعادة جلالته للحكم ، شعرت بلسانى يلتصق بأعلا حلقى ، فاعتبرت هذه الحركة الآتية من لدن الله نذيرا من النذر الالهية .

وكانت المحاكمة علانية . وأمر الرئيس باستدعاء السجين ، وأسرع كروموېل فأطل من نافذة ثم عاد وقال : « لقد أتت ساعة الفصل ، فسارعوا وقرروا ماذا سيكون ردكم ، لأنه سيسألكم حتما ممن تستمدون السلطة التى تحاكمونه بها » .

فأجاب هنرى مارتن : « باسم مجلس العموم مجتمعاً ، وباسم شعب انجلترا ! »

ولما حضر الملك نهض رئيس الجلسة وقال موجها الحديث إليه :

ـ يا شارل استيوارت ملك انجلترا ، إن مجلس العموم مجتمعا ، وقد هاله ما نزل بالأمة من أرزاء أنت سببها الأول ، قرر أن يعاقب المسئول عن دم الشعب المهدور وقد انعقدت هذه المحكمة لهذا الغرض ، وستسمع الآن التهم الموجهة اليك .

ووقف ممثل الاتهام ليتكلم ولكن الملك صاح به ليصمت ومسه برأس عصاته . وسقطت رأس العصا على الأرض ، فتشاءم الملك . ولما لم يتقدم أحد لالتقاطها انحنى الملك والتقطها بنفسه .

وتليت صحيفة الاتهام وسأل رئيس الجلسة الملك عما يرد به ، فأجابه الملك وهو جالس :

ـ أحب أن أعرف أولا ماهى السلطة التى خولت لكم دعوتى إلى هنا ؟

لقد كنت منذ عهد غير بعيد ، فى جزيرة وايت ، وجرت بينى و بين مجلس العموم مفاوضات كادت تسفر عن معاهدة ، فأحب أن أعرف السلطة وأعنى السلطة المشروعة ، ففى العالم سلطات كثيرة غير مشروعة ، كسلطة اللصوص وقطاع الطرق ، التى انتزعت باسمها من جزيرة وايت ، وجىء بى لغرض لم أتبينه . فعند ما أعرف تلك السلطة أجيبكم على أسئلتكم .

رئيس الجلسة — أنت تحاكم باسم شعب انجلترا الذى كنت ملكا عليه .

الملك — اننى لا أقر بسلطتكم .

الرئيس — إذا لم تقر بسلطة المحكمة ، فستقضى عليك .

الملك — اننى أقول لك إن انجلترا لم تكن مملكة انتخابية فى أى يوم من الأيام . ان لها ما ينوف على الألف سنةوهى مملكة وراثية فقل لى باسم أى سلطة أنا هنا ؟ أين اللوردات ؟ لست أجد منهم العدد الكافى لتكوين البرلمان . ولا بد من ملك أيضا ، إذ لا برلمان بغير ملك . ثم ما معنى الاتيان بملك أمام برلمانه ؟

الرئيس — ان المحكمة تطالب منك اجابة معقولةوإذا كانت سلطة المحكمة لا تكفيك فهى تكفينا ، ونحن نعلم أن سلطانها مستمد من سلطان الله والشعب .

الملك — ليس القول الفصل لرأيى ولا لرأيك .

الرئيس — اكتفت المحكمة وستقرر ماتراه .

ولما نهض الملك لينصرف أبصر سيفا موضوعا على طاولة فأشار عليه بعصاته وقال : انى لا أخشى هذا . وهتف بعض الحضور يطلب عدلا ، بينما هتف الأكثرون يطلبون من الله أن ينقذ الملك .

وفى الجلسة التالية افتتح الملك المناقشة بنفسه ، فسأل المحكمة للمرة الثانية عن السلطة التى تخول لها حق الانعقاد . فوقف رئيس الجلسة حانقا وقال له : إننا لم نجتمع هنا لنجيب على أسئلتك ، فترافع عن نفسك . أمذنب أنت أم غير مذنب ؟

الملك ـ ولكنك لم تسمع اعتراضاتى .
الرئيس ـ ليس لك أن تعترض على أكبر محكمة فى المملكة .
الملك ـ أين هذه المحكمة التى لا تقبل الاعتراض ؟
الرئيس ـ انها هنا ياسيدى ، ان مجلس عموم انجلترا هو الذى يحاكمك .
أيها الحراس ، خذوا السجين .

فالتفت الملك إلى الشعب وصاح به . تذكر ، أيها الشعب ، ان ملك انجلترا يحاكم من غير أن تسمع اعتراضاته (ومن غير أن يكون له مدافع)
وصاح الشعب . « اللهم انقذ الملك . »

ولما نزل الملك ومر بجوار الجند قال له أحدهم : « ليباركك الله يامولاى » فضربه ضابط بعصاه ، فالتفت الملك للضابط وقال له : « أظن ، ياسيدى ، إن العقوبة لاتتناسب مع الجريمة . »

وطلبت الملكة هنرييت ، اثناء المحاكمة ، بلسان سفير فرنسا ، أن تلحق بزوجها ، كما بعث أمير الغال احتجاجاً إلى مجلس الضباط الأعلى ، واحتج توماس كروموبل على أخيه أوليفييه ، ولكن كل ذلك كان عبثاً .

ولما جىء بالملك ، فى يوم النطق بالحكم ، صاح الجند مؤتمرين . « يجب الاقتصاص منه »

وجلس الملك فى كرسيه ثم قال : « أطلب أن ألقى كلمة واحدة ، وبعدها لن اعترض على اجراءاتكم » ولكن الرئيس رد عليه ، بأن واجبه أن يصغى لما ستقوله المحكمة وسيجيب عند مايجىء دوره .

الملك ـ انى أريد أن أقول أمراً يتعلق بالحكم الذى ستنطق به المحكمة ، وبما إذا كان من الممكن العدول عن حكم صدر بعجلة .

وطلب الملك أن يسمع فى الغرفة الملونة ، بحضور اللوردات ومجلس العموم ليعرض أمراً تعود فائدته على سلامة المملكة أكثر مما تعود عليه هو .

وكان المفهوم أن الملك ينوى التنازل لمصلحة ابنه ، وكان أغلب الأعضاء يفضلون ذلك الحل فراراً من المسؤولية الجسيمة التى يراد منهم تحملها . ولكن كرومويل كان يرى غير ذلك فدفع رئيس الجلسة إلى أن يعلن أنه يعتقد أن الملك إنما يسعى للتهرب من الاعتراف باختصاص المحكمة .

وأخذ الجند ، منساقين فى ذلك بأوامر رؤسائهم ، ينفخون دخان سجائرهم فى وجه الملك ، ولكنه صاح فيهم بصوت مرهوب « أريد أن تصغوا إلى » فصمتوا . وكان الكولونيل داوس لا يطيق الاستقرار على كرسيه ويسأل أصدقاءه كيف يجرأون على الحكم على هذا الرجل من غير سماع دفاعه ، فتقدم نحوه كرومويل وصاح به .

— أأنت متمالك لعواطفك يا كولونيل ، وهلا ترى ان الأفضل لك أن تسكت ؟

— لا يمكننى السكوت وعقيدتى لم تتنور . انى أطلب من المحكمة أن تنسحب لتتداول .

ودخلت المحكمة غرفة المداولة ، وما كادوا يدخلون حتى انقض كرومويل على الكولونيل داوس . أما يدرى أن أمامه أكثر الناس مكرا وأشدهم ختلا ، إنه يريد أن يدافع عن مولاه السابق ، فلننته ولنؤد واجبنا .

وارتعدت فرائص الكولونيل داوس هلعا ، وتمتم بأنه لا يعارض ما دام لابد مما ليس منه بد .

وبعد نصف ساعة ، عادت المحكمة للانعقاد ، ورفضت طلب الملك .

ولم يبد الملك أى اعتراض ، واكتفى باثبات أقواله ، واستمع لحكم المحكمة — وهو يقضى بالاعدام بفصل الرأس عن الجسد — وهو جالس وقبعته فوق رأسه

الملك — هل تسمحون لى الآن بالكلام ؟

الرئيس — لا يجوز الكلام بعد صدور الحكم .

الملك — لايجوز ؟ .. لماذا ؟

الرئيس — عن إذنك ... لايجوز .

الملك — ولكنى أستطيع أن أتكلم ، باذنك ، ياسيدى .

الرئيس — أيها الحراس ، خذوا السجين .

الملك — لايريدون أن يسمحوا لى بالكلام ؟ كيف ينال الآخرون العدل إذا ؟ انى أريد أن أقول . . . .

ولكن الجند أحاطت به ، وأخذته ، بينما الحاضرون يبكون ، والجند يشتمون ويصخبون .

وماكاد الملك يخرج . حتى انعقدت المحكمة فى غرفة المداولة وحددت الغد موعدا للتنفيذ . ولما طُلب التوقيع على أمر التنفيذ ، حاول أغلبهم أن يتنصل ، فبعضهم اختبأ ، وبعضهم ادعى المرض ، ورفض ثلاثة التوقيع صراحة .

ومات الملك — كما ماتت جدة له من قبل — موتة مثلى . طلب أن يؤتى له بولديه ، فأجهش القسيس بالبكاء ولكن الملك قال له : « لندع البكاء جانبا الآن ياسيدى ، فليس هذا وقته ، ولنهتم باعداد نفسى للقاء الله . انى أريد أن أنتهى من كل ذلك بهدوء وأرجوك أن تساعدنى . أما أولئك المساكين فلا داعى للتحدث عنهم . انهم يريدون دمى ، وسينالونه وأنا أغفر لهم .

وجىء له بابنته الأميرة اليزابث وكانت فى الثانية عشر وبدوق جلوسستر وكان فى الثامنة ودموعهما منهمرة فطلب الملك منهما أن يحب كل منهما الآخر ، وأن يصفحا عن أعدائهما . وأن لايثقا بهم أبداً ...

وبلغه بأنهم سينفذون فيه قضاء الله فى الغد ، ولكنه كان هادئا ، ونام ملء جفنيه حتى الرابعة صباحا ، ولما استيقظ ، طلب من خادمه أن يسرّح

له شعر رأسه ، ولما أحس بأنه لم يبذل فى ذلك العناية المعتادة ، رجاه بان يعنى بتلك الرأس ، وان كان بقاؤها على كتفيه لن يطول ، لأنه يريد أن يظهر فى ذلك اليوم جميلا كالعريس .

وطلب ، وهو يرتدى ملابسه ، أن يلبس ثلاثة قمصان الواحد فوق الآخر ، لأن البرد قارص وهو يخشى أن يرتعش ، فيُظن أنه يرتعد فرقا .

ولما صعد درجات المقصلة أطل على الجانبين يبحث عن الشعب ، ولكن الميدان كان ممتلئا جندا ، فالتفت الى القسيس الذى بجواره وقال له سأتكلم لك وحدك إذاً ، مادمت وحدك الذى تستطيع أن تسمعنى ، وأخذ يشرح له ، فى هدوء ، إن سبب مصائب الشعب عـــدم احترام حقوق الملك .

وقبل أن تصدر اشارة التنفيذ ، تناول الملك من صدره وسام القديس جورج ، وناوله للقسيس وقال له : تذكر Remember . وما يدرى أحد ماذا كان يعنى .

ولما فصلت الرأس عرضها مساعد الجلاد وصاح ! « هذه رأس خائن » ولكن الشعب قابل قوله بدمدمة استنكار .

وصعد كروموبل درجات المقصلة وصاح : « لقد نجا الدين ، وثبتت الجمهورية الانجليزية » .

ولكنه كان واهما ! ! !

خيانة زوجة

هذه هى القضية التى دفعت اسكندر دوماس إلى كتابة رسالته « الرجل والمرأة » ، واتخذها موضوعاً لروايته « امرأة كلود » التى دافع فيها عن نظرية قتل الزوجة الخائنة .

كان أرتور لروا دى بورج زوجا سعيداً مطمئنا ، إلى أن لعب شيطان الغرام بعقل امرأته ، فلمح غموضا فى بعض تصرفاتها ، وساورته الشكوك . فسعى سعيه للحصول على الخـــبر اليقين ولكنه لم يوفق . وفى ذات يوم جاءه من لم يزوده ، بالخبر الصحيح ، فى خطاب غفل من التوقيع يحدد له فيه الزمان والمكان الذى ستقابل فيه زوجته عشيقها .

أسرع أرتور الى تلك الدار ، دار الأثم والعار ، ففاجأ زوجته تأثم بمالا سبيل الى الانكار . ولكن شريكها فى الجرم ، تمكن من أن يفر قبل أن تصل اليه يد الزوج المنتقم .

قفز الزوج خلفه الى الحديقة ، وسار فيها يزرعها بحثاً وتنقيباً ، فلما يئس من الانتقام لنفسه من ثالم شرفه ، عاد إلى غرفة الأثم . فوجد زوجته فى مكانها ، ترتعش خوفا ، وترتعد فرائصها رعباً ، فما وسعه إلا أن حوّل بركان غضبه إليها ، فاستل من العصا التى كانت معه نصلا محددا ، وطعنها خمس عشرة طعنة نجلاء ، لم تترك موضعا من جسمها إلا اسالت منه غزير الدماء .

ثم هبطت سورة الانتقام والغضب ، فأسرع يستدعى لزوجته طبيباً يداوى جراح جسمها ، كما طلب لها قسيساً يحاول نجاة روحها . وبعد أن اطمأن إلى مجىء طبيبى الجسد والروح ، أسلم نفسه الى البوليس .

قضت الزوجة ثلاثة أيام تعانى آلام الجسم ، وتأنيب الضمير . ثم فاضت روحها ، آسفة نادمة ، صافحة عن زوجها ، معترفة بأنها قد استحقت مصيرها ، معتقدة أن زوجها لم يقتلها ، إلا لأنه يحبها ويغار عليها .

رضيت القتيلة إذاً وصفحت عن زوجها ، وقد يستمع الله لدعوتها فيصفح عن الزوج يوم لقائه ، ولكن الهيأة الاجتماعية لا تكتفى بصفح المجنى عليه ، والنيابة العمومية لا تستطيع أن تحقق فى قضية قتل عمد ثم تقول للمتهم ، عد لدارك آمنا مطمئنا فقد تنازلت المجنى عليها عن حقها .

النيابة العمومية ، كما قال ممثلها بجلسة المحاكمة ، تبحث وراء الحقيقة العارية ، بغير تنميق فى العبارات ، أو استعانة بالألفاظ الجوفاء . ووقائع القضية المادية ليست محل انكار . لقد لقيت مدام دى بورج حتفها بيد المتهم - زوجها - فى وقت وظروف لا تدع مجالا للشك فى أنها قد خانت زوجها وفرطت فى عرضه وعرضها .

ولكن هذه السيدة المسكينة التعيسة ، قد كفرت عن جرمها ، واستحقت النسيان ، ان لم يكن الصفح ، بما أظهرت من رضوخ لقضاء الله ، واقرار بالذنب واستسلام لمشيئة القدر ، فلنسدل عليها اذاً الستار .

سوف لا أكاد أتم دفاعى ، حتى تسمعوا ، ببلاغة أخاذة ، وفصاحة ساحرة شرحا مستفيضا للآلام التى احتملها الزوج ، ووصفا مؤثرا للجرح الذى أصابه فى حبه وفى شرفه . سيقولون لكم إن الزوج غير مسئول عما جنت يداه لأنه لم يكن فى وعيه ، كان هائجا مندفعا ، لا يقدر العواقب ، مذهولا . . . بل مجنونا .

إنى أعارض بكل قوتى فى مثل هذا الدفاع . وإذا أنا قبلت أن يكون المتهم محل إشفاقكم ، فليكن ذلك فى الحدود التى سنها القانون ، وارتضتها العدالة الحقة .

لقد قدر القانون غضب الزوج المهان فى شرفه ، المهدورة كرامته ، فخفف من عقابه عن الزوج الذى يقتل زوجته ، إذا فاجأها تزنى فجعل جنايته جنحة ، مظهراً بذلك استنكاره لخيانة الزوجة ، وعطفه على الزوج ، ورضاه عنه ، وتقديره لهياجه وغضبه .

فلما أراد المشرع أن يعفى الزوج من العقاب إعفاء كليا اشترط لذلك شرطين هامين قل أن يتوفرا ، وهما على كل حال لم يتوفرا فى هذه القضية ، وهما أن يفاجىء الزوج زوجته تزنى ، فى منزل الزوجية .

فالمتهم لم يضبط زوجته فى منزل الزوجية ولم يفاجئها ، بل علم بمقرها فنصب لها شركا أوقعها فيه ، فهو حين ساورته الشكوك لم يفكر فى أن يحمى زوجته ضد طيشها ، ولم يجتهد فى أن يحوطها بعطفه ويدفع عنها الخطر ، بل فضل أن ينتقم ، فتظاهر بالسفر ولاسفر ، وانتظر حتى تم الجريمة ومدّ لها فى الوقت ، ثم ذهب إلى منزل الخطيئة ، مدججا بسلاحه ، مدفوعا بغضبه يحمل مطرقة ، ويحمل عصا ذات سلاح ، ويحمل خنجرا مسنونا . ومن يدرى فلعله كان يحمل مسدسا أيضا . . وهذا هو ما يُراد منا أن نصدق انه عمل الجنون . . لا ، انها الجريمة مبيتة مرتبة ، أعدت فى هدوء واطمئنان ، ونفذت فى هدوء وأمان .

لا أقول لكم ـ فى صراحة واحترام ـ إنكم إذا حكمتم بالبراءة فقد أظهرتم ضعفا لا يغتفر . فانى لا أتصور منكم أن تبرءوا فى مثل هذه الجريمة ولا أشك فى ان ضمائركم لتثور لمجرد مثل هذا الظن . استعملوا حقكم فى فى منح الظروف المخففة فانا فى ذلك معكم . ولكن عاقبوا فالعقاب محتوم لا مفر منه .

أما الدفاع عن المتهم فنظر للأمر من زاوية أخرى ، شرح حياته ، وظروف زواجه ، وما قاساه وكيف قابلت الزوجة حرارة حبه بالفتور ، وكيف خانته مرة وثانية وهو يعفو وهى تسترسل فى غيها ، حتى فاضت به الاناء .

ومع ذلك تقول النيابة العمومية لكم إن هذا الرجل مجرم ، ومجرم خطير أما أنا ، فأقول للنيابة العمومية : بل هو ضحية ، وضحية كبرى . ضحية أى جرم ؟ ضحية الزنا .

إن الزوجة تقسم ، وهى راكعة أمام الهيكل ، إنهالن تخون عهد الرجل الذى يعطيها اسمه ويسلمها شرفه . اننا إذا أحببنا أن ننشىء شعباً قوياً وأمة ذات خلق ، فيجب أن نعيد للأسرة احترامها والثقة بها . وكيف لنا ذلك ، إذا لم نحترم هـــذا القسم المقدس الذى أصبح يُلفظ بسهولة ويُسترد بسهولة أيضاً .

إن المرأة التى تخون قسمها حانثة أمام الله .

المرأة يجب أن تكون لزوجها ، الأمينة على عرضه ، الكتومة لسره ، المحافظة على اسمه من أن يلوث ، شريكته فى استمتاعه الحلال .

إنها هى شجاعته وعدته وعقيدته .

أما المرأة الزانية فتُسقط عن كاهلها كل هذه الأقسام المقدسة ، وتهد بناء المستقبل ، وتفتح باب الزوجية واسعاً لأبناء لايمتون لزوجها بسبب .

إن الزنا اذا دخل بيتا أدخل معه فيه الدمار ، وأحل معه فيه المصائب ، وفصم عروة الأسرة ، وقضى على سلطة الأهل .

الزنا ، أكثر الجرائم إيلاما ، وأخصبها مصائب وآلاما .

ومع ذلك ! ... أى حماية يمنحها القانون للزوج ضد الزوجة التى تخونه ، وتثلم شرفه ، وتهد كيانه وتقضى على مستقبل أبنائه ؟

لا شىء ... أوما لا يكاد يكون شيئا .. أستغفر الله ، بل قضية زنا . هكذا تقول لنا النيابة العمومية : لمَ لم ترفعوا شكواكم للقاضى الجزئى ؟

أوهذا ما تطلبون ؟ أتطلبون من هذا الزوج أن يفعل ، كما فعل ذلك الزوج طراز القرن الثامن عشر الذى فاجأ زوجته تزنى ، فكان همه أن أغلق الباب وأحكم رتاجه ، وقال لزوجته فى عتب هادىء : « ماهـــذا ياسيدتى ، أما خشيت أن يراك الخدم ؟ ... »

أهو هذا الذى تطلبون أن يفعله زوج عاشق ، أحب زوجته ، وما

وما زال يحبها حين يراها عارية ، حارة من أثر القبلات الأثيمة . هذا الزوج الذى لمس بيده السرير الذى كان مسرحا لعناق زوجته مع رجل آخر . . . أو تطلبون منه — لا أقول الشجاعة الكافية — بل القدر اللازم من الجبن والعار لينسحب بانتظام ، ويقول لزوجته ، فى هدوء واطمئنان : « تعالى معى الى المحكمة الجزئية ؟ »

وماذا تستطيع المحكمة الجزئية أن تفعل . . . بضعة أشهر سجن ؟ . . أهذا هو الحل الذى ترضونه ؟

وفى المحكمة يحق للزوجة أن تدافع عن نفسها ، ويستطيع محاميها أن يقرّع الزوج ويسخر منـــه ويحمله مسئولية ما وقع : لأنه لم يسهر على زوجته ، ولم يدر كيف يحتفظ بها أو يرضيها . . ويكون كل ما كسبه الزوج من التجائه للمحكمة أن يقذى عينيه برؤية الزوجة وشريكها فى الاثم ، جالسين فى حرم المحكمة على مقعد واحد .

لقد صدق الذى قال : « يشبه الزنا إفلاس التاجر ولكنه إفلاس يضيع بسببه شرف الدائن لا شرف المدين ! »

ترافعوا ماشئتم ، وقولوا ببلاغة ما أنتم قائلون ، فانكم ، إذا لم تعدلوا القانون ستلقون أنفسكم ، دائما ابداً ، امام الحل الوحيد الذى تحتمه الظروف ، وهو هذا الحل الذى نحن بصدده الآن .

انكم إذا أدنتم الزوج الذى غضب ، لأنه ضبط زوجته تزنى ، فتحتم الباب على مصراعيه للفساد وسوء الخلق ، وأدخلتم الطمأنينة فى قلوب الفاسقات ، وشجعتموهن على الاستمتاع بالمحرمات .

ويقولون لكم ، ولكن القانون لا يبيح القتل إلا فى حالة محددة .

قد يكون الزوج خائناً لعهد الزوجية ، قد يكون مستهترا بحقوق الزوجة ، ولكن من حقه أن يلزم زوجته باحترام عقد الزوجية والخضوع له . قد يكون أبغض الأزواج وأقلهم استحقاقا للعهد ، ولكن لا عليه ! ! ان القانون

لا يهمه من أمر ذلك شيئاً . إنه الزوج . وما دامت شروط القانون قد توفرت فله أن ينتقم لشرفه ، وله أن يحكم بالاعدام داخل حدود داره ؛ وله أن ينفذ .

أما خارج الدار فلا ! أليس الزنا هو الزنا ؟ أهناك فرق بين أن يرى الزوج زوجته تزنى داخل منزله أو خارجه ؟ أيراد منكم أن تتقيدوا بهذه الماديات وأن تطرحوا جانباً روح التشريع ، وأن لا تحسبوا للضمائر حساباً ؟

أو تحبون أن تكونوا أقسى على ارثور دى برج من زوجته ؟ لقد أصدرت هى حكمها ، بعد أن تطهرت من أرجاس الشهوة ودنت من لقاء الله ، فعفت . . .

حكم على الزوج بالأشغال الشاقة خمس سنوات قضى نصفها ثم استصدر له عفو ، وترك باريس وأقام بلندن حيث وجد من قبلته زوجاً برغم (جريمته) . . . تزوجته ولكنها لم تخنه .

جراحة التجميل : مالها وما عليها .

نحن فى زمن تأبى الناس فيه ـ وبالأخص النساء ـ أن يرضوا بما قسم الله لهم . فالعجوز تريد أن تعود شابة ، والسمينة تريد أن تصبح هيفاء ممشوقة القوام ، وتود القصيرة لو طالت ، والطويلة لو قصرت . والسمراء لو ابيضت ، والبيضاء لو لفحتها الشمس ، وهكذا .

ويأبى أصحاب المهن الا أن يجاروا الجمهور فى رغباته : فهذا دواء يسمن ، وذاك دواء يرفع ، وهذا يحول البشرة السمراء بيضاء ناصعة ، وذاك يحرق البشرة البيضاء فيجعلها كسواد الفحم وهكذا .

ولم يرض مشرط الجراح أن يبقى فى المؤخرة ، فادلى بين الدلاء بدلوه ، وجاء بالمدهش والمعجز ، فهذه أنف كأنف ابن حرب أعادها مشرط الجراح دقيقة متناسقة ، وهذه عيون ضيقة اتسعت ، وأخرى منتفخة انبسطت ، وهذا ثدى هابط ارتفع ، وذاك خد مرهدل استوى .

والناس بذلك فرحون ، والنساء أكثر فرحا ، ولكن الويل كل الويل للمغلوب ، وقديما قال الشاعر ، ولام المخطىء الهبل .

ذلك ما حدث للدكتور دوجاريه Dujarrier الجراح الفرنسى فقد جاءته آنسة غايظة الساقين طلبت منه أن يحيلهما ساقى غزال ، وحاول ولكنه لم ينجح وساءت حالتها واضطر لبتر ساقها ، فكانت قضية وكان تعويض .

وظروف القضية واضحة جلية فى مرافعتى محاميى المدعية والمدعى عليه .

ترافع الاستاذ جوزيه تيرى عن مدام لوجين Le Guen (الآنسة سوزان لوجوفر سابقا Suzannele Geoffre) :

فى أوائل عام ١٩٢٦ كانت تعيش فى باريس امرأة سعيدة جدا . انشأت لنفسها محلا للازياء « والموضات » بحى الكونكورد . وكان يزيد فى شعورها بالغبطة والسعادة ان هذا المحل من صنع يدها ، ووليد اقتصادها

واجتهادها ، وأنه أمل لها قد تحقق . لقد كانت حتى عام ١٩٢٢ اليد الأولى باحدى محلات الخياطة الكبرى بباريس . ولكنها لم تقنع بحالها ، فاقتصدت ودبرت ، وما زالت تقتصد وتدبر حتى أنشأت لنفسها محلا تجارياً بشارع ٢٩ يوليو . وكان من حسن حظها ان راجت تجارتها .

وأوشكت سعادة فتاتنا أن تبلغ حدود الكمال ، فقد كانت مخطوبة لزميل لها ، اشترك معها فى تأسيس محلها وإدارته واستغلاله .

تلك الفتاة هى موكلتى . كانت تدعى اذ ذاك مدموازيل سوزان لوجوفر وهى الآن مدام لوجين .

وكان يشوب سعادة سوزان جوفر ظل خفيف . هى فتاة لعوب ، معجبة بنفسها وتحب أن يعجب الناس بها . وذلك أمر طبيعى فقد كانت شابة ، جميلة الوجه والجسم ، متصلة بعالم الازياء . كانت لعوباً ولكنها كانت غليظة الساقين . وكان ذلك يضايقها أشد المضايقة ، فقد أصدرت «الموضة» أمرها ، وهى كما تعلمون آلهة مستبدة ، إن السيقان الجميلة هى سيقان الغزال . بذا قضت «الموضة» ، وقضت أيضا بأن يكون فستان المرأة قصيرا ، وزادته على ممر الأيام قصرا ، حتى لم يعد للمسكينة التى ابتليت بسيقان غليظة ، الا أن تروح وتغدو بين الناس معلنة عن بليتها ، كاشفة عن ساقيها .

أليس من الميسور تنحيف السيقان الغليظة ؟ لقد تقدم الطب تقدما مدهشا ، وهم يقولون إنه يأتى بالمعجزات . خطر إذاً لسوزان أن تلجأ الى الطب لعلها تنجح فى الوصول الى سيقان نحيفة . ولكنها ، وهى العاقلة الحصيفة المحتاطة ، لم تشأ أن تلجأ الى طبيب أيا كان ، ولم تذهب لأحد تلك المعاهد التى تسمى نفسها معاهد تجميل ، والتى تعلن عن نفسها بالصفحات الأخيرة للصحف ، بل رأت أن تلجأ لأطباء مشهورين حسنى السمعة ، عرفوا بسعة العلم وطول التجربة ومتانة الخلق .

كانت تتجول فى باريس فاستلفتت نظرها الاعلانات الموضوعة حول

مستشفى بوجون . قرأت فيها أن الدكتور ليوبولد ليفى ، الطبيب المساعد بالمستشفى ، يهتم بصفة خاصة بامراض السمنة والدورة الدموية .

وجـــدت الفتاة هذا الطبيب الرسمى بغيتها ، فهو الذى يجب عليها ان تلجأ اليه ليجيبها عما يشغل بالها ، فاستفسرت عن عنوانه ، وذهبت اليه ، لا فى العيادة الخارجية للمستشفى ، بل فى عيادته الخاصة .

والدكتور ليفى عالم كبير متواضع ، مخلص لفنه ، وجه اهتمامه بصفة خاصة لعلم الاوبوتيرابى أى دراسة الغدد . فقد لاحظ ، كما لاحظ غيره من كبار الاطباء ، ان لعدم نشاط بعض الغدد أثراً فعالا فيما يصيب الجسم من أمراض .

فحص الدكتور ليوبولد ليفى الآنسة سوزان بعناية ودقه ، فوجدها متمتعة بصحة كاملة ، لاتشكو عارضا ، ولا يضيرها الا تينك الساقين الغليظتين . فلما أتم فحصه ، قال لها الدكتور ليفى ، ذلك الرجل الذى هو الضمير تجسم شخصا ، إنه يعتقد ان لاسبيل لعمل شىء لها ، وإنها جاءت إلى العالم بساقين غليظتين فما عليها إلا ان تحتفظ بهما كما هما .

لم تنل سوزان بغيتها ولم يتحقق املها فسألت الدكتور ان كانت تستطيع الاستعانة بالاشعة ، تلك الاشعة السحرية التى نجحت فى شفاء أمراض مستعصية ، أو إلى علاج بالكهرباء أو بالتدليك أو بأى طريقـــة توصلها لبغيتها : أى تنحيف ساقيها .

فكان رد الدكتور ليفى إنه من الجائز الوصول إلى نتيجة ، اذ لا أحد يدرى ، ولكنه أضاف ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وجلسات يومية لا تتفق مع عمل الطالبة ، وفضلا عن ذلك فان التكاليف باهظة والنجاح غـــير مضمون ، ولذلك فهو ينصحها ان لاتفعل شيئاً .

ازدادت سوزان خيبة امل ولكنها عادت فسألت الدكتور ليفى :

« إذا كنت ترى ان لافائدة من العلاج الطبي فهل من الممكن الوصول إلى النتيجة التي أرجوها بواسطة جراحة التجميل ؟ »

هنا كان رد الدكتور ليفي حكيما وصريحا : « انا لست جراحا وهذه مسألة تخرج عن حدود اختصاصي . ولكنني انصحك ياابنتي ، ان كنت تقبلين نصحي ، ان تختاري الجراح ، قبل ان تلجأي إلى جراح . فلا تسلمي نفسك لجراح أياً كان ، لأن التدخل الجراحي خطير دائما ، فتحري قبل ان تقدمي . »

لم تكن سوزان تعرف جراحا بذاته وقد رأت طيبة الدكتور ليفي ، وصراحته واخلاصه . رأته يرفض معالجة سيدة لاتطلب الا ان تدفع له الأجر ، فرأت ان تستشيره عن جراح تستطيع ان تثق به فقال لها الدكتور ليفي ، من باب النصح الخالص ، إنه يعرف جراحاً بالمستشفيات ، حسن السمعة هو الدكتور دوجارييه ، فيمكنها ان تذهب إليه .

قبلت سوزان جوفر ، بل وطلبت من الدكتور ليفي كتاب توصية ففعل ، ثم قصدت الدكتور دوجارييه ، وقد امتلأت نفسها ثقة وفاضت أملا .

وليس الدكتور دوجارييه بالرجل المجهول ، ولا هو من نوع الجراحين الذين يكثرون من الاعلان عن أنفسهم بغية تصيد المال ، بل هو رجل علم ، يشغل مركزا أدبياً محترما . هو جراح بالمستشفيات ، يعمل بمستشفى بوسيكو ، وهو خبير لدى محكمة السين المدنية ولدى محكمة استئناف باريس . توفرت فيه إذاً كل الضمانات . هو إذاً ممن يستطيع الانسان ان يضع فيه ثقته ، لامن الناحية الفنية فحسب ، بل - ولهذا قيمته في الدعوى - من الناحية الأدبية أيضاً .

قصدت سوزان جوفر الدكتور دوجارييه ، وبسطت له حالتها . ففحصها ثم قال لها : « إن مسألتك في غاية البساطة . كمية شحم زائدة في السيقان ، من السهل جدا إزالتها وليس في ذلك أدنى خطر . هي عملية سريعة وسهلة ولا تمضي عشرة أيام حتى تعودي لعملك على ساقين رفيعتين كما تحبين ، ولا

يتبق غير أثر بسيط فتعودى للدكتور ليفى ، فيعالجك بالكهرباء ويزيل ذلك الأثر حتى لا يكاد يبق منه شىء ولا تمكن رؤياه حين تلبسين جوربا »

غمر الفرح سوزان جوفر . أمامها جراح كبير ، قيل لها إنها تستطيع أن تضع فيه ثقتها ، هو رجل كبير السن ، له تجربة طويلة ، وله المركز الذى ذكرته ، وهذا الجراح يقول لها إن العملية فى غاية السهولة ، لا تنتج أدنى خطر ولا تبقيها فى السرير إلا عشرة أيام . كيف تستطيع أن تتردد ؟

قبلت سوزان جوفر لا أقول نصيحة الدكتور دوجاربيه بل دعوته . ويهمنى أن أصرح فى بدء مرافعتى أن الدكتور دوجاربيه لم يدفعه — فى قضيتنا — أى طمع فى مكسب . إنه لم يطلب من سوزان جوفر عن هذه الاستشارة إلا مائة فرنك ، وهو مبلغ معتدل ، معقول ، ليس عليه أى اعتراض .

لم يشر عليها الدكتور دوجاربيه بأن تدخل عيادته الخاصة ، ولا حدد لها الأتعاب التى يطلبها أجراً للعملية . ولكن الآنسة جوفر — كما رأيتم — قد تقدمت اليه كزبونة عادية ، على استعداد لأن تدفع ما يطلب منها دفعه .

وقال لها الدكتور دوجاربيه : « ستدخلين المستشفى فى القسم المخصص لى وسأجرى لك العملية هناك » .

دهشت سوزان وسألت الدكتور : « ولكن متى يادكتور ؟ » فكان رد الدكتور : « باكر » . وكتب لها استمارة بقبولها فوراً بالمستشفى فى القسم المخصص له .

كيف تريدون من هذه الفتاة أن يداخلها أى تردد أو خوف ؟ لقد خرجت من عيادة الدكتور دوجاربيه ، فرحة سعيدة ، لا تدرى كيف تعبر له عن شكرها ؟

وفى الغد وهو اليوم الثامن والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٦ دخلت وأجريت لها العملية الجراحية ، بعد ذلك بأربع وعشرين ساعة . وتم كل

شيء على وجه السرعة ، فلا كُشف عليها ، ولا أُجرى لها أى تحليل ، ولا أُخذت منها عينة دم ولا صورة بالأشعة . ولماذا ذلك والعملية التى أجريت لها من السهولة لدرجة لا تتطلب شيئا من هذا . فما دخلت المستشفى حتى أجريت العملية .

وكانت قد سمعت أن العملية سهلة وأنها تستغرق زمنا قصيراً ، أو على حد تعبير الدكتور دوجاربيه القاسى ، لا تمضى عشرون دقيقة حتى تكون الساقان قد فقدتا شحمهما .

كان ذلك هو الوعد ، ولكن أين من الوعد الحقيقة ؟ ! لقد أسفرت الحقيقة عن شيء آخر ، عن شيء فظيع .

فالعملية ، وقد أجريت على ساق واحد ، لا ساقين ، استغرقت ساعة ونصف الساعة . ذاك أمر لا سبيل لانكاره ، فقد كانت الضحية المسكينة ، التى أترافع عنها ، تتابع بعينيها عقارب ساعة المستشفى . لم تُنوَّم بالكلوروفورم بل أعطيت حقنة موضعية تفقد الانسان الاحساس بالألم كلية ولكنها لا تفقده الادراك .

ولقد قالت لى مدام لوجين إن العملية بدأت فى الساعة ٢٠ و ١١ ولم تنته إلا فى الساعة ٥٠ و ١٢ !

وأية عملية هى ؟ هل كانت ، كما قيل لها ، مجرد إزالة جزء من الشحم ؟ لا . لقد أراد الدكتور دوجاربيه أن يأتى بجديد فماذا فعل ؟ . اقتطع جزءا من عضلات الساق ، لأنها كانت ضخمة ، ثم حاول أن يضم حافتى الجرح . وسأثبت لكم ان استحالة ضم الحافتين هو الذى اقتضى قطع الساق كلها . وهذا الذى أقدمه لا يحتمل الانكار فالساق قد بترت من تحت الركبة ، ومن الميسور التأكد من فحص الجزء الباقى ، مما كانت عليه العملية قبل البتر .

لقد كانت العملية التى تخيلها الدكتور دوجاربيه دقيقة ، خطرة ، جديدة قد تؤدى لنتائج هائلة . لا ادعى القدرة على إلقاء محاضرة فى الجراحة

والتشريح ، ولكننا كلنا نعلم أن هذا الجزء من الأعصاب يضم العصب المحرك للقدم ولأصابع القدم . فالمساس به ، والاقتطاع منه ، يعرض من تُجرى له العملية للعجز عن تحريك قدمه .

هذا هو الخطر الأول .

وهناك خطر آخر لم يعره الدكتور دوجاريه الالتفات الكافى ، فقد كاد يودى بحياة موكلتى ، وقد كلفها ساقها التى بترت .

فكلنا ، من غير أن نكون قد درسنا الطب ، نعلم دقة وظيفة الدورة الدموية ، خصوصا فى أعضاء الجسم السفلى ، وكلنا نعلم أن الدورة الدموية تسوء أحيانا بسبب بعض الأمراض أو الحوادث ، فتكون أول العوارض التى يشعر بها المصاب ، فى أجزاء الجسم السفلى ، ذلك أن بهذا الجزء من الجسم شبكة متداخلة من العروق والأوردة ، لها أهمية عظمى .

فاذا قطعنا بالمشرط فى هذا الجزء عرضنا نهاية الساق ، أى القدم ، لأن لا تتغذى بالدم ، التغذية الكافية ، فتبدأ الغنغرينة ، لأن الأجزاء التى لا يغذيها الدم تموت .

ما الذى حصل ؟ لقد عرفناه فيما بعد . أجرى الدكتور دوجاريه عمليته ثم حاول أن يخيط الجرح فكانت غرز الخياطة تنقطع الواحدة بعد الأخرى . لم يسعه آخر الأمر إلا أن يحزم الساق حزما كما يحزم اللحم المشوى .

ونقلت المسكينة إلى فراشها وما كاد مفعول المسكن يزول حتى بدأت تشعر بآلام لا تطاق .

حقنت بالمورفين !!

وفى المساء جاءها الدكتور دوجاريه يزورها ، وكان مظهره ينم عن القلق . طلب منها أن تحرك قدمها ، فحاولت عبثا . لعله فكر اذ ذاك فقط فى أن العملية التى أجراها قد أتت بنتيجة لم يكن قد فكر فيها .

وفى الغد طلب منها نفس الطلب ، فحاولت ، ولكن دون جدوى .

تضايق الدكتور دوجاريه ، ولكنه لم يقل شيئا .

وأقبل الليل ، وشعرت بآلام فوق طاقة البشر ، وأمضت ليلها تصرخ ، وتطلب حقن المورفين ، وتطلب أن يفك رباط ساقها ، فقد كانت تحس بأن ساقها فى قالب محكم ، وقدمها كالثلج . شكت ، وبكت ، وصرخت ، ولكن عبثا . إن الممرضين والممرضات لم يريدوا ـ ولهم الحق ـ أن يمدوا أيديهم للرباط الذى وضعه الدكتور دوجاريه بنفسه .

وانتظروا مجىء الأطباء فى الغد .

وأقبل أول الأمر الدكتور كوفينى فذكرت له الممرضات كيف أمضت المريضة ليلتها . فحص القدم ، وضغط عليه ، ولاحظ أنه فاقد الشعور كلية . تضايق هو أيضا ولكنه لم يقل شيئاً . ابتعد ، وعاد بعد لحظة وجيزة ، ومعه الدكتور دوجاريه .

فحص الدكتور دوجاريه القدم بسرعة ، أعاد الفحص ، وأعاد الضغط ولاحظ فقدان الشعور . وما كاد حتى أمر باحضار عربة نقل المرضى .

وضعت مدموازيل لوجوفر على العربة ، واغمضت عيناها حتى لا ترى ما سيكشف عنه رفع ضمادات ساقها .

وأحست ، وهى مغمضة العينين ، بأن الأربطة تقطع ، وما لبثت ان شعرت براحة تامة . لقد فُتح القالب الضاغط .

حسبت أن كل شىء قد انتهى ! وفى الأيام التالية كانت تتألم كلما غيروا لها الأربطة ، وتشم رائحة كريهة .

وكان المرض يتقدم فى سيره . وكلما رفعوا الأربطة قطعوا أجزاءا من اللحم ميتة وبقيت القدم فاقدة الشعور ، لا تحس وخز الابر . والمرض فى تقدم مستمر ثلاثة أسابيع طوالا .

وبعد ثلاثة أسابيع ، أى فى يوم ٢٠ مارس على وجه التحديد ، أعلن

الدكتور دوجارييه أن الجرح غير قابل للشفاء ، وأنه لم يبق ... إلا بتر الساق .

قد لا يكون بتر الساق ، فى عرف الجراح ، بالأمر ذى البال . وما هو بكذلك عند الضحية التى سيقتطعون منها ساقها .

أخطر بالأمر المسيو لوجين خطيب سوزان فطار صوابه وقال : « إن هذا مستحيل . إن سوزان لن تقبل . وحياتها بعد ذلك قد ضاعت » .

فقال له الدكتور دوجارييه : « هذه اعتبارات لا أريد الدخول فيها ، ولكننى أقول لك ، بكل صراحة ، إنه إذا لم تبتر ساقها غدا ، فستموت بعد أربع وعشرين ساعة ، فعليك أن تنهض بمسئوليتك وتتخذ لك رأيا » .

وهكذا لم ير المسكين بدآ من أن يقنع خطيبته ، تلك المسكينة التى أرادت أن تكشف عن ساقين رفيعتين جميلتين ، بأن عليها أن تبتر إحداهما .

لا أود أن أصف لكم ذلك المنظر المحزن المبكى ، فأنتم تستطيعون أن تتصوروه بسهولة . لقد تهدمت أحلام السعادة فى لحظة عين ، ولم تبق إلا امرأة بائسة ، تفضل أن تموت ، على أن يذكر لها بتر الساق .

كانت حالتها سيئة . وكان تشخيص الدكتور دوجارييه فى هذه المرة صادقا ، فلو أنهم انتظروا عليها ثمانية وأربعين ساعة ، لعملت الغنغرينة عملها ، ولقضت على سوزان . لقد أغمى عليها فى يوم ٢٠ مارس ثلاث مرات .

أراد المسيو لوجين أن يمنح خطيبته التعزية الوحيدة التى يستطيع أن يمنحها لها ، فعرض عليها أن يتزوجها .

واعطت ادارة المستشفى شهادة بأن مدموازيل سوزان لوجوفر فى خطر الموت ، وعقد الزواج فى يوم ٢١ مارس فى الساعة ٥٫٣٠ بقاعة المستشفى .

ان بلاغة اللسان لا تنفع فى مثل هذه الظروف . اننا لا نحتاج لخيال واسع لنتصور كيف تم ذلك الزواج . سوزان لوجوفر المسكينة ، على سرير

المستشفى ، تأكل الغنغرينة قدمها ... وكل ذلك من أجل عملية لم تكن هناك ضرورة تقتضيها .

والدكتور دوجاربيه يعرف هذه التفاصيل كلها وأحسبه يذكرها كلها ، وأظنه كلما فكر فى ضحيته ، بالنهار أثناء سيره ، أو بالليل أثناء ارقه ، ينصت لصوت ضميره وهو يؤنبه لأنه أقدم على تلك التجربة ، التى سببت كل هذه الآلام وكل هذه المصائب .

وفى الغد أصبحت مدموازيل سوزان لوجوفر مدام لوجين ، ولكنها بدلا من أن تسافر فى رحلة جميلة لتمضية شهر العسل ، نقلت الى غرفة العمليات بالمستشفى لتبتُر ساقها .

واستغرق الشفاء زمنا طويلا . طال ألمها ، واستمرت سنة كاملة لا تستطيع السير فكانت تتنقل داخل منزلها على عكازين ، ثم على عصا ، ولكن لفترة قصيرة . فقد ساءت حالتها بدلا من أن تتحسن ، كما سأبينه لكم ، حتى اضطرت مدام لوجين أن تبيع تجارتها ، لأنها عجزت عن مباشرتها .

هذه هى الوقائع .

فلنبحث فيما اذا كان الدكتور دوجاربيه قد ارتكب خطأ ، وفيما إذا كان عنه مسئولا .

وأملى كبير فى أن أثبت لكم أن مسئولية الدكتور دوجاربيه مزدوجة .

إنه أخطأ أولا فى الطريقة التى اتبعها فى اجراء العملية ، وأخطأ ثانيا لأنه أجرى تلك العملية التى ما كان له أن يجريها .

أما عن خطأه الأول . وأخذ يشرح من الناحية الفنية كيف أجريت العملية ، وكيف لم تقتصر على إزالة الشحم الخ ...

أما الخطأ الثانى فنى إقدامه على اجراء تلك العملية .

إن للقضية التى أترافع فيها أمامكم أهمية كبرى . ولمَ ذلك ؟ لأنها - فيما أعلم - أول قضية عرضت على المحاكم - المحاكم الفرنسية على الأقل - بجلاء ووضوح ، مايباح وما لا يباح للجراح أن يجريه على جسم الانسان .

لقد جلبت الجراحة على الانسانية نعما ليس فينا من يجهلها . لقد خطت الجراحة فى السنين الأخيرة خطوات واسعة ، وأحرزت نتائج باهرة ، لا سبيل لا نكارها .

فهل معنى ذلك أنه قد أصبح من حق الجراح أن يعمل ما يريد ، وأن يحاول ما طاب له ؟ هل أصبح الجراحون سادة المشرط ، لا يُسألون عما يفعلون ؟ هل من حقهم التصرف ، تصرف السيد المالك ، فى أجسام المرضى المعهود بها إليهم ؟

هذا هو السؤال المعروض عليكم والمطلوب منكم ان تضعوا له ردا ! ! ولست أحسب أن هناك شخصا واحداً يقول بان من حق الجراح أن يجرب باسم العلم أو باسم حب الاستطلاع ، ماحلا له فى جسم المريض الذى يضع نفسه بين يديه .

إن جسم الانسان لا يجوز استعماله للتجارب التشريحية ، مهما كان الغرض الذى يسعى له الجراح شريفا ، ومهما كان أمله فى الوصول ، بفضل تلك التجارب ، إلى مايفيد الانسانية .

إن المبدأ المسيطر على قضيتنا - كما أتصوره - هو أن الجسم الانسانى شىء مقدس . إنها حقيقة فلسفية ، اجتماعية ، دينية ، بل واستطيع أن أقول إنها حقيقة قضائية أيضا .

إن الانسان لا يملك أن يتناول جسمه بالتقطيع ، فكيف يكون لآخر ذلك الحق ؟

فاذا سألتمونى ومتى إذاً يكون من حق الجراح ان يتدخل ، قلت لكم : « ليشفى فقط . ليس للجراح ان يقطع فى الجسم البشرى الا ليشفى ، لا لشىء

آخر . إن له ان يقطع فى الجسم الانسانى ، وله أن ينتزع اجزاء منه ؛ ولكن ليدافع عن ذلك الجسم ضد الفناء أو ضد الآلام التى لاتحتمل .

ومن المفيد أن نقول ذلك فى هذا الوقت الذى يُخيل للبعض أن من الممكن نسيان ذلك .

فليس للجراح ان يعرّض بحياة انسانية وان يجازف بها فى سبيل تجارب لتحقيق أغراض عديمة الأهمية أو غير مفيدة . ان دلال المرأة أو دلال الرجل ، والرغبة فى مجاراة «الموضة» والنزول على حكمها ليسا من الاسباب التى تبرر اجراء عملية جراحية .

ولا أحب ان أتهم باننى ارمى القول على عواهنة أو اتحدث بخفة فى قضية خطيرة ومحزنة كهذه . ولكن ! هل من المقبول ان يُمثّل الجراح بصانع الابنوس الذى يحول قطعة الخشب إلى دمية جميلة أو الحلاق الذى يقص الشعر ؟ طبعا لا . من أجل هذا أرى ان الجراح لم يكن له ، فى مثل حالتنا ، ان يقبل اجراء عملية يراها غير ضرورية . لم يكن المطلوب منه ان يُشفى أو ان يضع حدا لآلام جسمانية ، لم يكن المطلوب منه ان يحارب الموت أو الألم ، فلم يكن هناك خطر موت ولا ألم ، بل كل ما كان هناك رغبة فى التجمل . وانا أقول إنه لم يكن يحق للطبيب ان يجرى هذه العملية ولو كانت الزبونة قد رجته والحت عليه فى ان يجريها .

ولكن الواقع ـ ولهذا الأمر خطورته ـ الواقع ان مدام لوجين لم تكن هى التى طلبت من الدكتور دوجاربيه ان يجرى لها العملية ، بل الدكتور دوجاربيه هو الذى تصور تلك العملية ، وهو الذى اقنع مدام لوجين باجرائها . وفى هذا تظهر مسئوليته ثقيلة بنوع خاص .

لو ان مدام لوجين كانت قد التجأت الى طبيب جاهل أو إلى دجال ، لما حرمها ذلك عطفنا ، ولما فقدت حقها فى الشكوى ، وفى المطالبة بتعويض . ولكننا هنا أمام حالة تختلف عن ذلك كلية . ان مسئولية الدكتور

دوجاريه ـ وانا أقول ذلك ولا أخشى ان اتهم بالتناقض ـ ان مسئولية الدكتور دوجاريه أكبر بكثير من المسئولية القضائية والأدبية التي تقع على عاتق الطبيب الجاهل أو الدجال .

إذ ماذا كانت موكلتي حين قصدت الدكتور دوجاريه ؟ لقد كانت فتاة لعوبا متدللة . لكن ذلك ، فمن هو الذي يلومها ؟ انها تجهل كل شيء عن الطب وعن الجراحة . ذهبت تطلب نصيحة مَن ؟ نصيحة رجل كبير السن ، كبير التجربة ، له مركز اجتماعي كبير ، وألقاب علمية ضخمة . وهذه كلها صفات من شأنها ان تُدخل الطمأنينة قلبها وتملأه ثقة .

فكيف لها ، وهي الخياطة الصغيرة الجاهلة ، ان تشك أو تتردد في حضرة مَن كان هذا مركزه ؟ كيف يمكنها ان تناقش ؟ كيف يمكنها ان تشك ؟

انها واثقة ! بل و يمكننا ان نقول إنها اسلمت نفسها ، معصوبة العينين ، إلى الدكتور دوجاريه الذي قال لها إنه يعرف العملية الواجب اجراءها لها ، ووصف لها كيفية اجرائها .

لقد احتمل الدكتور دوجاريه بتصرفه هذه مسئولية عظمى . ولقد قلت لكم إنه لاشك يفكر في ذلك الزواج الذي تم بقاعة المستشفى في الساعة ٣٠ و٥ مساء في أحد أيام شهر مارس سنة ١٩٢٦ . واني لا اعتقد انه كثيراً مايفكر في تلك الفتاة التعسة ، التي جاءته يوما تستشيره وكلها ثقة وكلها أمل ، فكان نصيبها ، نظير ثقتها ونظير سماحها له باجراء العملية التي اجراها ، ان اصبحت اليوم عرجاء ، مبتورة الساق ، مهدورة المستقبل ، مظلمته .

لم يكن الدكتور دوجاريه ، بعلمه وتجربته ، ليجهل خطورة العملية التي انتوى إجراءها .

لو أن مدام لوجين هي التي فكرت في تلك العملية ، وهي التي طلبت من الدكتور دوجاريه أن يجريها لها ، لوجب عليه هو أن يرفض . لقد كان واجبه ، بالنسبة لمركزه الاجتماعي ولطول تجاربه ، أن يلوم تلك الفتاة

الصغيرة ويوبخها وأن يقول لها : « لايجوز أن تخاطرى بحياتك أو بساقك لسبب واه « كالموضة » لقدجئت إلى العالم بساقين غليظتين فاحتفظى بهما . أما أنافلا أتحمل تبعة ارتكاب هذا الحادث ، الذىأعده جناية ، وهو ان اقتطع من الساق لأن الطبيعة جعلتها سميكة » . هذا هو القول الذىكان يجب على الدكتور دوجارييه أن يقوله .

انها مبادىء محترمة ، ثابتة ، يسلم بها الجميع .

وكما قلت لكم ، لم يسبق للمحاكم ان عرض عليها أن تفصل فى مثل هذا الموضوع ، بطريقة واضحة صريحة . ولقد وجب على المحاكم أن تقول كلمتها ، قبل أن يعم البلاء ، وتنتشر تلك الجراحة التى يسمونها بجراحة التجميل .

ومع ذلك فقد سبق للمحاكم ان تعرضت لبعض نواحى الموضوع . وتلى الأحكام وأقوال الشراح ولخصها فى أنه لايجوز للجراح — الجدير بهذا الاسم — أن يجرى عملية جراحية إلا إذا كان امام مرض لايمكن علاجه بالأدوية أوآلام لايقوى المريض على احتمالها ، وان هذا لايكفى ، بل لابد للجراح - قبل البدء فى العملية - أن ينال موافقة المريض وأن يقول له أو لمن حوله ، مدى خطورة العملية وما يمكن أن تؤدى اليه .

لم يقم الدكتور دوجارييه بأى من هذين الواجبين .

فهو أولا لم يكن أمام مرض أو ألم . لقد كانت مدام لوجين متمتعة بكامل صحتها ، ولم تكن تشكو ألما .

لقد قرر إجراء عملية خطيرة ، لاضرورة تقتضيها ، خطيرة كما دلت الحوادث التالية ، فقد أوشكت مدام لوجين أن تموت من جرائها ، ولم تنج من الموت إلا بتضحية ساقها .

وإذا كان الدكتور دوجارييه قد اندفع وراء تفكيره الخاطىء وصمم على إجراء عملية خطيرة ، لاضرورة تقتضيها ، فقدكان يتحتم عليه أن يقول

لسوزان لوجوفر ، لا كما قال لها ، إنها عملية سهلة لاخطر فيها ، بل كان يجب عليه أن يقول لها ، بعكس ذلك : « أنت تريدين منى أن أجرى لك عملية بالرغم من أنك لست مريضة ولا بك ألم . فليكن . انما اعلمى بأنك قد تموتين بسبب هذه العملية ، أوقد تفقدين ساقك أو ساقيك » .

فلا أظننى بحاجة لأن أقول لحضراتكم ، إنه لو كان الدكتور دوجاريه قد اتبع القواعد التى يحتمها فنه ، وأخطر سوزان بما تتعرض له ، فما كانت لتقبل أن تعرّض ساقها للبتر كما بُترت ، وما كانت لتجازف بحياتها أو ساقها .

قد يعترض علىّ بأن الدكتور دوجاريه لم يكن مدفوعا بعامل الشره أو الرغبة فى كسب المال وانى لست أمام أحد أولئك الأطباء الذين يقررون إجراء عملية لا يرونها هم لازمة ، ولكنهم يطمعون فى الأتعاب التى سوف يطالبون بها المريض أو أسرته .

هذه حقيقة لا أنكرها . فالدكتور دوجاريه لم يكن مدفوعا بعامل الربح المباشر . ولكن هل مسئوليته القضائية ، بسبب ذلك ، أخف ؟ كلا .

إن العملية التى أجراها ، كما أجراها ، كانت ابتكاراً . لقد حدث أن رفعت من الساق ومن أجزاء أخرى من الجسم ، كميات زائدة من الشحم ، وأتت تلك العمليات بنتائج حسنة ، فلم يشك المريض بسببها ولم تسؤ حالته . ولو أن حادثاً وقع مع ذلك بسبب تلك العملية ، لما شككت لحظة فى أن مسئولية الجراح متوفرة ثابتة .

على أن الدكتور دوجاريه لم يعمل ذلك . إنه عمل ما هو أخطر من ذلك . إن مبضعه لم يقنع برفع الشحم بل اقتطع من اللحم ورفع من الساق أجزاء هامة .

ولست أدرى أى شيطان داخلىّ هو الذى دفع الدكتور دوجاريه فى هذا السبيل ؟ أتراه رمى إلى الوصول إلى نتيجة تكسوه فخارا علمياً ؟ أتراه

أمل أن ينشىء طريقة جديدة ، تحمل اسمه وتسمى طريقة دوجارييه فتخلد اسمه على مدى الزمان ؟ أتراه فكّر فى وفود النساء اللواتى سيحضرن اليه باكيات آملات لأن سيقانهن غليظة وهن يُردنها هيفاء ؟

الواقع أنّ الدكتور دوجارييه أراد أن يجرى تجربة ، أراد أن يبتكر طريقة ، وكل مافى القضية ينطق بذلك .

وإلا . فلمَ العجلة فى الاشارة باجراء عملية ؟ إنههو الذى قرر إجراء تلك العملية ، فعند ما ذهبت اليه سوزان لوجوفر لم تقل له إجرِ لى عملية كذا ، فهى لا تعرف عن الطب ولا عن الجراحة شيئا . لقد شرحت له حالتها ، وقالت له إن سيقانها غليظة وهى تريدهما رفيعتين . ذلك كل ما قالته .

فالدكتور دوجارييه هو الذى فكر ، من تلقاء نفسه فى اجراء عملية جراحية . هو الذى أشار باجراء العملية ، وأفتى بأنها بسيطة ، لا خطر منها .

ولو لم يكن متعجلا ، ولو لم يرد أن يجرى العملية بسرعة ، لما أمر بادخال الفتاة فى الجزء المخصص له بالمستشفى ؟

هناك ملاحظة أرجو أن ألفت اليها نظركم ، تلقى ضوءا واضحا على البواعث التى حملت الدكتور دوجارييه .

ان الدكتور دوجارييه جراح بالمستشفيات ، على رأس قسم الجراحة بمستشفى بوسيكو .

وأنتم تعلمون أن مستشفيات باريس ، سواء الأجزاء المخصصة للعلاج أو الجراحة ، تضيق بمرضى باريس . ويخيل إلىَّ أن بشوارع باريس عدداً وافراًمن المرضى الذين كانوا ينتظرون أن يقبلوابالمستشفى بينما كان الدكتور دوجارييه يحتجز مكانا لسوزان لوجوفر ، التى لم تكن مريضة . لقد كنا فى أواخر فبراير ، فى الشتاء ، فى الوقت الذى تكثر فيه الأمراض .

ولكن الدكتور دوجارييه أمر بأن تقبل فى الجزء المخصص له بالمستشفى

هذه الفتاة التى كانت فى أتم صحة ، كأنه لا يريد أن تفلت الفرصة من بين يديه ، لا يريد أن لا يجرى العملية التى تخيلها .

ألا يدل ذلك على أن الدكتور دوجاربيه قد استمع لنصائح ذلك الذى أسميته بشيطانه الداخلى الذى سول له ما تجلبه عليه العملية من نجاح على ، أو من نتائج من نوع آخر لا أحب أن أتعرض لها ؟

وعلى كل حال ، فهو الذى تصور العملية وهو الذى أشار بها ، وهو الذى أدخل الفتاة مباشرة للمستشفى . هذه كلها وقائع غير منكورة .

سيقال لى ، ولكنك تفكر تفكيراً معكوساً ، وتنسب للدكتور دوجاربيه مقاصد لم تمر له ببال . إن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير . إن الدكتور دوجاربيه لم يفكر إلا فى أمر واحد ، هو أن يؤدى لمدموازيل سوزان لوجوفر خدمة .

أى كلام هذا ؟ ان الدكتور لم يكن يعرفها قبل ربع ساعة ؟ كانت غريبة عنه ، لم يكن هناك ما يدفعه لأن يؤدى لها أى خدمة ، أويكون ظريفاً معها ؟

آه . لو كان قد دخل عيادة الدكتور دوجاربيه شخص يتأوه ويصرخ من شدة الألم ويقول إنه لم يعد يستطيع الجلد ولا يقوى على احتمال الألم ، لفهمنا أن يقول الدكتور دوجاربيه إنه تأثر من ذلك المنظر ، فأجرى لذلك الرجل العملية فوراً ، فى القسم الخاص به بالمستشفى ، غير مدفوع إلا بالرغبة فى تخفيف آلام ذلك المريض .

أما هنا ، فلا شىء من ذلك . فتاة حديثة التجارب أو معدومتها ، جاءت اليك يادكتور دوجاربيه تعرض عليك أمراً يهمها ، يدفعها للاهتمام به دلالها والعناية بجمالها ، وهى لا تعرفك ولا أنت تعرفها .

وأنت مع ذلك الذى قررت أن اجراء العملية ضرورى ، وقدت الفتاة تقريبا من يدها لتدخلها المستشفى ، وأعطيتها تذكرة ليخصص لها سرير فوراً ، وفى الغد أجريت لها العملية .

هذه العملية - أنت الذى أردتها ، وأنت الذى أجريتها ، هذه العملية التى لم تكن ضرورة تقتضيها هذه العملية المجرمة . هذه هى غلطتك ، أكثر من أى غلطة جراحية ارتكبتها .

تُرى هل سيُقال لنا إن جراحة جديدة نشأت ، جراحة التجميل ، وإن للجراح الحق ، باسم جراحة التجميل هذه ، أن يفعل فى الجسم البشرى ما يشاء ؟

إن كان ذلك ، فلنعرض اذاً لجراحة التجميل هذه .

لنجتنب الخلط أولا . فعند ما تتشوه خلقة رجل بفعل الحرب مثلا ، فانى أفهم تماما الجهود التى تبذل لاصلاح ما أفسدته الحرب فى وجهه ومظهره . فالجراح ، فى مثل هذه الحالة يؤدى عملا داخلا فى نطاق واجبه . إنه يتدخل ليصلح ، ليصلح ما أفسدته الجروح . هو يؤدى واجبه ولا يتخطاه .

أما إذا كان المقصود إصلاح بعض النقص فى عمل الطبيعة ، فانى لا أسلم بأن يكون الجراح حراً لا شىء يقيده .

من الطبيعى ، إذا كان الغرض مجرد إجراء بعض عمليات سطحية ، كازالة النمش أو زيبة أو زيادة جلدية ، أو بطعا بالبشرة ، فان التدخل الجراحى لا يعاب بشرط أن لا يؤدى لأى خطر . ولكنى لا أظن أن المحاكم تقر هذا التيار الذى يسعى بعض الجراحين المبتدئين لخلقه ، والذى يريد أن يسير فيه - فيما ارى - بعض كبارهم ، وأعنى به التيار الذى يبيح تدخل الجراح فى الجسم الانسانى - والجسم النسائى على الأخص - بحجة اعادة الشباب ، أو متابعة «الموضة» .

سيقولون لى إن هناك جراحين يتولون ازالة الثديين أو أجزاء أخرى بارزة من الجسم ، ليحولوا المرأة إلى دمية عصرية جميلة . ليكن ! ولكنى لا أسلم بأن ذلك من الجراحة فى شىء .

لقد سمعت وصفا لبعض عمليات مدهشة ، ترفع الثدى الهابط وتشد

البطن المترهدلة . فهل هذا هو المثل الأعلى الذى تسعى الجراحة للوصول اليه ؟ لا أرى ذلك ولا زلت أعتقد — كما قلت فى بدء مرافعتى — إنه لا يجوز إجراء عملية جراحية إلا للوصول إلى شفاء المرض .

فهل كنا أمام مرض يراد شفاؤه ؟ لا . هل كان القصد مجرد تدخل سطحى لا يؤدى لضرر ؟ لا . نحن أمام عملية خطيرة ، اقتطاع جزء من لحم انسان ، كما يقلم البستانى جزع الشجرة . ذلك ما فعله الدكتور دوجاربيه .

فاذا دفع عن نفسه بأنه أجرى تلك العملية لأنه طُلب منه أن يجريها ، قلت له بكل بساطة ، إن الجراح - خصوصا الجراح من طبقتك - لايجوز له أن يَضْعُف أمام تخريفات زبائنه أو أعراض هَوَسهم .

ولنضرب لذلك مثلا . أإذا جاء رجل انتابته أزمة تصوفيةوطلب الى جراح أن يبتر من جسمه ذلك العضو الذى يسبب له الشهوة والاغراء ، أيكون الجراح ملزماباجراء تلك العملية ؟ وإذا جاءه شاب يريد الافلات من الخدمة العسكرية ، وطلب منه أن يبتر له بعض أصابعه ، أيكون الجراح ملزما باجراء تلك العملية ؟ وإذا وفدت عليه امرأة تريد أن تتمتع باللذات ولا تحب أن يصيبها الحمل وما يجره وراءه وطلبت من الجراح أن يجعلها عقيما ، أيفعل الجراح ذلك ؟ لا ! ليس هذا من عمل الجراح . والشخص الذى يجيب مثل هذه الطلبات ، هذه الطلبات الجنونية بل الطلبات المجرمة ، يكون أكثر اجراما من الطالبين .

إننى أعيد القول ولكن التكرار هنا واجب . إن مهمة الجراح أعظم وأجمل وأنبل . إن أول واجب عليه هو أن يحترم الجسم الانسانى . إنه هو حاميه والمدافع عنه . هو السيد المسيطر على العملية الجراحية ، ولذلك كبر واجبه ، بقدرما كبرت سيادته وسيطرته .

إن للجراح على هذا الجسم المعهود به اليه ، جسمنا أو جسم عزيز علينا

حق مطلق ، يجزّ فيـــه ويقطع ، حتى ولو نتجت عن ذلك الوفاة . له ذلك ، ولـكن ليس له ذلك الا ليحارب الموت أو يطارد الألم . فاذا قرر أن يجزّ أو يبتر بغير ضرورة ، لارضاء شهوة (الموضة) أوالدلال ، فمن حق أن أقول له : إنه يخون واجبه ويرتكب خطأ لا يجد له تبريرا .

وهذا هو مافعله الدكتور دوجاربيه .

فما هو قائل للدفاع عن نفسه ؟ مرافعته المكتوبة لا تذكر شيئا . هى أقوال عادية ليس فيها جديد .

ما الذى سيقوله لتبرير هذه العملية الخطيرة ، التى لم تكن ضرورة تقتضيها ، والتى أدت للغنغرينة ، ثم لبتر الساق ؟ لست أدرى .

أتراه سيقول إن المسئولية مشتركة ، وإنه إذا كان قد أخطأ لأنه أجرى العملية ، فموكلتى قد أخطأت هى الأخرى لأنها طلبت منه اجراءها ؟

لا أحسبه سيتقدم بدفاع كهذا لا يمكن قبوله ، دفاع يخالف كل مبادىء القانون ، والتفكير السليم .

إن الدكتور دوجاربيه رجل فن . هو الذى يعلم ما يجب عليه أن يعمله وما يجب عليه أن لا يعمله ، فليست مهمة الطبيب أو الجراح بقاصرة على اتباع طلبات زبائنه والائتمار بأمرهم . إن واجبه أن يُعنى بهم ، تبعا لقواعد العلم والفن ، وأن يأبى إجابة ملتمس المريض ، إذا كان مخالفا لقواعد العلم والفن .

هذه مبادىء بديهية ، نراها مطبقة فى كل يوم ، فى أقل الأمور أهمية .

هل إذا شيد مهندس بناء سخيفا ، مستحيلا ، فانهار . هل يباح له أن يقول : « من الجائز أن أكون قد خالفت قواعد الفن ، وأضفت الأخطاء على الأخطاء ، ولذلك انهار المنزل ، ولـكن تلك كانت إرادة الزبون . فلست مذنبا ، أو على الأقل فهو شريك لى فى المسئولية ؟ »

إنكم ترفضون أن تبحثوا مثل هذا الدفاع ، وتستبعدوه لأول وهلة .

فاذا جاء جراح ـ فى حالة كحالتنا ـ يقول إنه أجرى العملية التى يسلم بأنها لم تكن لازمة ، لأن زبونته رأتها لازمة ، فسيكون جوابكم بغير شك أن لا محل لتوزيع المسئولية .

ان الضرر الذى أصابنا عظيم . لقد طلبتُ خمسمائة ألف فرنك ، وسترون أن هذا المبلغ لا مبالغة فيه .

ان مدام لوجين شابة فى مقتبل العمر ، بُترت ساقها ـ بغير ضرورة وبغير الحاح من جانبها ـ لقد ضاعت حياتها إذاً .

ولكن ضررا أعظم ـ من ناحية مهنتها ـ قد اصابها . كانت تدير تجارة رابحة. تجارة أز ياء باسم (لوسى جيل) بشارع ٢٩ يوليو. هى التى أسست المحل وهى التى كانت تديره . وكان زوجها يهتم بالناحية الادارية . أما حياة المحل وروحه فكانت هى . لقد كانت هى ـ اليد الأولى لاحدى محلات الخياطة الكبرى الباريسية ـ هى التى كانت ، بما تبتكره من رسوم (وموديلات) ، وبطريقتها فى حياكة الملابس، تجتذب الزبائن وترضيهم .

وسترون حضراتكم انها ـ خلال عامين كاملين ـ لم تستطع أن تدير محلها.

ليس هذا فحسب . بل ان ساقها لم تلتحم بالرغم من البتر وبالرغم مما عمله الدكتور دوجاريه . لقد قال لها الدكتور بيلاد الذى تولى تركيب الساق الصناعية لها ، إنها لن تستطيع السير على قدمها طويلا وإنها كلما اطالت الوقوف حدث لها جرح فى الساق يتطلب البقاء بالفراش أياما ليزول .

لم يسع مدام لوجين إلا أن تبيع محل تجارتها . فتجارتها ، كما تعلمون ، من ذلك النوع الذى يتطلب نشاطا كبيراً وحركة دائمة ، ووقوفا مستمراً ، لاستقبال الزبائن ، واصدار الأوامر ومراقبة المرءوسين .

وليس هذا كل ماهو مطلوب . بل يجب تتبع تغير الأزياء ، والاكثار

من الخروج والزيارات والمقابلات ، والتردد على المسارح والاجتماعات وبلاد المياه ، وكل ذلك لايتأتى لامرأة مسكينة تتوكأ على عكازين.

فهى لم تعد قادرة على ادارة محل تجارتها ، وتحتم عليها أن تهجره ، وقد اصابتها من جراء ذلك خسارة تربو ، بغير شك ، على الخمسمائة ألف فرنك .

هذا ماأطلبه منكم.

فان كنتم فى حاجة لزيادة الاطمئنان ، فانى أطلب منكم تعيين خبراء ، على ان تحددوا لهم مأموريتهم فى الحدود الآتية . الخ . الخ.

مرافعة الاستاذ ثورب Thorp عن الدكتور دوجاريه .

تبيّنتم من مرافعة زميلى المحترم ، ان مسيو ومدام لوجين يدعيان ان مدام لوجين قد ذهبت ضحية اهمال وعدم احتياط وجهل الجراح التى سلمت نفسها له ، الدكتور دوجاريه .

وليست الطلبات ، من أمثال هذا الطلب ، بالجديدة على المحاكم .

ومجاميع الاحكام تضم احكاما عن مسئولية الطبيب ترجع الى ماقبل التاريخ الذى حدده زميلى وصديق الاستاذ جوزيه تيرى بكثير .

فالمثل الاول ، فى مجموعة الاحكام ، للمسئولية الطبية يعود بنا إلى عام ١٨٣٩ ، حيث كانت قضية مشهورة اتهم فيها أحد اطباء مصلحة الصحة .

ومن وقت ذلك ، كما سنتبينه سويا ، وضعت المحاكم ، لمسئولية الطبيب ، قواعد وحدوداً .

وهى قواعد ، إذا استوعبناها ، وجدناها عين الحكمة والصواب . هى تحمى فى آن واحد ، الطبيب من اللوم الذى كثيراً مايكون فى غير موضعه ، ومن الجحود الذى يصادفه أحيانا ، وتحمى المرضى فى الوقت نفسه ، من عبث الطبيب وجهله .

فالطبيب ـ كأى انسان آخر ـ يجب أن لايفلت من مسئولية خطأه . ذلك هو المبدأ الذى غدا يسلم به الجميع ، والذى يدهشنا أن نعلم انه

ظل عهدا طويلا محل نقاش وجدال ، فقد كان الأقدمون يرون أن الطبيب لا يُسأل ، الا أمام ضميره .

ويأتى بعد ذلك سؤال آخر . ماهو خطأ الطبيب الذى يدعو لمسئوليته ؟

فنى الطب ، كما فى الجراحة ، توجد مسائل خاصة ، أو كما نقول نحن فى لغتنا القضائية ، قضايا موضوعية ، ترجع إلى اختلاف تكوين الاجسام .

وزيادة على ذلك فالعلم ، مهما بلغ من التقدم ، كثيراً ماتكون مبادؤه محل خلاف . فالطبيب والجراح كثيراً ماينحصر اهتمامه فيما يعرف ، واحيانا فيما يتخيل .

لذلك لم يسبق للمحاكم ان تعرضت ، كما يطلب منكم الآن أن تتعرضوا ، للنظريات الطبية والجراحية . بل كل مايطلب من المحاكم أن تبحثه هى الظروف التى أدت إلى المسئولية الطبية .

فهل تسمحوا لى أن ألخص لكم المبادىء التى أقرتها المحاكم .

إن المحاكم تفرّق بين الرجل وبين الطبيب . فاذا أجرى الجراح عملية وهو سكران ، أو إذا أخطأ الطبيب فوصف دواء بدل دواء ، أو إذا أهمل مريضه فلم يُعنى به ، حكمت عليه ، وهى حين تدينه تدين الرجل ، لا الطبيب .

وإذا أظهر جهلا طبيا فاضحاً ، إذا جهل كل ما يجب على الطبيب أو الجراح أن يعرفه ، إذا ارتكب الخطأ الفاحش الذى ليس له مايبرره ادانت الطبيب ، لا الرجل . . .

. . . الذى يطلب منكم أن تزنوه إذاً هو ما إذا كان الدكتور دوجاريه قد ارتكب إهمالا ، أو أجرى عملية ضد كل معقول وكل مقبول .

فمهمة القاضى اليوم محددة تحديداً ، وإن كان هذا لايمنع أنها لاتزال دقيقة جداً .

كيف يستطيع القضاة أن يبتوا فى مثل هذه التجربة ؟ كيف يقولون إن إهمالا قد وقع ؟ هل يجب على الطبيب — كما طُلب منكم فى الناحية

الأخرى — أن يلقى درساً كاملا فى الطب ، ليشرح كيف أنه لم يخطىء ؟

أيسمح القضاة لأنفسهم أن يحرموا دواء ويحللوا آخر ؟

أيمكن للقضاة أن يقولوا ، كما طلب منكم ، اننا نسمح بازالة النمش والزبيبة ، والبطع ، ولكننا لا نسمح بما دون ذلك ؟ انا ـ القاضى ـ لا أسمح لك ـ أنت الجراح ـ أن تمد يدك إلى الساق ، أو إلى الذراع أو إلى الصدر .

هذا هو الذى يطلبونه منكم اليوم .

ولست أريد أن أعود بكم القهقرى لأذكركم بعهد كان القضاة فيه يحرمون الدواء يوما ، ثم يمجدونه يوما آخر ، فليست هذه مهمة القاضى اليوم .

كل ما أنتم مطالبون به هو أن تثبتوا أن الخطأ الذى ارتكبه الطبيب ، مما ينفى عنه كل احتياط ومما يأباه كل فكر سليم .

تلك هى أحكام المحاكم .

إذا كانت هذه المبادىء قد تقررت بوضوح ، فأى شىء يأخذه الزوجان لوجين على الدكتور دوجاريه ؟

هم يلومون الدكتور دوجاريه لأنه أشار بعملية خطيرة ، لتحقيق دلال مدام لوجين وخضوعها لسلطان (الموضة) ، لاغير .

ومدام لوجين — حين تقول ذلك — تنسى أولا أن الدكتور دوجاريه ليس هو الذى أشار عليها بالعملية . فقد سلم زميلى بأن مدام لوجين — وكانت إذ ذاك مدموازيل لوجوفر — قد ذهبت لطبيبها المعالج الدكتور ليوبولد ليفى الذى أرسلها للدكتور دوجاريه . وقيل لكم ـ بصراحة أعجبتنى ـ إن الدكتور ليوبولد كان يعرف لمن هو يرسلها .

إنه أرسلها للدكتور دوجاريه .

فمن هو إذاً الدكتور دوجاريه ؟

اسمحوا لى أن أقدمه لحضراتكم .

كان الدكتور دوجاريه رئيسا للعيادة الخارجية . وهو جراح

بالمستشفيات من عام ١٩٠٥ يُشرف على قسم الجراحة فى بوسيكو . وهو رئيس مدرج علم وظائف الأعضاء ، وخبير لدى المحكمة ، وسكرتير عام النقابة . . . ولقد كنت أستطيع أن آتيكم بالخطابات العديدة للمرضى الذين أجرى لهم عمليات ناجحة ، وهم له شاكرون .

ولكن - لسوء الحظ - لا أحد يقدر الفشل . لافشل الأطباء والجراحين ولا - وأنت تعرف ذلك يازميلى - فشل المحامين .

تعتب مدام لوجين على الدكتور دوجاربيه إنه لم ينبهها لخطورة العملية .

لم تكن العملية بذات خطورة خاصة . ولكن مدام لوجين ومسيو لوجين ينسيان أمراً واحداً ، هو أن الدكتور دوجاربيه كرر لهما ، ماسبق أن قاله لهما الدكتور ليوبولد ليفى وهو أن التدخل الجراحى خطير دائماً ، والعملية الجراحية مهما كانت بسيطة ، قد تنقلب خطيرة .

ان مدام لوجين تعترف بأن الدكتور ليفى قال لها نفس الشىء ، ولكن الذى تنساه ، وهو المهم ، هو انها ارتمت على قدمى الدكتور دوجاربيه وقالت له : « أرجوك يادكتور أن تجرى لى هذه العملية ، يجب أن تجريها لى . . . »

ولقد أدهشتنى — منذ لحظة — دهشة زميلى الذى كان يتساءل عن سبب الكرم المفاجىء الذى أظهره الدكتور دوجاربيه نحو موكلته ، وهو لم يكن يعرفها قبل ربع ساعة . . . ان ربع ساعة تكفى ليعرف الطبيب إن كان يستطيع أن يصدق مريضه . لقد كانت مدام لوجين فى حالة هياج شديد . أؤكد ذلك لأن الدكتور دوجاربيه ، فى هذا الموضوع ، قد أقسم لى بشرفه. وأظن أن توكيدات موكلى تساوى «على الأقل» توكيدات موكلك! قال لى: «إن هذه المرأة كانت فى حالة جنون ، وقالت لى إنها ، إذا لم أجر لها العملية ، ستقتل نفسها . »

مدام لوجين — هذا غير صحيح . هذا غير صحيح ، ياسيدى .

الاستاذ ثورب ـ هل استطيع ان استمر ياحضرة الرئيس ؟

رئيس المحكمة ـ مدام لوجين . أرجوك . . . .

الاستاذ ثورب ـ لقد كنت اتحدث عن حالة الهياج التى كانت عليها مدام لوجين ، وإنى اشكرها ، إذ قدّمت لى على ذلك الدليل . هكذا كانت حالتها حين ذهبت للدكتور دوجارييه . لم أكن موجوداً ، ولست انا الذى أؤكد ، ولكنه موكلى ، وقد قال لى ذلك وأقسم لى بشرفه إنها قالت له :

« إذا لم تجر لى العملية انتحر »

امام هياج زبونته ، فعل الدكتور دوجارييه ماكان يفعله كل انسان له احساس وله قلب . حاول العملية . . . .

لقد كانت ساقا مدام لوجين تختزن شحما ، وكانت هى تعد ذلك عاهة .

قد يكون لزواجها ـ الذى كان قد اقترب كما قال زميلى ـ دخل فى رغبتها فى اجراء العملية ؟

على انه يجب ان لاننظر دائما باستهزاء للجراحة التجميلية . لقد اتيتَ لنا بامثال لاشأن لها بالموضوع . تحدثتَ لنا عن جراح يساعدامرأة تريد ان تصبح عقيما ، أو مهندسا يبنى بيتاً ينهار على ساكنيه . ان هؤلاء ، ياسيدى ، يرتكبون جريمة .

ولكن الدكتور دوجارييه لم يرتكب جريمة ، بل ظن انه يقوم بواجب محتوم ، ويؤدى خدمة لمدام لوجين .

ان رغبة النساء فى أن لايظهر عليهن الكبر ليست بنت اليوم . فانتم تذكرون حكاية ماء جوفنس التى تعيد الشيب شبانا . ان من النساء كثيرات يخشين الكبر وهن فى ذلك مخطئات فالمساء لا يخلو من سحر . وانا أعرف شخصياً كثيرات من الكبيرات فى السن ، جميلات فاتنات . واؤكد لكم ان الراغب فى تصغير سنه ، هو أول من ينال عقاب ذلك ، فهو أول من يحس بوطأة الكبر .

وإذا كانت هناك سيدات يخشين الكبر ، ويكثرن من التردد على العيادات الطبية رغبة فى الاحتفاظ بمظهر الشباب ، فهناك نساء كثيرات يرجع اهتمامهن بمظهرهن ، لضرورات المهنة ، المهنة الشريفة .

ان الانموذج (الموديل) عند الرسام ، «والمانكان» عند الخياط لايمكن ان تبقى انموذجا أو مانكانا ، إذا برزت بطنها ، أو تهدل لحمها . ان بعض العيوب الجسمانية تضايق بعض النساء ، ولكنها للبعض الآخر تقضى على مورد رزقهن ، وتمنعهن التكسب .

هذا مايقوله انصار جراحة التجميل .

وانى اطلب منكم ان تعملوا ، ماعملته انا ، وان تتحدثوا إلى الأطباء ، اطباء المستشفيات وسواهم ، فستسمعون منهم ان من الواجبات المحتومة على الطبيب احيانا ، ان يمد يد المعونة فى مثل هذه الاحوال .

ان المرأة التى تتولى مهنة معينة كالخياطة مثلا ، فى هذا الزمن الذى اصبحت النساء فيه تتحدى الجو ، وتتعرى من الرأس إلى القدم ، إذا كانت مبتلاة بساقين غليظتين ، كساقى مدام لوجين ، تجد نفسها ملزمة بان تلبس أردية طويلة ، كالتى كانت تلبسها جداتنا ، لتأمن بذلك نظرات الرجال ، وتسلم من ابتسامات النساء الساخرة .

لهذا كانت الجراحة التجميلية ضرورية . وهى ضرورية أيضا لانها تساعد على الشفاء . واذكركم بالحالة التى كانت عليها مدام لوجين ، حين ذهبت لمقابلة الدكتور دوجارييه .

انى افتح امامى كتابا طبيا ، فماذا انا واجد فيه ؟

«ان هذه السيقان الغليظة ، وهذه الاثدية المترهدلة ، تؤدى إلى حالة نفسية تتراوح بين الحزن العادى والنورستانيا ، وتصل احيانا إلى الجنون والانتحار»

وأنتم ترون إذاً أن الجراحين لا يتقدمون بمساعدتهم ، لمجرد ارضاء

شهوة الظهور عند النساء ، حين يطالب منهم بعضهن تصغير أجزاء من جسمهن فقدت كل جمال .

ذلك مافعله الدكتور دوجارييه . فهل يمكن أن يقال إن تصرفه كان ، فى أى وقت من الأوقات ، عرضة للانتقاد ؟

لقد كنتَ على حق يازميلى ، عند ما تحدثتَ عن جراحة التجميل وأعلنت خصومتك لها ، إذْ اعترفت برغم ذلك بأن لها بعض الحسنات وأن الكثيرين من مشوهى الحرب مدينون لجراحيهم بالفضل الدائم .

هذا مافعله الدكتور دوجارييه . فهل كان من حقه أن يفعل ذلك ؟

ليس يُطلب منكم أن تجيبوا على هذا السؤال ، فما أنتم بالحكَم فى هذا الموضوع . ولكننى إذا سألت رجال الفن ، اذا سألت الرجال المختصين ، الذين لرأيهم وزن وقيمة ، فماذا أجدهم قائلين ؟

أجد فى مقال مقدم لكم فى ملف الدعوى : « والآن أمكن العدول عن هذه الفكرة الخاطئة ، وأصبح الكل يسلم بأن هذه الجراحة المصلحة ، المحسنة ، يجب أن يفسح لها مكان بيننا . » . . .

ولا شك أن الزميل لم يكن ليعرف هذه المقالات .

الأستاذ جوزيه تيرى — بل كنت أعرفها .

الأستاذ ثورب — إذاً فما أكبر مسئوليتك إذ طعنت على جراحة التجميل . ها أنت ترى أننى لست وحدى الذى أنشر محاسنها . وأؤكد لكَ أن كثيرين هم الذين يعترفون بجميل الجراحين الذين نجوّهم من حالة تؤدى بهم الى النورستانيا ، فالجنون ، فالانتحار .

ولكن مدام لوجين تقول إن الدكتور دوجارييه لم يفحص دمها ولا حلل البول .

لقد قرأت ذلك فى المرافعة المكتوبة فدهشت له . لو صح هذا لما كان

دليلا على عدم الاحتياط ، فقد كانت مدام لوجين ، كما أكد زميلى ، فى صحة تامة ، ولم تكن مصابة ، قبل العملية ، لا بالسكر ولا بالزلال .

ولكن الذى أثر فى موكلى ، الدكتور العظيم المحترم دوجاريه ، هو ما نُسب اليه فى المرافعة المكتوبة ، ولم يرد على لسان المترافع بالجلسة ، من أنه لم يعتن بمريضته وأهملها . فقد قيل إن الدكتور دوجاريه لم يكشف على الساق غداة اجراء العملية .

آه . لو صح هذا لكان أمرا آخر . ولكن هذا ليس بصحيح . إنه كذب .

. . لقد أجريت العملية بحسب قواعد الفن . ولكن مالم يكن الدكتور دوجاريه يستطيع أن يتنبأ به ، هو مادل عليه العمل بعد ذلك ، من أن مدام لوجين ــ وهو مالا يحقّرها ــ ذات جلد متصلب ، جعل ضم حافتى الجرح مستحيلا .

تلك حالة فسيولوجية شاذة ، لم يكن الدكتور دوجاريه يستطيع أن يتوقعها .

لقد فعل الدكتور دوجاريه كل ما كان عليه أن يفعله . وضع الضمادات المطهرة ، وهو يأسف ، كما نأسف نحن ، لهذا الحادث الذى هو ، كما تدركون ، احدى ضحاياه . فان هذه العملية لم تكن لتساعد على سمعته الطبية .

وأضيف ــ كما قال لكم زميلى ــ ان الدكتور دوجاريه قدّم خدماته بغير مقابل .

كان لابد ان أقول لكم ذلك . لقد هممت أن لا أترافع ولكننى خشيت ، إن انا لم أترافع ، أن يُفسر سكوتى ، بتسليم الدكتور دوجاريه بخطأ لم يرتكبه .

ان الدكتور دوجاريه ينكر كل مسئولية . وكل ما قالته لكم مدام لوجين من صنع خيالها . فقد أجريت العملية وفق قواعد الفن .

لقد طلب منكم زميلى أن تصدروا حكمكم بغير رجوع لأهل الخبرة .

لقد جاءنا ، فى نهاية مرافعته ، بطلب اضافى . ان لكم خبرة قضائية طويلة ولست أدرى ان كنتم ترون ـ كما أرى ـ ولكنهم يقولون إن المرأة تضع رغبتها الحقيقية ، فى الخطاب الذى تكتبه ، بالحاشية . كذلك المترافع فانه يضع الطلب الحقيق الذى يسعى اليه ، فى الطلب الاضافى .

لقد طلب الخصم فى طلبه الاضافى تعيين خبراء . ولست أرى سبيلا للعمل بغير ذلك ؟ هل تقولون لى ، هل تريدون أن تنصبوا من أنفسكم كلية طبية ، وأن أتحول أنا إلى طبيب ؟ لقد أدهشتنى مرافعة الاستاذ تيرى بما فيها من معلومات طبية انحنى أمامها ، وكنت اسائل نفسى تُرى أيهما أخطر علىّ ، الاستاذ جوزيه تيرى ، أو الدكتور جوزيه تيرى . ولكن ما كل واحد يستطيع أن تكون عنده هذه المعلومات . فكيف يمكنكم أن تحكموا بغير رأى الخبراء ؟ ماذا أنتم قائلون ؟ هل تقولون إن الدكتور دوجاريه أخطأ ؟ هل كنتم حاضرين ؟ ماهى الشهادات التى سمعتموها ؟ من هو رجل الفن الذى جاء وأيد مدام لوجين ؟

اننا نقر دائما بمعلوماتكم القضائية . ولكن ـ اسمحوا لى أن أقول لكم ـ إن معلوماتكم الطبية لا تزال فى حاجة للاستكمال ؟

ولكن الخصم يقول إن المسألة تتلخص فى هل من حقكم اجراء عمليات جراحية للتجميل ؟

هل المحكمة هى التى ستقول ذلك ؟ هل أنتم الذين ستحرّمون جراحة التجميل ؟ من أين تأتون بهذا الحق ؟

انى أحب أن أرى حكما كهذا ؟ انى اؤكد لكم إنه يكون حادثا فذّا ، لا عند الأطباء وحدهم ، بل وعند الجمهور أيضاً ! !

إنكم ستقولون ، حين يطلب منكم أن تحكموا على جراحة التجميل ، إن

هذا ليس من اختصاصكم . لن تقولوا إنكم تسمحون بكذا ولا تسمحون بكذا

ما الذى تقوله الأحكام ؟ إنها تقول إن الطبيب لا يسأل إلا إذا ارتكب خطأ كبيراً أو فاحشا ، أو أجرى عملية على خلاف كل معقول ، وضد أبسط قواعد الطب .

لا أريد أن أقول كلمة جارحة ، ولكن مَن منكم ، أنتم القضاة الثلاثة ، يستطيع أن يقسم بشرفه أن مدام لوجين على حق ؟ لا أحد .

ولكن إصدار حكم يتطلب أن يكون القاضى واثقا ، أن يكون فى مقدوره أن يقسم بشرفه . وليست هذه حالتكم .

ستأمرون اذاً بانتداب خبراء ، إذا وجدتم ضرورة لذلك ، وأنا أقولها لكم بصراحة ، إننى لا أرى سبيلا للحكم بغير انتداب خبراء .

لقد أكدت ، وأكد خصمى ، باخلاص من الجانبين وجهة نظرنا . ولكن أحدا منا لم يتقدم بدليل . والخبراء هم الذين يمكنهم أن يفصلوا ما بيننا بالحق .

وترافع وكيل النيابة فرأى أنه لم يكن يحق للدكتور دوجاريه أن يجرى عملية خطيرة كهذه ، مهما كان رجاء الطالبة والحاحها ، ما دامت ليست مريضة أو فى حالة خطر . وهو ما أخذت به المحكمة ، وقضت بتعويض قدره مائتا ألف فرنك ، وكان أهم ما فى حيثيات حكمها :

وبما ان الدكتور دو جاريه لا ينكر أن العملية التى أجريت لم يكن الغرض منها تخفيف آلام ، أو شفاء حالة مرضية ولا اصلاح تشويه فظيع ، أو عيب واضح ، بل كان الغرض الوحيد منها تنحيف ساقى السيدة لوجين ، أى اصلاح نقص طبيعى هو فضلا عن ذلك نسبى .

وبما أنه ـ وبصرف النظر عن مكانة الدكتور دوجاريه وحسن ذمته ،

وما أظهره من عطف فى هذه القضية مما دعاه لعدم المطالبة باتعاب ـ فان مجرد اجراء عملية جراحية خطيرة ، على جسم سليم ، بفكرة اصلاح شكله فقط ، وبغير أن تكون هذه العملية ضرورية بسبب المرض ، أو تكون مفيدة لصحة المريضة ، هو فى نفسه خطأ يؤدى لمسئولية الجراح ، وهذا الخطأ مستمد من تطبيق القواعد العامة ، بغض النظر عن الاعتبارات الطبية ، وبغير حاجة للرجوع إلى معلومات أهل الفن .

مقتطفات :

وصف امرأة

ترافع جولتييه Gaultier أحد محامى القرن السابع عشر ، ضد امرأة ، ذات ماض غير سليم ، كانت متزوجة وغاب عنها زوجها بضعة أشهر فتزوجت بآخر ، فلما ظهر زوجها الأول ، رفعت دعوى تطلب فسخ زواجها منه لتنجو من تهمة تعدد الأزواج قال :

هى امرأة قد اكتسب وجهها المتحجر كل مظاهر الخفر والخجل ، تجرأ أن تدنس ملجأ العدالة المقدس . . . انها تلوث جو هذه القاعة الطاهرة بما تنفثه من حياة كلها اجرام ، يطلب الرأى العام عقابها عنه ، ولو باهدار دمها ، وهى مع ذلك ، وقد ألفت نفسها ، مهددة بهذا المصير الذى ينتظرها تجرأ أن تمد يدها وتطالب بدل العقاب . . . . بالمكافأة .

ها أنتم ترونها ، أيها السادة ، فى هذه الجلسة . . . انكم ، وأنتم تنظرون إلى هذا الوجه الهادىء ، ليصعب عليكم أن تتصوروا كيف استطاعت امرأة بسيطة أن تصل إلى هذا المدى من الرياء . ومع ذلك فتاريخ حياتها ملىء بالحوادث التى لا تنقضى والتى تجعلنا نشك ، أإنسان أم شيطان هو الذى يحركها ويدفعها ويختفى خلف هذا الغطاء الخارجى من خفر ورياء . دعونى أتهم بالحق اذاً ، هذه التى تتهمنا بالباطل .

فليس ينفعها رياء أو تخفٍ . يجب أن يعلم العالم أجمع أنكم تقاضونها لأنها مزجت بين العهر والزواج والزنا ، وأنها خلال حياة الرذيلة الطويلة التى عاشتها ، كانت مرتعاً لادران الفساد والرذيلة والشهوة ، وأنها دنست رباط الزواج الطاهر ، فعقدته وحلته كما شاءت وشاء لها الهوى . . وأنها جمعت بين الأزواج والعشاق ، فلم يكفها واحد من هؤلاء ولا من هؤلاء . فصمت رباط الزوجية ، وعقدت أربطة الزنا ، التى كانت يد العدالة قد قطعتها .

فتاة تتصيد زوجا

وفى قضية أخرى ترافع عن شاب يدعى دى ميروس De Méros رفعت عليه فتاة عانس ، تكبره بأعوام كثيرة ، دعوى تقول فيها إنها زوجته ، وتطلب من القضاء إثبات ذلك ، وترافع محاميها فذكر مقدار ما كان يظهره الشاب للسيدة من حب وهيام ، وكيف تبدل كل ذلك فهجرها وأهملها — قال جولتييه :

« الواقع أن دى ميروس قد تغير . لقد كان فيما مضى أعمى ينساق لشهوته فتقوده إلى حيث تريد . وهو اليوم شاب متنور يفر من الحفرة التى كدت ترديه فيها . لقد كان ، تحت وقع فورة الشباب ، يفيض خضوعا لك واحتراماً ، لأن ضعف حداثته لم يكن ليسمح له بأن يتبين ألاعيبك . ولكنك قد أصبحت اليوم موضع ازدرائه وحقده ، فقد فهم ان قبلاتك مسممة . . أجل لقد كان فى أيام سلطانك عبداً يحب اغلاله ، وهو اليوم رجل حر يكسر أصفاده .

أيها السادة ، عند ما بلغ دى ميروس العشرين من عمره ، وكان قد فقد منذ ذاك أباه وأمه ، رأى أقاربه أن يبعثوا به إلى هذه المدينة ليدرس القانون .

لم يحسبوا إذ ذاك أنهم ، بهذا السفر ، يعرضون قاصراً ضعيفاً لحيل هاته البنات الخادعات ، اللاتى لم يفزن بالثروة من طريق الزواج الشريف ، فبقين يرقبن باستمرار الشبان الأبرياء ليوقعن أحدهم فريسة لهن. لقد حسب أهله أنهم فى أمان ، أليسوا يتركونه لضمان القوانين ؟ وهم حباً فى مستقبله واهتماما بأمره قد قدروا أن ليس أفيد له من أن يغترف العلم من مناهله الصافية ، من مدينة النور .

فما كادت قدمه تطأ ثرى باريس ، حتى حاصرته الآنسة دى فيلنوف De Villeneuve . هذا القاصر الذى يملك ايرادا يبلغ العشرة آلاف جنيه سنويا قد أصبح محط آمالها ، ومعقد رجائها ، ففعلت ، ما كانت تفعله من

قبلها تيودورا مع تلاميذ سقراط من اغراء وافساد . لقد كانت تذهب اليه ، فى فصله ، وتكاد تأخذه من بين يدى اساتذته ومدرسيه . ولم يكن هو إلا تلميذا لا معرفة له ولادراية ، حدثٌ برىء ، يرى اناقة الملابس وظرف الحديث فيعدها معجزة من المعجزات . ليس له من دافع الا حرارة الشباب . رأته كذلك فحسبت ان من السهل تصيده وايقاعه فى شباكها .

. . . لم تترك وسيلة لكسبه الا اتخذتها . حاصرت تلك القلعة الضعيفة وفتشت زواياها ودرست مواضع ضعفها ثم هاجمتها ، وكادت تستولى عليها ، لولا عناية الله .

بدأت فاستعانت بجنديين قبضا عليه ، وهكذا بدأت حبها له تحت لواء العنف . سرّها أن تراه بين يدى الجنديين فتقدمت اليه فى ثوب المخلّصة ، وقصدت بذلك ان تخضعه لها وتكتسب قلبه الطاهر .

تلك كانت أولى حبائلها .

ثم جاءت براهب ادخلته بعد ذلك فى مؤامرتها . رجل الدين هذا ، الذى يتسم كذبا بوقار القديسين ، دخل هو أيضاً المعركة . زار دى مينوس فى بيته ، وتغلغل من حيث لا يكاد يشعر إلى زوايا قلبه ، وسبر غور ميوله ، وخدّره بما ابداه من دعة . ثم دفعه بمهارة وحذق الى فكرة الزواج ، وابان له عن فوائده . ولما شعر بسيطرته على ميوله وعواطفه ، تحدث اليه عن تلك الفتاة ، مظهرا له فضلها الموهوم ، ونبلها المصطنع ، ومظاهر جمالها الكاذب ، وأكد له انها تحترمه ، بل فى وسعه ان يتوقع منها أكثر من ذلك . واستطاع بهذه الحيل ان يتغلب على بساطة التلميذ الساذج ، ثم لم يدع له وقتا يفكر فيه .

وكان من الجائز برغم ذلك ان ينجو الفتى ، لولا الضربة الثالثة التى كانت قاضية ، الضربة التى أكملت الهزيمة .

اقبلت الفتاة بنفسها ، وعرضت كل مغريات الشهوة وكشفت لعينى الفتى عن كل ماحبتها به الطبيعة من فتنة وجمال ، واضافت لكل ذلك فنون الدلال

والتصنع . حملت عينيها المسبلتين كل مظاهر الحب الصحيح ووضعت فى حديثها المتكسر سهاما توجهها إلى قلب الفتى . واتخذت من تنهداتها المملوءة عطفا مكذوبا ، ومن حماسها المصطنع الذى تفيض به اسارير وجهها ، اتخذت من كل هذه وسائل رمت بها الى ان تفرط للفتى بما لم يكن يجوز لها ان تفرط فيه .

ماسبيل الفتى للخلاص من هذا الخطر المحدق ؟ وكيف ينجو ، وسط كل هذه الصخور ، من الغرق ؟ إذا كان كل شىء يدنيه من الهاوية فمن أين تأتيه القدرة على المقاومة ؟ وكما قال القديس سبيريان : أى شىء لا تقوى عليه فتاة من هذا النوع ؟ انها تحرك الاعصاب ، وتتملق الشهوات ، ومهما قاوم القلب ، تحطمه وتنزله على إرادتها . لا . لا . ليس من السهل التخلص من سلطان الشخص الحاضر امامك الملازم لك دائما . والفتى الذى لم يسبق له ان جرب مقدرته فى ميدان الحب أضعف من ان يحمى نفسه . ولما كان هذا الاغراء ، كما قال قديس آخر ، أقسى وأحدّ وأصعب عذاب للروح ، فلا بد أن يكون الشخص قد جرب الضربات حتى يستطيع حماية نفسه .

إن السلطان المغتصب على الارادة ريح صرصر عاتية ، تكسر شكيمة النفس ، وتنقل الارادة والحرية من مكانها الطبيعى ، فلا يعود الانسان يدرى ماهو فاعل ، ولا يعود يرى الا بعين الشهوة الخادعة الغالبة ، ويصبح العقل وقد استسلم لهياج الدم بغير قوة وبغير مضاء . . .

لقد قادت ، تلك التى أتحدث عنها ، موكلى إلى هذا الوضع ، فأصبح عبدا لها بالبصر وبالسمع وبالجسد . . . وهذه العانس العجوز ، التى ثقلت عليها طهارتها ، حدثت هذا الطفل فى موضوع الزواج . لقد تعبت من اضاعة وقتها بغير مقابل ، ولم تعد تستطيع الاكتفاء بالمقدمات ، ولا بد لها من اتخاذ قرار سريع . . .

وفتاة أخرى . .

وكان على باترو Patru وهو أيضا من محامى القرن السابع عشر ، ان يدفع عن خادم ألمانى ، لا يعرف اللغة الفرنسية ، تهمة اغواء ابنة مخدومه وكان صاحب حانة :

ولما كان من المهم أن تعرف المحكمة الفتاة التى تدعى أنها أغويت ، والأب الذى يتهمنا ، فاسمحوا لى أن أقول لكم هنا عنهما شيئا . اننى أمر كريما بعيوب الأسرة. فلا أقول لكم إن أخ الأب حكم عليه ، بحكم موجود فى هذا الملف . من منذ بضع سنوات بالسجن ، لأنه أخفى أشياء مسروقة . فلعله كان يستحق عطفنا لو لم يثبت ، بما فعل ، أنه جدير بأخيه وبابنة أخيه . لقد كان الأب تاجر شعير فيما مضى ثم أصبح يدير حانة . ولا يذكر أحد أنه رآه إلا محاطا بنساء وبنات من ذوى السيرة المعطرة . انه ليتباهى بقدرته على استمالة أكثر البنات تحفظا وتمنعا . وهو مع ذلك لم يوفق للثراء ، فقد أدت سوء إدارته وسوء معيشته الى الحالة التى هو فيها الآن . وتشبهت البنت بأبيها فحققت ما أورثها من سوء المثل والأحدوثة . لقد بلغت اثنين وعشرين سنة ويزيد ، فاكتسبت شهرة واسعة فى شالون حيث يدعوها الكل « سوزون » . وليس فى المدينة كلها من يجهل ذلك الاسم ، وإذا كان وضعها فى العام الماضى هو حقيقة ، أول وضع لها ، فلا بد أن يكون فى تكوينها الطبيعى شذوذ جعلها عقيما . هذه الفتاة التى حملت منذ ثمانية عشر شهرا قد جاءت بولد يمكننا التوكيد بأنه مجهول الأب بكل معنى كلمة التجهيل . ومع ذلك فكم من رجل كان يمكن توجيه التهمة اليه ببعض مظاهر الحق . ولكنهم تركوهم جميعا ليتهموا بالباطل بريئا . خشوا ان يتعبهم الآخرون ، أما هذا الصانع الحديث ، الذى لا تربطه بأخرى محبة ، وليس لأخرى مطمع فيه ، فقد يرهب الاتهام ويخشى مصاريف الدعوى . وحسبوا

أنهم ، لاثبات ذلك البهتان ، لن يعدموا شهودا وأدلة . حسبوا أن خادما غريبا عن موطنه ، لا سند له ولا أمل ، إذا ما ألفى نفسه طريح السجون ، لا يلبث أن يخضع وأن يشترى حريته وحياته بالزواج .

إنه حدَثٌ فى الخامسة عشر أو السادسة عشر من عمره ، خادم ، ألمانى . فاذا كان يكفى لاغراء سوزون أن ينتسب الانسان لغير جنسها فما أغربه إغراء ! ! أما إذا كان الأمر يتطلب اقناعها قبل أن تخضع ، إذا كان لابد لأخذها من أن تُهاجم فمن هو الذى يصدق أن خادما فى خدمة سيده ، وفى السنين الأولى من شبابه ، قد استطاع أن يفعل ذلك ؟ !

اننا نعلم مدى مقاومة الفتاة الشريفة للعار ، ونعرف أنه لابد للتغلب عليها ـ فى كل الأحوال ـ من قسط كبير من المهارة والحيلة . لابد من عناية كبيرة ومثابرة طويلة . وكل ذلك عبث ان لم يدعم بالحديث . فالاحتجابات ، والوعود والاقسام وكل ما هو مؤثر ومنتج فى مهنة الحب ، هذه كلها من فعل الكلام . ليس يجدى العاشق ان يتنهد ، ليس يجديه أن يرتعش بجوار محبوبته ، عبثا تحاول أعينه وأسارير وجهه أن تترجم عن مشاعر قلبه ، ان الفتاة البريئة لا تفقه للغة الصمت معنى . هى فى حاجة للأفصاح والكلام والاقناع ، أو يضيع عمر الطامع فيها هباء .

فان صح ان المتهم قد ارتكب الجريمة المنسوبة اليه ، فأى شىء افسد من فتاة تسلم فى نفسها ، وتتهاون فى عرضها من غير أن يكون أحد قد رجاها ، أو حدثها . أى خطوات متعاقبة تلك التى قادت مثل هذه الفتاة الى هذه الوهدة من العهر والفجور ؟ لابد ، لابد ، للوصول الى هذا الدرك من الفساد والفجور ، من سنين طويلة انقضت فى سوء الخلق وفساد الحرية ، واهدار الطهارة ، والكرامة .

ولو كان يباح لنا أن نتحدث عن ماضى سوزون ووقائعها الشهيرة ، إذاً لملأنا جو هذه القاعة بأخبار فضائحها وحوادثها ، إذاً لرأينا كيف أن

أمها ، وقد اكتشفت حملها ، أخذت وهى تبكى ، تتهم ، لا موكلى ، ولكن شخصاً يدعى رولان مرة ، وشخصاً آخر لا اسميه مرة أخرى ، وفى كل مرة تذكر انسانا جديداً . إذاً لعرفتم عدد السادة الذى اضطروا للاستغناء عن خدمات خدمهم ، أو سواسهم ، أو قواد عرباتهم ، لأن أيديهم امتدت للسرقة ارضاء لمطامع سوزون . وإذاً لرأيتموها ، اذا أقبل الليل ، تتسلل وحدها وفى زراعها عشيقها ، الذى يتغير فى كل مرة ، ثم تطفىء نور غرفتها ، وبعد قليل تخرج ، من فراش الشرف هذا ، وعليها كل سيماء البراءة والطهر . ولكن كل هذا الوصف لحياة فاجرة ممجوجة لن يحوى جديدا لا يمكن توقعه من امرأة قد جاوزت كل حدود الحياء ، لا تنتظر لتسلم فى نفسها ان يُرجى منها أو يُتحدث اليها أو يُبحث عنها .

قضية طاعة :

كانت هورتنس ماتسينى ابنة أخت الكاردينال مازاران وزير لويس الرابع عشر العظيم وكانت ضمن أخوات خمس أحبهن لويس الرابع عشر حباً إجماعياً . وقد زوجها الكاردينال لدوق ميليريه وأورثه اسمه ولقبه وثروته الطائلة . ولكن هورتنس كانت فتاة لعوبا ، بقدر ما كان زوجها تقيا ورعا متغاليا فى التدين . لم يطل لذلك وفاقهما ففرت بادىء الأمر ولكنها استسمحت زوجها وأقامت فى أحد الأديرة فترة ثم عادت للسكنى معه .

لم تلبث إلا فترة قصيرة ثم فرت وساحت بأغلب بلاد أوروبا واستقرت آخر الأمر بانجلترا . وبعد غيبة طالت عشرين عاما رفع الزوج عليها دعوى يطلبها للدخول فى طاعته أو حرمانها من جميع حقوقها فى ميراثه . وتولى شرح شكوى الزوج الأستاذ ايرار Erard .

وكانت مدام مازاران قد ادعت أن سبب غيبتها ببلاد الانجليز أنها ذهبت هناك لتساعد الملكة فيما تسعى اليه من حمل الانجليز على اعتناق الكاثولكية ، قال :

« أماردي على ذلك فاستخلصه من الطريقة التي أقامت بها مدام مازاران لدى ملكة الانجليز .

هل دعتها الملكة إلى لندن ؟ هل رغبت فى بقائها فيها وأمسكت بها ؟ . .

هى الصدفة وحدها التى قادتها للندن ، بعد أن زارت مالا عدد له من الأقطار والبلدان . بل هى لم تذهب إلى لندن إلا لتجعل البحر بينها وبين المسيو دى مازاران ولكى لا تكون وإياه فى قارة واحدة . ولقد شاء حظها أن تجد فى تلك البلاد ملكة انجلترا التى تفضلت فاحتملتها ، وبسطت لها يدها محسنة آملة أن يكون فى وجودها ، ونصائحها ، واحترام مدام دى مازاران لها ، ما قد يخفف من فوران طيشها .

ولكن كيف استغلت مدام مازاران ذلك الفضل ؟ وكيف أقامت لدى تلك الملكة العظيمة ؟ أكانت تكثر من التردد عليها ؟ أكانت تتبعها فى إحسانها وتقواها ؟ أكانت تقلدها فى كريم فعالها ؟ كلا . . . بل لقد كانت على النقيض من كل ذلك .

كانت الملكة لا تهتم بشىء بقدر اهتمامها بنجاة روحها ، وبالحياة الآخرة وبتقوى الله . أما مدام مازاران فما كانت تهتم الا بنزق الشباب ، وما كانت لها رغبة إلا فى أن تفقد نفسها وتفقد معها الآخرين .

كانت الملكة تجمع فى قصرها الأتقياء المختارين ، وتحوله الى مكان عبادة وتقوى ، بينما كان بيت مدام دى مازاران مباءة عامة للميسر والمسرات والملذات ، برج بابل جديد يجتمع فيه الناس من مختلف العوالم والأجناس يتكلمون بكل لسان ، ويسيرون مختلطين تحت لواء الحظ والشهوة .

كانت الملكة تعمل على تخفيف آلام الفقراء والمعوزين ، وفك قيود المساجين ، بينما كانت مدام مازاران تسعى لسلب الأغنياء ثرواتهم وأسر الطليقين وتقييد حرياتهم .

كانت الملكة تهبط من فوق عرشها لتتواضع وتركع أمام الهيكل وتعبد الله

وتؤدى فروض الدين ، بينما كانت مدام مازاران المعجبة بنفسها ، تجمع حولها عبّاد جمالها ، يقدمون لها فروض الطاعة المجرمة .

أهذا ماتسمونه البقاء بجوار ملكة انجلترا ؟ لقد كنتم بعيدين عنها كما تبعد الأرض عن السماء . . . .

ولو فكرتم فى ظروف هذا الابتعاد والطلاق لوجدتم فى كل ناحية من نواحيه ظرفا مشددا يستأهل قسوة القانون ويستبعد كل رأفة .

انظروا كيف هجرت مدام مازاران منزل زوجها ؟ لقد تركته فى الليل متخفية ، فى رداء رجل . خرجت من باب خلفى كانت قد أعدته لتصل به الى المنزل المجاور . ولم تخرج بمفردها ، بل سبقت ذلك فهرّبت من ذلك الباب نفسه كل ما حواه قصرها من حلل فضية وآوان وأشياء ثمينة . ثم ، أوَ تعرفون بمن استعانت فى الفرار ؟ حقا لقد أعانها أخوها دوق نيفير بادىء الأمر وتبعها فترة من الزمن ولكنه لم يلبث أن تركها بين يدى مَن ؟ بين يدى سيد من أكثر شبان البلاط حظوة لدى النساء ، وأوسمهم منظرا . ليس هو من أقاربها ولا هو من محارمها .

ألا تدل ظروف الهرب هذه بمفردها على مدى إجرامها ؟ أليس من المعقول تصور أن جرما أفظع قد ارتكب ؟ وهل من الصعب تصور أن المرأة التى تخاطر بعرضها هذه المخاطرة لا يضيرها أن تفرط فيه ؟

ألا يكفى هذا ليقنع زوج غيور إقناعا جازما ، بأن مثل هذا الفرار يحمل فى طياته دليلا مؤكدا للخيانة ؟ أما كان القضاة أنفسهم ليتأثروا لو أن قضية قد رفعت إذ ذاك ؟ وهلا يجب على مدام مازاران أن تعترف بفضل زوجها الذى يأبى أن يشك فيها بالرغم من كل هذه المظاهر والتصرفات ؟

وحين هجرت مدام مازاران قصرها ؟ أتراها لجأت الى دير أو منزل شريف من منازل المملكة ؟ لا شىء من ذلك بل تركت فرنسا كلها ، وجابت الأقطار ، وطوفت عارها وعار زوجها تحت سماء أوروبا كلها .

وكم من الزمن هجرت مدام مازاران مملكتها ودار زوجها ؟ . . كم ؟ ...
اثنتان وعشرون سنة كاملة وهى تستمرىء الخروج على سلطة زوجها والابتعاد عن واجباتها ، والاهمال لوطنها وأولادها · أما آن للقضاة أن يتدخلوا بسلطانهم فيلزموها بالشعور الذى كان يجب أن تمليه عليها منذ زمن الطبيعة وحب الوطن واعتبارات واجبها وشرفها ؟

وأخيرا هل عاشت مدام مازاران خـــلال غيبتها عيشة التواضع والانزواء التى تحتمها ظروف امرأة اضطرت لهجر بيتها وعائلتها ووطنها ؟
لن أقول فى ذلك إلا ماذاع وملأ الأسماع مما كنا نجتهد عبثا فى إخفائه · لقد هجرت مدام مازاران فرنسا لتنشىء فى لندرا مباءة للميسر والفساد الذى يعقب الميسر والذى يتخذ من الميسر ستارا .

هل ينظر القضاة الى هذه الفضائح وهذا الفساد من غير أن يضعوا له علاجا ؟ أتعجز القوانين عن عقاب مثل هذا العمل وعن الانتقام لزوج لاقى من الازدراء ما لاقاه دوق مازاران ؟

العقوبات البدنية

كان الاستاذ لوازو Loyseau من محامى القرن الثامن عشر يكره العقوبات البدنية ، التى كانت توقع إذ ذاك على التلاميذ ، وفى احدى مرافعاته ضد مدرس اعتدى على تلميذ بالضرب قال :

. . . يندر ان تفيد هذه العقوبات ! إنها تهيج النفوس الخجولة ، وتثير النفوس الأبية وأفضل منها ، ألف مرة ، الاقناع والتأثير . ان حب النفس من العواطف التى تولد مع الانسان وتسبق ماعداها ، بحيث ان الشخص قبل ان يدرك كنه الفضيلة أو الرذيلة يحس فى دخيلة نفسه بانه يطلب ان يُحترم ويأنف ان يُزدرى .

فاذا لم يخضع التلميذ لأوامركم ، إذا لم يكن مطيعا ، إذا هاج ضد العقوبة الموقعة عليه ، فعالجوا ، أيها الاساتذة ، عالجوا بالحلم واللين ، نفس التلميذ التى

اندفعت وراء فورة شبابها . ان نظام العقوبة نفسه يدهشه ويهيجه . فلا تستخلصوا من ذلك إلا خيراً ، فلعل مايشعر به من التأثير ، فيه العقوبة الكافيه .
فاذا ظننتم ان غلطته تضطركم لزيادة الالحاح ، فليكن ذلك بالاقناع والقول الحكيم ، لتكسروا من شكيمة ، وتضعفوا من حدته ، وتلينوا من قسوته .

أظهروا له بوضوح وقوة مافى ثورته من خروج على العدل ، لعله يخجل، ولعله يحاسب نفسه ويحكم عليها؟انى لأتبين المربى الصحيح من اسلوبه فى العقاب.
فاذا ذهبت جهودكم سدى ، إذا كان هذا الفتى لايخضع للتهديد ، ولا للين ، فالتمسوا له عذرا ، وامتنعوا عن تطبيق عقوبات لايمكن الا ان تضر . ذلك انه ، ولا أريد تكرارا ، يجب ان يقاس كل شىء بمصلحة التلميذ وان يكون القانون ويكون سلطان المربى موجها لتلك المصلحة دون سواها .

أيجوز ، والشاب فى الثامنة عشر أو العشرين من عمره ، أيجوز ، لانه لايزال طالبا ، ان تقابل غلطته الأولى ، بان يكون للمدرس حق ضربه بالعصا ، بالرغم من صياحه ومقاومته ، فاذا حاول الفرار قُيد ، واذا قطع اغلاله استُعين بآخرين لاخضاعه ؟

ما هذا ؟ ان العبد الذى يضع قدمه على أرض فرنسية يغدو حرا ، وأنتم تريدون ان يعامل فرنسيون ولدوا للحرية معاملة الارقاء . اهكذا تريدون أن تربوا للامة النبيلة العريقة ابناءها ؟

كرامة المحامى إخلاصه وصدقه :

ترافع فيرير Ferrere فى قضية فوقف محامى الخصم رافيز ، وكان صديقا حميما لفيرير وقال فى مرافعته « إن مانسبه فيتال (الخصم) لموكله سوفيرنى افتراء محض ، كان يجب أن يلحظه محاميه ويتجنبه ولكن الانسان كثيرا ماينفع وراء الرغبة فى إلقاء عبارة حماسية » فلما جاء دور فيرير للرد ، لم يوجه الكلام الى محامى الخصم بل وجهه إلى الخصم نفسه قال :

« انك ياسوفيرنى لن تسلبنى الضمير ولا الشجاعة اللازمة لاداء واجبى.

وطالما كان عليّ ان اتحدث عن المساكين والمرهقين فسيخرج من هذا القلب الذى جرحته ، عبارات لن تخلو من قوة ، عبارات قد تجاريها بغير شك ، وقد تفوقها أيضاً ولكنك لن تكبتها . لقد شعرت بذلك ولكى تتنصل منها ، حاولت ان تبذر الشقاق حيث ظلت الصداقة المقدسة وارفة الظلال وحيث قام الاحترام المتبادل وحيث ، مهما فعلت ، ستبقى ذكريات لا تمحى .

أتراني ، فى هذه المهنة الشاقة التى أسير فيها شاعرا بعجزى ، متأثرا باحساسى ونقصى ، أتراني سوف تأتى عليّ أيام جدد ، أيام قاتمة يصبح فيها كل كلام ألفظه محل شك ، وكل تعبير أقوله إهانة وازدراء .

ما أضعفنا وما أسوأ حظنا !! انا نمزج عواطفنا السامية بهذه العواطف الدارجة نناضل بحدة وسط هذه القاعة ، ونغضب على حين كانت آلهة البلاغة من فوق منابرها الخالدة تتبارى والشعب قاضيهم ، والسماء مهادهم . يتراشقون بالبلاغة ويعيشون متحدين .

الشك يفسر لصالح المتهم :

فى قضية الملازم لا رونسيير الذي اتهم بأنه اعتدى بالليل على ابنة الجنرال موريل وكانت تنام بغرفة بجوار مربيتها ، وهى فتاة انجليزية ، كان الجمهور كله يكاد يكون ساخطا على المتهم . ترافع عن المدعى بالحق المدنى بريبه العظيم ، وكان التحقيق ولا يزال الى يومنا بعد مضى أكثر من قرن على الحادث محوطا بالشك من كل نواحيه . ماهو السبب الذى دفع الملازم لا رونسيير إلى هذا الاعتداء ؟ أكان يحب الأم ؟ أكان يحب البنت أم المربية ؟ لم يقو الاتهام على التحديد . قال محامى المتهم شيه دى استانج موجها الحديث الى بريبه :

انك لا تستطيع أن تحدد المصلحة ، أو الانتقام ، أو البغض أو الحب وهى البواعث لكل عمل انسانى . ولقد رأيتك أمس لا تدرى ماذا

تقول وماذا تشرح ، ولكننى رأيت فيض نبوغك يخرجك من هذا المأزق كما يخرجك من كل مأزق . طلبت من بلاغتك التفسير الذى أبت الوقائع أن تقدمه لك . كلا ، بل لقد أقرت بلاغتك أمس علنا بأنها لا تستطيع لذلك تفسيرا . ولكنك صرخت قائلا : « أأنا المطالب بان أشرح المصلحة وأن أبين الأسباب التى دفعت الى هذه الجريمة ؟ انى رجل شريف لا أستطيع ان أفقه فى هذا الاجرام شيئاً . . »

ماذا ، ياسيدى ، الأنك رجل شريف تظن أن من حقك أن تتهم ولا تفسر ؟ الأنك رجل شريف ، حى الضمير ، تتّهم ولا تُطالب بالدليل ثم تحتمى وراء ضميرك ، ضميرك النزيه الذى لا يستطيع أن يتصور مثل هذه الجريمة ، فيكفيك أن تقول صدقوا قولى . وعبثا أطالبك بشرح اتهامك ، وتقديم أدلتك ومحاربة كل هذه المتناقضات ، بل هذه المستحيلات المادية والأدبية . لا . لا . ما الذى يهمك ، أنت ، من هذه الضرورات الحقيرة فى تهمة حقيرة . يكفيك أنت أن تجيب : « أنا رجلٌ خيرٍ وهذا هو المجرم . صدقوا قولى ، هذا هو المجرم ، فأحكموا . »

لا ياسيدى ، لا . إن العدالة التى تريد نجاة البرىء ، كما تريد نجاة الهيأة الاجتماعية ، العدالة يجب أن لا تخضع لسحر البلاغة هذا . . فلنبعد عنا هذه العواطف ، ولنقصِ عنا هذه الآلام . لنصل إلى لباب الموضوع . ولنبحث الأدلة ، الأدلة ، أسمعتم ؟ الأدلة . . . هذا هو مايطلبه المحلفون . هم لا يطلبون دموعا ، تلك الدموع التى نجحت فى ارسالها حتى من مآقى أنا أيضاً ، وتلطيخ شرفه ، أدلة . هذا ما يجب قبل اتهام مسكين ، والقضاء عليه ، ولكنهم يطلبون واقامة المشنقة له . . . »

ثم تعرض لتصرف مدموازيل موريل ، وهو يرى أنه لا توسط فى الأمر فأما أن يكون لارونسيير مجرما أو تكون مدموازيل دى موريل قد كذبت . وهو يريد أن يثبت كذبها .

« إن منكم ، ياحضرات المحلفين مَن هم أباء أسر ورجال يحبون أبناءهم ، ويعدونهم مصدر سعادتهم وهنائهم ، والأمل الباسم لمستقبلهم ؛ هم يحبون أبناءهم كما نحب جميعنا أبناءنا ... فلو أصاب أحدكم حادث كهذا ، يا إلهى ؛ لو أن ابنتكم ... لا أريد أن أقول اللفظ ، لو أن ابنتكم أمامكم ، محقرة ، مهانة ، مضروبة ، لو أصابها ذلك ، أما كانت تصدر من صدر تلك البنت ، قبل أن تصدر من شفتيها تلك الصرخة الطبيعية : « أمى ، أريد أن أرى أمى ! . »

ولكن ، واأسفاه ، ان مدموازيل موريل لم تقل هذا .

....

خبرونى ، حين شعرت بالخطر ، حين قفزت من فوق سريرها ، حين تسلحت بالكرسى ، وحين سمعت المهاجم يفتح النافذة ، وحين رأته يغلق الباب ، وحين صارعته ، خبرونى ، لماذا لم تصرخ ؟ لقد كان أقل صراخ ينجيها ، فلماذا لم تصرخ ؟

هنا لجأ منافسى ، بذلك الصوت العظيم الذى يؤثر ويسحر ، لجأ ليرد علىّ إلى إحدى حججه التى كثيراً ما تساعده فى مثل هذه المواقف المحرجة قال : لماذا تصرخ ؟ لقد أرادت المسكينة ، أن توارى بالسكوت وان تدفن تلك الجريمة التى دنستها ، التفَّتْ بحيائها ، وتدثرت بطهارتها ، وغطت بخجلها عارها وكانت تتساءل : «أما رآنى أحد ؟ » فليكن ذلك . لقد أخفت عارها بعد ارتكاب الجريمة . ليكن ذلك . ولكن قبل الجريمة ، من فضلك ، عندما لم يكن قد أصابها ما تخفيه ، عندما كان أمامها أن تدفع كل شىء ، لماذا لم تصرخ ؟ حين وجدت الشجاعة الكافية لتدافع عن نفسها ، لتنصت وتسمع ، وتذكر ، لماذا لم تصرخ ؟ هذا ما أطلبه منك ، وبلاغتك كلها لم تجد لهذا رداً .

ومس الين المربية الانجليزية ؟ آه ، إنكم لتعرفون أن مس ايلين ثقيلة

النوم كل هذه الأصوات ، هذه الاصوات المنكرة ، لم توقظها ، ـ أستغفر الله ـ لقد استيقظت عند ما تم كل شيء . يالله ! ان ماري تدعوها لنجدتها ! أسرعي ، اسرعي ! ولكن ماذا ؟ الباب موصد ؟ الباب الذي لا يوصد أبداً . ثم تسمع صوتين يتحدثان ! . . . صوتان ! مسكينة ماري . انهم ينتهكونها ، انهم يقتلونها . اسرعي ، اطرقي بقدميك ، اصرخي ، اصرخي ، اطلبي النجدة ، ألا تصرخي يامس ايلين ! . ولكن لا . . إنها لم تصرخ .

إن المتناقضات جميعها ، وإن المستحيلات جميعها مجتمعة في هذه الرواية ، وإن عقلي ليثور ضدها . كم من المسائل لا تزال مغلقة ؟ هذه الخطابات المجهولة المصدر ، خطابات سنة ١٨٣٣ ، وهذا الورق الذي هو ورق مدموازيل موريل ، وهذا الخط الذي هو خطها ، إن الخطابات لتحوي أسراراً لم يطلع عليها أجنبي : كانت تصعقها خولها أيد لم تضبط وهي تحوي روايات مدهشة ، مملوءة بالمستحيلات وبالمتناقضات ، كيف تأتى ذلك كله إذا كانت مدموازيل موريل صادقة بريئة ؟ لست أدري ، ولست أنا المطالب بأن أفسر لكم ذلك السر الغامض . إن كل ما أنا مطالب به هو أن أقول لكم إن المتهم بريء . وأنا أقول ذلك لكم وأؤكده ، مؤديا في هذا واجبا يتطلب بعض الشجاعة ، واجبا ـ لا أنكر اني شعرت ببعض التردد في قبوله . . . ولكني قبلت . قبلت لأنه موقف شريف نبيل . نعم دعوني أقول لكم ذلك ، فان المحامي الذي يتولى الدفاع في قضية ضد الرأي العام الخاطيء ويدافع عن رجل مسكين يدفعون به إلى المشنقة لشبهات خاطئة ، إنما يؤدي عملا نبيلا . .

المضاربة في البورصة

وترافع لاشو عن رجال ضاربوا في البورصة وأفلسوا :

اننا حين نرى هذه الكشوف التي تصل أرقامها الى الملايين يخيل لنا ، لا أننا

فى العهد الذهبى ، فالذهب لم يكن موجوداً فى العهد الذهبى ، بل أننا ـ لست أدرى ـ فى أى كليفورنيا خيالية . إن المضاربة داء عضال . ذلك ما يجب أن لا ننساه . لست ممن يطلبون غلق البورصة . ولست ممن ينـــددون بهذه الثروات الطائلة التى يقال إنها تنبت فى مثل لمح البصر ، لأنى أعتقد أن المنددين هم فى أغلب الأحوال حاسدون . إنى أعتقد أن الثروة العامة فى حاجة إلى تعدد انتقال الثروات ، وأنه لابد لرواج الأعمال من رواج المضاربة ، فهى التى تلد عظام الأمور ، وهى التى أقامت لفرنسا تلك المشروعات الواسعة وذلك الرغد الذى نحن فيه .

لقد أصبح من المتبع الآن مهاجمة المضاربة والمضاربين وأصحاب الأموال والمجازفين . فالناس يجدونهم قد أثروا أكثر من اللازم إذا نجحوا ، ولم يفتقروا الفقر الكافى إذا فشلوا . لذلك ، حـــين أسمع بعض الخطباء ، وبعض الكتاب ينددون بالمضاربة ، أقول للمضاربين ، لا تبتئسوا فليس لكم يوجه الحديث .

لا أريد أن أوجه هنا أى نقد فليس لى ذلك الحق . . لا أريد أن أوجه النصح لأحد ، فانى مقر بحداثة تجربتى وصغر شأنى . ولكننى رجل شريف ، أرى أنه من المؤلم حقا أن يوضع شخص بحيث يستطيع ، بايجار قدره مائتان وثمانون فرنكا يدفعها أو يقترضها ، أن يدير معاملات تبلغ فى مجموعها الثلاثة والأربعين مليونا ، أى أن يخاطر بثروة تفوق كل ما كان يكفى لويس السادس عشر لينقذ الملكية الفرنسية .

مَن لا يرى أن مثل هذا الرجل ، بمظهره ، وملبسه ، وخط يده ، لا يعدو أن يكون مسكينا ، لم تكن له فى يوم من الأيام أية صلة بالملايين ! ولكن لا . كل الأبواب تفتح لتتسلم أمواله ، فاذا انقضى الفصل ، ونزل الستار ، فقد َفقَدَ هذا الرجل الثروة والشرف ! . . أظن أنه قد جاء الأوان لوضع الحدود واقامة الحواجز .

الظروف المخففة :

فى قضية برانزينى المجازف الايطالى الأصـل ، المصرى المولد ، الذى قتل فى باريس عشيقته وابنتها وخادمتها ليسلبها مالها . قال النائب العـام فى ختام مرافعته :

ليس علىّ أن أحاول دحض ما قد يمكن تصوره من ظروف مخففة ، فى مثل هذه القضية الشنيعة ، فانى أعد ذلك إهانة لعقليتـكم وتقديركم ، فالتهمة لا تحتملها ، والمتهم غير أهل لها .

كل ما أطلبه منـكم هو أن لا تعيروا أى التفات للنظرية التى تقول بأن الظروف المخففة تتحتم حين تكون الأدلة غير كافية للحكم بالاعدام . أنا عدو لمثل هذه النظريات . إذا لم توقنوا ، فى دخيلة نفوسكم وضمائركم ، إذا لم تقتنعوا إقتناعا تاما بالادانة ،فواجبكم واضح لا لبس فيـه : احكموا بالبراءة . إذا لم تكونوا قد اقتنعتم بأن برانزينى هو القاتل فردوا اليه حريته ، أطلقوا سراحه . أما إذا كنتم قد اقتنعتم بأنه قد قتـل الضحايا الثلاث ، فواجبكم ، أيضا ، لا يقل وضوحا . لا أقول لـكم إن دم الضحايا يطلب الانتقام ،فما نحن هنا للثأر ،ولـكننا ، أنتم ونحن قد اجتمعنا لنؤدى واجب العدالة.

أنا لا أطلب منـكم الا العدل ، ولـكننى أطلبه كاملا غير مبتور .

الرد خالص :

كان لا بورى ، المحامى الفرنسى الفذ ، يترافع عن إميل زولا الكاتب الفرنسى المعروف فى التهمة التى وجهت اليه بأنه أهان الجيش ، فى خطاب مفتوح نشره بعنوان « إنى أتهم J'accuse » كان غرضه منه أن يُحاكم ليُعاد النظر فى قضية دريفوس المشهورة ، الذى كان أميل زولا من أوائل من اعتقدوا ببراءته وسعوا سعيهم للوصول إليها .

ترافع لابورى يومين كاملين برغم أنه كان قد اعتدى عليه أحد أنصار الجيش باطلاق رصاصة فى فخذه ، وهو متجه للمحكمة ، فنقل إلى المستشفى ولـكنه كتب يطلب الى القاضى تأجيل القضية حتى يقوى على الحضور

واتمام واجبه وتأجلت القضية فعلا ، وما كاد يقوى على الخروج من المستشفى حتى ذهب للمحكمة لينهض بالعبء .

ورد الافوكاتو العمومى على مرافعة لابورى رداً مختصراً ختمه بقوله :

« إن الذين يسبون الجيش قد اضطّروا هنا للانزواء والهتاف : ليحى الجيش (برافو .. وتصفيق حاد وهتاف فليحى الجيش) .

« إن فرنسا لتثق بكم يا حضرات المحلفين . فاتخذوا من روح الوطن قبسا ينير لكم الطريق . » (تصفيق حاد) .

وما كاد الأفوكاتو العمومى يجلس حتى وقف لابورى :

« حضرات المحلفين ،

ارجوكم أن تتغاضوا عن ضعف صوتى فلم تعد لى قدرة على رفعه . .

لقد كان هذا الحادث الأخير ضروريا ليظهر لكم بجلاء ، من هما الخصمان اللذان يحتكمان إليكم . إنهم ، فى ناحية ، ممثلو العدالة والحرية والقانون ، كما قال لكم كليمنصو ، وهم ، فى الناحية الأخرى ، أولئك الذين لا يريدون أن يكون للدفاع - كما فى كل القضايا - الكلمة الأخيرة .

لقد وقف حضرة الأفوكاتو العمومى لا ليرد ، بل ليتهمنى شخصيا ، بانى ممن يسبون الجيش (حركة) إذ أننى أنا الذى أتكلم هنا من يومين لم أعتد أن أقبل ، فى ساحة العدالة ، ضربات شخصية من هذا النوع . لست ممن يهزوون ، لست ممن يختبئون وراء أحد ، لست ممن يقبلون أن ترتفع إليهم كلمة تلميح أو تصريح ، ولو كانت صادرة من منبر الاتهام ، برغم ارتفاع الكرسى الذى تصدر عنه (تصفيق)

لقد أخطأ حضرة الأفوكاتو العمومى حين خُيّل له أن من حقه أن يلقى علىّ درساً . إننى لا أسلم له بهذا الحق . لقد وقف ليلقى بعض العبارات الرنانة . عبارات اعرف — لقصرها وخلوها من كل اقناع — ماذا قصد من إلقائها . إنها ألقيت لتقوم هذه المظاهرة التى كان من الميسور توقعها من قاعة كوّنت وكونت ضدنا .

هذا ما أردت أن أقوله ، وفيه الكفاية .

المرافعة

بحث فى أساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم

للمؤلف

مقدمة للأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى بك عميد كلية الحقوق

وأبحاث مطولة للاساتذة المحامين الهلباوى بك ، ومحمد على علوبه باشا ، واحمد رشدى

بعض آراء الصحف

. . . كتاب مفيد للمحامى والنائب والقاضى والمحاضر وكل من يهمه الاطلاع على اساليب المرافعات (الاهرام)

. . . ولآراء الاستاذ الجداوى قيمة خاصة فقد اشتغل محامياً ثم التحق بالنيابة العمومية فى العاصمة وعهد اليه فى هذه السنوات الاخيرة بتحقيقات دقيقة قام بها جميعها بمهارة وحسن تصريف ، وقد عرف كيف يحافظ على دقته واستقلاله فى ظروف دقيقة وشهوات متضاربة . فهو وقد وقف أمام محاكم الجنايات تارة فى جانب الدفاع وتارة فى جانب الاتهام قد استطاع أن يدرس بشخصه وجهتى المسألة ، فآراؤه من اجل ذلك عملية ومفيدة للشباب المبتدىء . وقد اعجبنا فى هذا الكتاب وضوح الشرح ، والترتيب المنطقى للأفكار وأسلوب عال أدبى برغم ما للموضوع الذى يعالجه من ناحية فنية خاصة (الليبرتيه)

ومن الفصول التى تقرأ بلذة فصل الارتجال ، وفصل الفراسة واللباقة ، وفيه اختبارات ومعلومات طريفة عما يجرى بين المحامى والقاضى أو بين وكيل النيابة والقاضى . . ومثل هذا فصل «فن الالقاء» فانه بحث على جدير بالاعجاب . فنهنىء الاستاذ حسن الجداوى بهذه التحفة الفنية التى أهداها الى القضاء المصرى . (المقطم)

من يعرف الجداوى فقد عرف القدم الراسخ فى الادب ، والذوق الحساس فى فنونه ، فهو شاعر مبدع ، وكاتب رشيق ، كما أنه قانونى وثيق ، وربما استطعت أن تصل الى تعرف روحه الوثابة وشخصيته الجذابة من ثنايا سطور كتاب المرافعة . . حديث الصيام للصديق الراحل الذى لا يعوض (التفتازانى)

كتاب المرافعة جديد فى بابه طريف فى بحثه . ويكفى أن يمر به القارىء ليعلم ان مؤلفه وضعه وهو يملك موضوعه فهو لذلك يجول فيه بفكر غزير وقلم رصين وعبارة سهلة بليغة . . . (البلاغ)

سفر جليل ومرجع قيم يشهد للاستاذ الجداوى بما هو معروف عنه من دقة البحث والتعمق فى الدراسات القانونية . . . وتحفة يجدر بالمتقاضين والمشتغلين بالمحاماة والقضاء والقوانين أن يحتفظوا بها ويرجعوا اليها . (المصور)

كتاب يتميز بأسلوب عال . (القضاء المصرى)

مؤلف قيم سد فراغا كبيراً كانت تحس به الاسرة القضائية . (الجامعة)

أسلوب يجمع الى جزالة الالفاظ وانتقاء العبارات بلاغة فى التعبير لاعهد لكتب القانون عادة بها . . وتحفة فنية تشهد للمؤلف الفاضل بالذوق السليم والتقدير الصحيح . (روزاليوسف)

هذا كتاب أدب فى أرفع ماتكون ضروب الادب وآفاقه . (الوادى)

كتاب لرجل من خيرة الادباء ، خبر المرافعة محامياً وفى مواقف النيابة فهو يبسط أسرارها وأساليبها بسطا أخاذاً ... كل ذلك فى اسلوب يحمل غير المعنى بشئون القضاء الفنية ، كـكاتب هذه السطور ، على مطالعة فصول الكتاب كانه يطالع فصلا من الادب العالى . (المقتطف)